هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

التقرير السنوي

1440/1439هـ (2018م)

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

رئيس مجلس الوزراء

صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

مجلس هيئة السوق المالية

استناداً إلى الفقرة (ب) من المادة السابعة من نظام السوق المالية، صدر الأمر الملكي رقم (أ/36) وتاريخ 1439/02/06هـ بإعادة تشكيل مجلس الهيئة على النحو التالي:

*معالي الأستاذ

محمد بن عبدالله القويز

رئيساً

سعادة الأستاذ

يوسف بن حمد البليهد

نائباً للرئيس

سعادة الأستاذ

أحمد بن راجح الراجح

عضواً

سعادة الأستاذ

خالد بن عبدالعزيز الحمود

عضواً

سعادة الأستاذ

خالد بن محمد الصليع

عضواً

* صدر الأمر الملكي رقم (أ/303) وتاريخ 1438\10\26هـ القاضي بتعيين معالي الأستاذ محمد بن عبدالله القويز رئيساً لمجلس هيئة السوق المالية بمرتبة وزير.

مجلس هيئة السوق المالية

معالي الأستاذ

محمد بن عبدالله القويز

رئيس مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية

• درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية ستيرن، جامعة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.	2003م
• درجة البكالوريوس في الأنظمة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.	1998م
• الشهادة العامة للتعامل في الأوراق المالية (CME-1).	2008م

الخبرة العملية

• رئيس مجلس هيئة السوق المالية.	2017م – حتى الآن
• نائب رئيس مجلس هيئة السوق المالية.	2016 - 2017م
• الرئيس التنفيذي ،شركة دراية المالية.	2008 - 2016م
• مستشار إداري، شركة ماكينزي وشركاه، دبي، الإمارات العربية المتحدة.	2004 - 2006م
• مدير أول في قطاع المصرفية الاستثمارية وتمويل الشركات، مجموعة سامبا المالية.	1999 - 2004م
• وسيط في الأسهم الدولية والمعادن الثمينة،البنك العربي الوطني.	1998 - 1999م

العضويات

- عضو سابق في مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد.
- عضو سابق في مجلس إدارة شركة اليمامة للحديد.
- عضو سابق في مجلس إدارة بنك البلاد.
- عضو سابق في لجنة الأوراق المالية والاستثمار في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.
- عضو سابق في اللجنة الاستثمارية لمؤسسة الملك فيصل الخيرية.
- عضو سابق في اللجنة الاستثمارية في شركة أوقاف سليمان بن عبدالعزيز الراجحي.
- عضو مجموعة الأمناء في مجموعة عقال.
- عضو في اللجنة الإشرافية على برنامج تطوير القطاع المالي، مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

مجلس هيئة السوق المالية

سعادة الأستاذ

يوسف بن حمد البليهد

نائب رئيس مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية

• درجة الماجستير في القانون (LL.M)، كلية القانون، جامعة ويك فورست، الولايات المتحدة الأمريكية.	2008م
• دبلوم عال برنامج دراسات الأنظمة (ماجستير وظيفي)، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية.	2002م
• درجة البكالوريوس في الدراسات الإسلامية تخصص (فقه وأصوله)، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.	2000م

الخبرة العملية

• نائب رئيس مجلس هيئة السوق المالية.	2017م – حتى الآن
• وكيل الهيئة للشئون القانونية والتنفيذ، هيئة السوق المالية.	2016 - 2017م
• مدير عام الإدارة العامة للمتابعة والتنفيذ المكلف، هيئة السوق المالية.	2016م
• مدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية، هيئة السوق المالية.	2015 - 2016م
• مدير إدارة الاستشارات القانونية، هيئة السوق المالية.	2010 - 2015م
• مستشار قانوني في الإدارة العامة للشؤون القانونية، هيئة السوق المالية.	2005 - 2010م
• باحث قضايا، الإدارة العامة للأنظمة، الديوان الملكي.	2002 - 2005م

العضويات

- رئيس وفد هيئة السوق المالية في اجتماعات مجلس الخدمات المالية الاسلامية.
- رئيس وفد هيئة السوق المالية في اجتماعات الجهات المنظمة للأسواق المالية العربية.
- تمثيل هيئة السوق المالية في اجتماعات اللجنة الوزارية الدائمة لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن وفد المملكة العربية السعودية.
- رئيس وفد هيئة السوق المالية في اجتماعات اللجنة التنفيذية لرؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- رئاسة/ عضوية عدد من اللجان وفرق العمل المختصة المشكلة من الجهات المنظمة للأسواق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إطار مشروع تكامل الأسواق المالية الخليجية.
- رئيس وفد هيئة السوق المالية في مجلس التنسيق السعودي الإماراتي (خلوة العزم).
- رئيس اللجنة الدائمة للتوعية والتحذير من نشاط المتاجرة بالأوراق المالية في سوق العملات الأجنبية (الفوركس) غير المرخص لها.
- تمثيل هيئة السوق المالية في العديد من اللجان المشكلة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء لدراسة مشاريع الأنظمة واللوائح التنظيمية والموضوعات الأخرى المحالة لها.
- رئاسة/عضوية عدد من اللجان وفرق العمل لإعداد اللوائح التنفيذية لنظام السوق المالية ونظام الشركات.
- رئيس اللجنة العليا لفصل الاختصاصات والمهام بين هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول).
- رئيس لجنة التفتيش الخاص على الشركات المدرجة - هيئة السوق المالية.
- نائب رئيس اللجنة الإدارية - هيئة السوق المالية.

مجلس هيئة السوق المالية

سعادة الأستاذ

أحمد بن راجح الراجح

عضو مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية

• درجة الماجستير في الإدارة العامة، جامعة ميسوري، الولايات المتحدة الأمريكية.	1991م
• درجة البكالوريوس في العلوم السياسية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.	1986م

الخبرة العملية

• عضو مجلس هيئة السوق المالية.	2017م – حتى الآن
• وكيل الهيئة للموارد المؤسسية، هيئة السوق المالية.	2016 - 2017م
• مدير عام الإدارة العامة بهيئة السوق المالية.	2009 - 2016م
• مدير إدارة الموارد البشرية، هيئة السوق المالية.	2005 - 2009م
• مدير عام التواصل المؤسسي، والمشرف على مشروع تنفيذ إعادة الهيكلة والتخصيص، شركة التعدين العربية السعودية (معادن).	1999 - 2005م
• مستشار معالي الوزير، وزارة العمل.	1998 - 1999م
• عضو هيئة التدريب، معهد الإدارة العامة، وشارك أثناء عمله في المعهد في تنفيذ العديد من البرامج التدريبية، وحلقات العمل، وفي إعداد عدد من دراسات الإصلاح الإداري والاستشارات التنظيمية والإدارية للأجهزة الحكومية.	1986 - 1998م

العضويات

• رئاسة/عضوية العديد من اللجان في هيئة السوق المالية ذات العلاقة بتنظيم قطاع السوق المالية وتطويره.	
• رئيس لجنة تطوير الموارد البشرية، هيئة السوق المالية.	2017م – حتى الآن
• نائب رئيس لجنة التعاملات الإلكترونية، هيئة السوق المالية.	2017م – حتى الآن
• رئيس اللجنة الإشرافية لمشروع الأكاديمية المالية، هيئة السوق المالية.	2017م – حتى الآن
• عضو اللجنة التنفيذية، هيئة السوق المالية.	2016 - 2017م
• عضو اللجنة الإدارية، هيئة السوق المالية.	2016 - 2017م
• عضو لجنة التعاملات الإلكترونية، هيئة السوق المالية.	2016 - 2017م
• رئيس لجنة الوثائق والمحفوظات، هيئة السوق المالية.	2016 - 2017م
• عضو اللجنة التوجيهية لمقر الهيئة في المركز المالي، هيئة السوق المالية.	2009 - 2016م
• عضو لجنة التعاملات الإلكترونية، هيئة السوق المالية.	2009 - 2016م
• رئيس لجنة برنامج التوفير والادخار، هيئة السوق المالية.	2009 - 2016م
• عضو لجنة الابتعاث والتدريب، هيئة السوق المالية.	2009 - 2016م
• عضو لجنة السياسات، شركة التعدين العربية السعودية (معادن).	1999 - 2005م
• عضو اللجنة الإدارية، شركة التعدين العربية السعودية (معادن).	1999 - 2005م

مجلس هيئة السوق المالية

سعادة الأستاذ

خالد بن عبدالعزيز الحمود

عضو مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية

• درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة كينت بأوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية.	1999م
• درجة البكالوريوس في المحاسبة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.	1995م

الخبرة العملية

• عضو مجلس هيئة السوق المالية.	2017م - حتى الآن
• وكيل الهيئة للشئون الاستراتيجية والدولية، هيئة السوق المالية.	2013 - 2017م
• مدير إدارة صناديق الاستثمار، هيئة السوق المالية.	2006 - 2012م
• مسؤول أول تمويل الشركات، هيئة السوق المالية.	2004 - 2005م
• عضو هيئة التدريب (تمويل واستثمار) في مؤسسة النقد العربي السعودي – المعهد المصرفي.	1995 - 2004م

العضويات

• عضو مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية « أيوسكو».	2018م - حتى الآن
• نائب رئيس لجنة إقليم إفريقيا والشرق الأوسط -المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية « أيوسكو».	2018م - حتى الآن
• رئيس لجنة المكافآت والترشيحات – الهيئة العامة للزكاة والدخل.	2018م - حتى الآن
• عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل.	2017م - حتى الآن
• عضو لجنة برنامج تطوير القطاع المالي.	2017م - حتى الآن
• رئيس لجنة الحساب التمويلي لبرنامج التوعية في السوق المالية، هيئة السوق المالية.	2017م - حتى الآن
• عضو اللجنة الوطنية للادخار.	2016 - 2018م
• عضو لجنة تطوير الموارد البشرية، هيئة السوق المالية.	2013 - 2017م
• عضو لجنة التعاملات الإلكترونية، هيئة السوق المالية.	2013 - 2017م
• عضو لجنة الادخار والاستثمار، هيئة السوق المالية.	2014 - 2016م
• أمين عام اللجنة الاستشارية، هيئة السوق المالية.	2014 - 2016م

مجلس هيئة السوق المالية

سعادة الأستاذ

خالد بن محمد الصليع

عضو مجلس هيئة السوق المالية

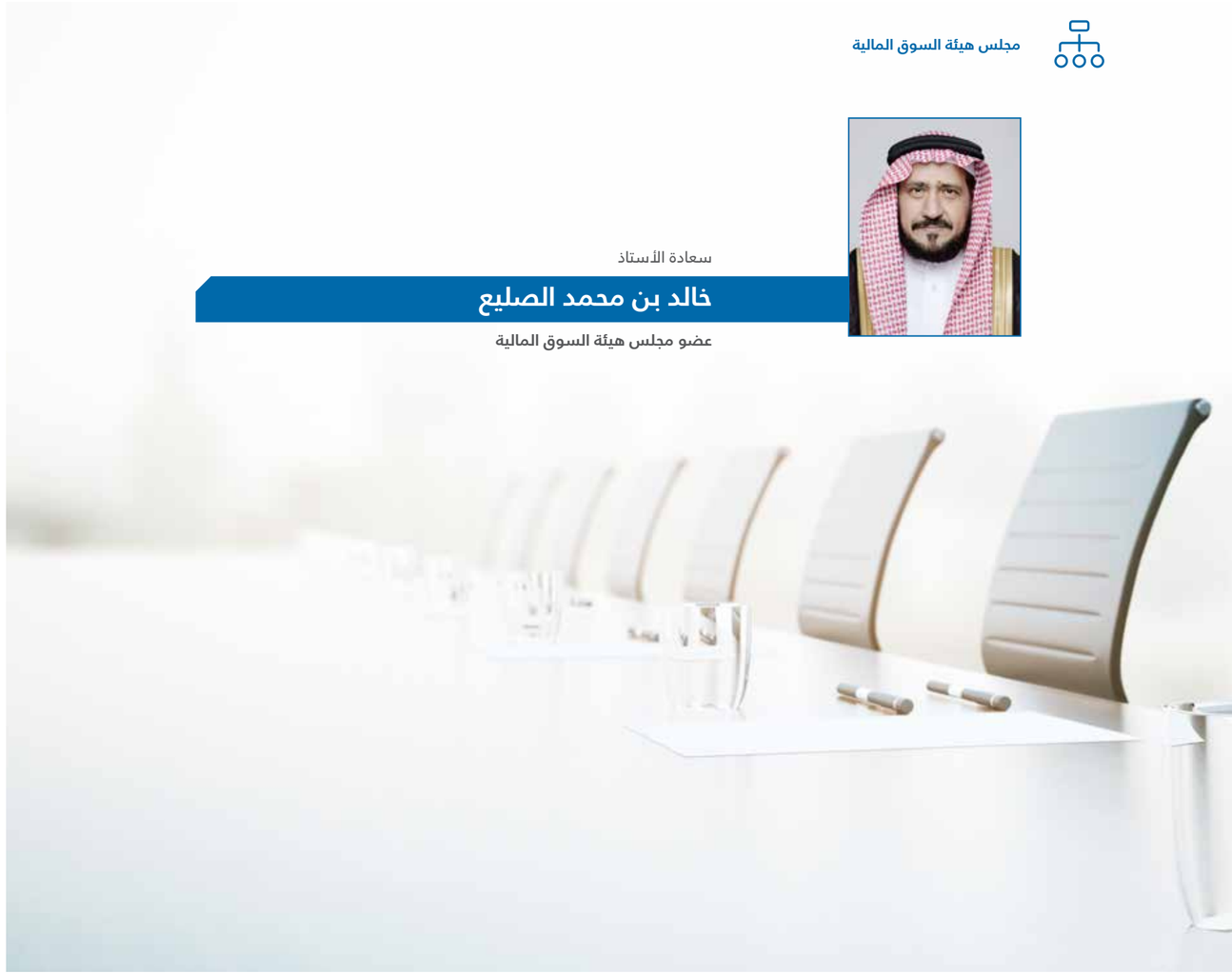

المؤهلات العلمية

• زمالة المحاسبين الإداريين (CGMA)، الولايات المتحدة الأمريكية.	2012م
• زمالة إدارة المخاطر (CRMA)، الولايات المتحدة الأمريكية.	2012م
• زمالة مكافحة الغش والاختلاس (ACFE)، الولايات المتحدة الأمريكية.	2008م
• زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية (CPA)، الولايات المتحدة الأمريكية.	1990م
• دبلوم اقتصاد وإدارة ، المعهد الاقتصادي، الولايات المتحدة الأمريكية.	1985م
• درجة البكالوريوس في المحاسبة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.	1983م

الخبرة العملية

• عضو مجلس هيئة السوق المالية.	2017م- حتى الآن
• المشرف على برنامج مراقبة جودة الأداء المهني، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين .	2016 - 2017م
• رئيس المراجعة الداخلية، شركة الاتصالات السعودية.	2006 - 2015م
• مدير التدقيق والاستشارات المالية، صندوق التنمية الصناعية السعودي.	1983 - 2005م
• إعارة لمكتب إرنست ويونغ (EY) للمحاسبة والمراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية.	1986 - 1988م

العضويات

- عضو مجلس إدارة الجمعية السعودية للمحاسبة.
- عضو مجلس إدارة الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين.
- عضو لجنة معايير المحاسبة والمراجعة في الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- عضو لجنة المراجعة في الغرفة التجارية الصناعية.
- عضو مجلس المديرين في شركة كوكا كولا السعودية.
- عضو مجلس إدارة ورئيس لجنة المراجعة في شركة الأندلس العقارية.
- عضو مجلس المديرين ورئيس لجنة المراجعة في شركة أوقاف سليمان بن عبدالعزيز الراجحي.
- رئيس لجنة المراجعة – أوقاف جامعة الملك سعود.
- رئيس لجنة المراجعة في عدد من شركات المساهمة المدرجة وغير المدرجة في السوق المالية: (شركة أكواباور/ شركة أكوا القابضة/ شركة أسلاك/ شركة مجموعة شاكر/ شركة ميبكو/ شركة اتحاد الراجحي/ شركة الخطوط السعودية للشحن/ شركة اليتكو).
- عضو لجنة المراجعة في عدد من الشركات والبنوك والمؤسسات المالية والتأمين: (البنك الأهلي التجاري/ شركة صافولا/ شركة الجزيرة تكافل/ شركة كابلات الرياض/ شركة الدريس للخدمات البترولية/ شركة المجموعة السعودية/ شركة أسمنت المنطقة الشرقية/ شركة الخطوط السعودية لهندسة صناعة الطيران/ البنك السعودي الفرنسي).

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

أُعد هذا التقرير لتحقيق التزام هيئة السوق المالية - الهيئة - بأعلى معايير الشفافية، ورغبةً منها في إطلاع العموم على أعمالها خلال العام المنصرم، واستجابةً لمتطلبات المادة السادسة عشرة من نظام السوق المالية التي تنص على أن «يرفع رئيس المجلس تقريراً سنوياً لرئيس مجلس الوزراء عن أعمال الهيئة ومركزها المالي في السنة المالية السابقة، وذلك خلال تسعين يوماً من انتهاء السنة». وتنفيذاً للمادة التاسعة والعشرين من نظام مجلس الوزراء، رُوعي في منهجية إعداد التقرير تلبية جميع متطلبات قواعد إعداد التقارير السنوية المقررة على الوزارات والمؤسسات العامة بما فيها الجامعات والأجهزة الحكومية الأخرى.

الرؤيـة

أن تُصبح السوق الرئيسية في الشرق الأوسط ومن أهم عشرة أسواق مالية في العالم.

الرسالة

سوق مالية مُسّهلة للتمويل ...
ومحفزة للاستثمار ...
وداعمة للثقة ...
ومنبعاً للقدرات.

القيم

نستمر في التطوير

تعمل الهيئة على التطوير والتحسين المستمر للسياسات والإجراءات والأنظمة والبرامج المستخدمة في تسيير الأعمال، مما يؤدي بدوره إلى تطوير الخدمات المقدمة إلى المتعاملين في السوق المالية ونمو الاقتصاد الوطني.

نسعى إلى التميز

تتميز الهيئة بكفاءة منسوبيها وتحرص على تطوير مهاراتهم وخبراتهم لتحقيق أعلى مستويات الجودة بمهنية عالية ومراعاة لقواعد السلوك المهني وتقديم أفضل الخدمات إلى المتعاملين في السوق المالية.

نتواصل ونتشاور

تعزيز التعاون والتشاور والتواصل باحترافية ومهنية كفريق عمل جماعي يتسم بالاحترام والمهنية داخل الهيئة وخارجها مع المشاركين المتعاملين في السوق المالية.

نهتم بموظفينا ومجتمعنا

تؤمن الهيئة بأن منسوبيها هم أهم مورد لديها، وأن تعزيز ولائهم من خلال الاهتمام بهم مما يعود بالفائدة على المجتمع والوطن، لذلك تحرص الهيئة على خلق بيئة عمل داعمة ومحفزة، وتقدم برامج متنوعة لخدمة المجتمع في مجال التطوير والتدريب والتوعية المالية.

نتحمل المسؤولية

عكس إحساس الهيئة بمسؤولياتها وواجباتها تجاه مجتمعها وموظفيها وكذلك إحساس الموظفين بمسؤولياتهم تجاه مهامهم، واستشعار العمل بأمانة وجهد واخلاص لتحقيق رؤية ورسالة الهيئة.

المحتويات

المقدمة 29

- كلمة الرئيس 30
- نشأة الهيئة 32
- المهام الأساسية للهيئة 33
- الهيكل التنظيمي 34
- الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة 38

الباب الأول: الخطة الاستراتيجية للسوق المالية «برنامج الريادة المالية» (2019 - 2021) 41

1. الترابط الاستراتيجي بين «برنامج الريادة المالية» و «برنامج تطوير القطاع المالي» 42
2. إنجازات الخطة الاستراتيجية لعام 2018م 44
3. حوكمة الخطة الاستراتيجية 50

الباب الثاني: الوضع الراهن لهيئة السوق المالية 53

الفصل الأول: البيئة الداخلية للهيئة 53

1. الإجراءات المتخذة لتنفيذ الأوامر الملكية والسامية وقرارات مجلس الوزراء 54
2. اجتماعات مجلس الهيئة وقراراته 58
3. القوى العاملة وبرامج التدريب والتطوير والمسؤولية الاجتماعية 60
4. برنامجا التوفير والادخار، والتمويل السكني للموظفين 64
5. بيئة العمل المادية في الهيئة 64
6. مركز الوثائق والمحفوظات 66
7. المباني المملوكة والمستأجرة 67

الفصل الثاني: اللجان 69

1. اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية 70
2. لجنة التعاملات الإلكترونية 72
3. اللجنة العليا المشتركة لفصل المهام والاختصاصات بين هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول) 76
4. لجنة مختبر التقنية المالية 77
5. لجنة المراجعة 78
6. لجنة تطوير الموارد البشرية 78
7. لجنة تعزيز الأمن السيبراني في السوق المالية 79
8. اللجنة المشرفة على برنامج التوفير والادخار 80
9. اللجنة الدائمة للوثائق 80
10. اللجان المتخصصة 81

الفصل الثالث: التواصل والعلاقات الدولية 87

1. مركز الاتصال 88
2. العلاقات والمنظمات الدولية 89

الباب الثالث: تنظيم السوق المالية 93

1. اللوائح التنفيذية الجديدة 94
2. اللوائح التنفيذية المعدّلة 95
3. اللوائح التنفيذية قيد التطوير 98
4. منهجية الهيئة في إصدار وتطوير لوائحها وقواعدها التنفيذية 100

الباب الرابع: الطرح وإجراءات الشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية 103

الفصل الأول: طرح الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة 103

1. الطرح العام والطرح لغرض الإدراج في السوق الموازية والطرح الخاص للأسهم 104
2. الطرح العام والخاص للصكوك وأدوات الدين 108
3. إجراءات الشركات المدرجة 109

الفصل الثاني: الأصول المدارة 111

1. إصدار المنتجات الاستثمارية 112
2. صناديق الاستثمار 112
3. المحافظ الخاصة المُدارة 118

الباب الخامس: الإفصاح والحوكمة في السوق المالية 121

الفصل الأول: الإفصاح 121

1. القوائم المالية للشركات المُدرجة 122
2. إعلانات الشركات المُدرجة 123
3. إشعارات الملكية وطلبات التصرف 124

الفصل الثاني: الحوكمة

1. تكوين مجالس إدارة الشركات المدرجة 129
2. اللجان الرئيسية للشركات المُدرجة 130
3. الجمعيات العامة العادية وغير العادية المنعقدة 132
4. الزيارات الإشرافية 132
5. تطوير الالتزام بحوكمة الشركات 133

الباب السادس: حماية المستثمرين 135

الفصل الأول: الرقابة 135

1. الرقابة على التداولات 136
2. الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% أكثر من رأسمالها 137

الفصل الثاني: شكاوى وبلاغات المستثمرين ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها 139

1. بلاغات وشكاوى المستثمرين 140
2. معالجة شكاوى المستثمرين 145
3. مباشرة الإجراءات في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها 146
4. تصنيف قضايا مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها 147

الفصل الثالث: الادعاء والعقوبات والأحكام الجزائية للمخالفات 149

1. القضايا القائمة المنظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها 150
2. القضايا القائمة المنظورة لدى الجهات القضائية الأخرى المقامة من الهيئة أو ضدها 151
3. اللوائح والمذكرات الجوابية في القضايا المنظورة المقامة من الهيئة أو ضدها 152
4. عدد الدعاوى المقامة من الهيئة أو ضدها المنتهية بأحكام نهائية 153
5. متابعة تنفيذ قرارات العقوبات 154
6. تصنيف قرارات العقوبات ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها 155
7. الغرامات والجزاءات المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها 158

الفصل الرابع: توعية المستثمر 161

1. البرامج الإعلامية 162
2. برامج الثقافة الاستثمارية 162

الباب السابع: أعمال الأوراق المالية 167

الفصل الأول: التراخيص 167

1. قرارات الترخيص 168
2. التراخيص مصنفةً بحسب أنشطة أعمال الأوراق المالية 169
3. جهود الهيئة في تطوير منسوبي القطاع المالي 170
4. تراخيص ممارسة التصنيف الائتماني 171
5. المنشآت ذات الأغراض الخاصة 171
6. منتجات التقنية المالية «فينتيك» في السوق المالية السعودي 172

الفصل الثاني: التفتيش والكفاية المالية 175

1. التفتيش 176
2. الكفاية المالية 178
3. الصفقات بهامش التغطية 181
4. طلبات الحجز ورفع الحجز والتنفيذ الواردة إلى الهيئة 182
5. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 184

الفصل الثالث: أداء الأشخاص المرخص لهم 187

1. مؤشرات أداء الأشخاص المرخص لهم 188
2. مصادر إيرادات الأشخاص المرخص لهم 189

الباب الثامن: الإفصاح المالي للهيئة 191

1. تقرير مراجع الحسابات المستقل 192
2. قائمة المركز المالي 194
3. قائمة الأداء المالي 195
4. قائمة التغير في صافي الموجودات 196
5. قائمة التدفقات النقدية 197
6. إيضاحات حول القوائم المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018م 198

الباب التاسع: الملحق الإحصائي 225

مقدمة

- كلمة الرئيس
- نشأة الهيئة
- المهام الأساسية للهيئة
- الهيكل التنظيمي
- الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة

كلمة الرئيس

إن تحقيق رؤية هيئة السوق المالية (الهيئة) في أن تصبح السوق المالية الرئيسية في الشرق الأوسط ومن أهم عشر أسواق مالية يستدعي عملاً دؤوباً وطموحاً عالياً، وقد جاء عام 2018م حافلاً بالإنجازات التي تسهم في تحقيق هذه الرؤية؛ فقد تمكنت الهيئة من خلال العمل على مبادرات استراتيجية السوق المالية من تحقيق الأهداف المنشودة لعام 2018م. ويطيب لي أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي للهيئة لعام 1440/1439هـ (2018م)،الذي يتضمن بياناً بأهم إنجازات الهيئة التنظيمية والإشرافية والرقابية والتطويرية التي تمكنت من تحقيقها خلال عامها المنصرم.

نفذت الهيئة جملة من المبادرات بهدف تعزيز الثقة والدفع بحماية المستثمرين وزيادة الشفافية وتجويد حوكمة السوق المالية، وكان من أبرزها تفعيل الصلاحيات والمهام التنظيمية والإشرافية والرقابية لشركة السوق المالية السعودية (تداول) وفقاً لما نص عليه نظام السوق المالية، وشمل ذلك عدة جوانب مثل إدراج الأوراق المالية، وتنظيم ومتابعة الالتزامات المستمرة للشركات المدرجة والمشاركين في السوق. كذلك تشمل هذه المبادرات إقرار مجلس الهيئة التعليمات الخاصة بإعلانات الصناديق الاستثمارية، واعتماد تحديث لائحة حوكمة الشركات، وتمكين مديري الصناديق من استخدام الأوامر التجميعية لتنفيذ أوامر العملاء. وتوجت هذه الأعمال بتحسن كبير في عدد من المؤشرات الدولية ذات العلاقة، أبرزها ارتفاع ترتيب المملكة العربية السعودية في مؤشر حوكمة المساهمين أحد مؤشرات تقرير التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 72 مرتبة، لتحقق المركز الخامس عالمياً والأول عربياً والثاني ضمن مجموعة العشرين.

وفي السياق نفسه، أطلقت الهيئة عام 2018م تطبيق «حماية المستثمر» على الأجهزة الذكية، وهو يختص باستقبال البلاغات والشكاوى التي تقع تحت مظلة الهيئة؛ لتمكين العموم من تقديم بلاغ أو شكوى ومتابعتهما بكل يسر وسهولة وسرية تامة. كذلك سرّعت الهيئة الإجراءات اللازمة للبت في مخالفات السوق المالية خلال عام 2018م، فأنهت الإجراءات اللازمة لـ 178 قضية، وُنفّذ 113 قرار عقوبة ضد مخالفي نظام السوق المالية ونظام الشركات ولوائحهما التنفيذية من أصل 129 قراراً صادراً عن مجلس الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية، وانخفض متوسط الفترة الزمنية لإجراءات التقاضي في منازعات الأوراق المالية بنسبة31% ليصل الآن إلى زهاء 13شهراً.

وبهدف تعزيز استقرار السوق المالية، عكفت الهيئة على تحديث منظومة الطرح والإدراج؛ من خلال تعديل تعليمات بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم في الاكتتابات الأولية، واعتماد تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة. كذلك أقرّ مجلس الهيئة في العام 2018م التعليمات الخاصة بتنظيم آلية الاستقرار السعري للطروحات الأولية، التي تهدف إلى تنظيم عمليات الاستقرار السعري لأسهم الشركات حديثة الإدراج في السوق، وذلك بعد الطرح الأولي. أيضاً أقر مجلس الهيئة قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة، التي ترمي إلى وضع المعايير والشروط الواجب توافرها في مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة، بما في ذلك اشتراط التسجيل لدى الهيئة لممارسة عمليات المراجعة للمنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة. وعلاوة على ما مضى، تم اعتماد تعديل لائحة الاندماج والاستحواذ مما انعكس إيجاباً على تفعيل هذا النشاط؛ إذ قاربت إعلانات نية الاندماج والاستحواذ منذ اعتماد اللائحة عدد هذه الإعلانات منذ نشأة الهيئة.

وخلال عام 2018م أطلقت الهيئة مبادرة مختبر التقنية المالية التي تهدف إلى مواكبة المستجدات العالمية في هذا المجال؛ إذ أصدرت تعليمات تصريح تجربة التقنية المالية في مطلع العام. ووافق مجلس الهيئة على أول تصريحين لتجربة التقنية المالية لتقديم خدمة تمويل الملكية الجماعية بتاريخ 2018/7/10م، التي تسهم في تحقيق مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي في مجالات التقنية المالية. وما زالت أعمال التراخيص التجريبية مستمرة.

ولدعم عمق السوق المالية وتنويع منتجاتها، أقر مجلس الهيئة التعليمات الخاصة بصناديق الاستثمار المغلقة المتداولة، وتمت الموافقة على 11 طرحاً عاماً في السوقين الرئيسية والموازية بقيمة 7.4 مليار ريال. وقد تجاوزت أحجام مبالغ طرح الأوراق المالية مجتمعة بأنواعها المختلفة 13.5 مليار ريال. ومع أن ارتفاع قيم أصول صناديق الاستثمار العامة لا يتجاوز ما نسبته 1.5%، فقد شهد عام 2018م ارتفاعاً ملحوظاً لصناديق الاستثمار الخاصة؛ إذ ارتفعت قيم أصولها بنسبة 29.9% وبنحو 36.6 مليار ريال.

إلى جانب ذلك، كثفت الهيئة مجهوداتها في تطوير منظومة السوق المالية بما يحفز الاستثمار وبخاصة الأجنبي منه؛ إذ تم اعتماد تحديث قواعد استثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأوراق المالية المدرجة، وتُوجت مجهودات الهيئة بهذا الشأن بانضمام السوق المالية السعودية خلال العام 2018م إلى عدد من المؤشرات العالمية وهي: مؤشر «فوتسي راسل»، مؤشر إم إس سي آي MSCI ، مؤشر إس آند بي داو جونز (S&P DJI) -جميعها ضمن تصنيف الأسواق الناشئة-. ولا أدلّ على سير عمل الهيئة بالاتجاه المأمول في هذا الشأن من النتائج الايجابية التي لمسناها في المؤشرات العالمية ذات العلاقة، ومنها تقدم المملكة في مؤشر حماية أقلية المستثمرين في تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي الى المرتبة السابعة عالمياً، إضافة إلى تقدم المملكة في عدد من مؤشرات التنافسية الصادرة في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، ومن ذلك تحسن ترتيبها في مؤشر تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة 18مرتبة، لتحقق المركز 36 عالمياً.

وانعكس الأثر الايجابي لمبادرات الهيئة الاستراتيجية على البيئة الاستثمارية في منظومة السوق المالية؛ إذ ارتفعت وتيرة دخول الشركات الاستثمارية للسوق، ليبلغ عدد الأشخاص المرخص لهم 96 شخصاً مرخصاً له بنهاية عام 2018م. وبلغ عدد الرخص الممنوحة 535 رخصة. كذلك ارتفعت إيرادات الأشخاص المرخص لهم عن العام الذي سبقه بنسبة 10.9% لتصل إلى 5.7 مليار ريال. وبلغ معدل تغطية كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم في ممارسة أنشطة التعامل و/أو الإدارة و/أو الحفظ 2.17 متجاوزاً المعدل الموصى به وفق مقررات بازل.

إن ضمان تحقيق الإنجازات عبر المبادرات الاستراتيجية لا يتأتى إلا بإطار حوكمة داخلي رصين ومتزن، ولذلك أولت الهيئة تطوير خطتها الإستراتيجية وحوكمتها اهتماماً كبيراً بما يتوافق مع أهداف رؤية المملكة 2030 وبرنامج تطوير القطاع المالي. وضمن الخطة الاستراتيجية للسوق المالية عن العام 2018م، استمر العمل على 87 مبادرة استراتيجية، وتمكنت الهيئة من استكمال 22 من هذه المبادرات. وجاءت حوكمة الخطة الاستراتيجية لتشمل منهجية واضحة لقياس أداء مؤشراتها الاستراتيجية، وتتضمن مجموعة من مؤشرات قياس الأداء على مستوى المحاور الاستراتيجية الأربعة؛ إذ ترصد الهيئة نتائج أكثر من 350 مؤشراً استراتيجياً وتشغيلياً بشكل دوري؛ لمتابعة تطور وسلامة السوق المالية والجهات المرتبطة بها بشكل متكامل. كذلك مضت الهيئة في العمل بفاعلية مع المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء) على قياس أداء المؤشرات الاستراتيجية الرئيسة المتفق عليها، مما أسهم في مزيد من الشفافية والإفصاح في أعمال الهيئة.

وفي الختام، أؤكد أن من العوامل التي أسهمت في تحقيق هذه الانجازات التكامل مع شركاء التنفيذ في برنامج تطوير القطاع المالي، والجهات الحكومية والقطاع الخاص ذوي العلاقة. ولا يسعني إلا أن أعبّر عن خالص شكري وامتناني لسيدي خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - على الدعم المستمر الذي تلقاه الهيئة من لدنهما، والتمكين المستمر لنا في كل ما من شأنه تحقيق التطور والنمو والاستقرار للسوق المالية. ولا يفوتني أن أشكر كل من ساهم في نجاحات الهيئة، وفي مقدمتهم أعضاء مجلس الهيئة والجهاز التنفيذي.

ولكم أطيب التحيّات وخالص التقدير

محمد بن عبدالله القويز

رئيس مجلس هيئة السوق المالية

نشأة الهيئة

أُنشئت هيئة السوق المالية بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ 1424/6/2هـ الموافق 2003/7/31م، وترتبط مباشرةً برئيس مجلس الوزراء، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتضطلع بالإشراف على تنظيم السوق المالية وتطويرها وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية.

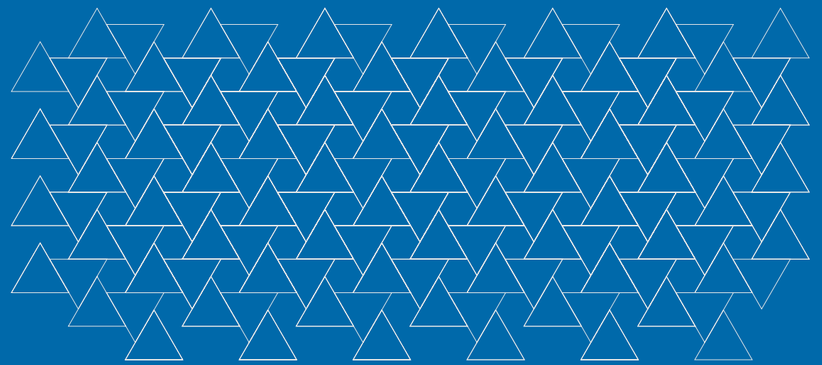

المهام الأساسية للهيئة

وفقاً للمادة الخامسة من نظام السوق المالية، الهيئة هي الجهة المسؤولة عن إصدار اللوائح والقواعد والتعليمات، وتطبيق أحكام هذا النظام. وفي سبيل ذلك تقوم الهيئة بما يأتي:

1. تنظيم السوق المالية وتطويرها، والعمل على تنمية وتطوير أساليب الأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية، وتطوير الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية.
2. تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها.
3. تنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها.
4. حماية المواطنين والمستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة، أو غير السليمة، أو التي تنطوي على احتيال، أو غش، أو تدليس، أو تلاعب.
5. العمل على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية في معاملات الأوراق المالية.
6. تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية، والجهات المصدرة لها، وتعامل الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين والمستثمرين فيها، وتحديد وتوفير المعلومات التي يجب على المشاركين في السوق الإفصاح عنها لحاملي الأسهم والجمهور.
7. تنظيم طلبات التوكيل والشراء والعروض العامة للأسهم.
8. الترخيص بتأسيس منشأة ذات أغراض خاصة، وتنظيم ومراقبة أعمالها و استعمالاتها وإصدارها للأوراق المالية، وتسجيلها في السجل الخاص بها الذي تضعه الهيئة وأحكام نظام تأسيسها، وتنظيم أحكام تسجيل الأموال المنقولة إليها، بما في ذلك توثيق الحقوق عليها وحجيتها في مواجهة الغير، وإصدار القواعد المنظمة لذلك.
9. تنظيم رهن الأوراق المالية والتنفيذ عليها.

الهيكل التنظيمي

أجرت الهيئة خلال عام 2018م التعديلات التالية على هيكلها التنظيمي :

1. استحداث وحدة تنظيمية بمستوى إدارة تابعة لوكالة الهيئة للشركات المدرجة والمنتجات الإستثمارية باسم «إدارة المنشآت ذات الأغراض الخاصة».
2. نقل إدارة أمن المعلومات من الإدارة العامة لتقنية المعلومات إلى الإدارة العامة للمخاطر.
3. إلغاء اللجنة التنفيذية .
4. نقل إدارة القوائم المالية من وكالة الهيئة للشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية إلى الإدارة العامة للقوائم المالية ومراجعي الحسابات .
5. استحداث وحدة تنظيمية بمستوى إدارة تابعة للإدارة العامة للقوائم المالية ومراجعي الحسابات باسم «إدارة الإشراف على مراجعي الحسابات».
6. تعديل اسم الإدارة العامة للإشراف على مراجعي حسابات الشركات المدرجة ومؤسسات السوق ليصبح «الإدارة العامة للقوائم المالية ومراجعي الحسابات».
7. تعديل المستوى التنظيمي لوحدة التفتيش على السوق في إدارة التفتيش في وكالة الهيئة لمؤسسات السوق لتصبح إدارة باسم «إدارة الإشراف على مؤسسات البنية التحتية للسوق» ترتبط تنظيمياً بوكيل الهيئة لمؤسسات السوق .

وحُددت مهام إدارة المنشآت ذات الأغراض الخاصة ومنها :

- مراجعة ومعالجة طلبات تأسيس المنشآت ذات الأغراض الخاصة وضمان التزامها باللوائح ذات العلاقة.
- مراجعة طلبات إنهاء ترخيص المنشأة ذات الأغراض الخاصة.
- متابعة الإفصاحات والالتزامات المستمرة ذات العلاقة بأدوات الدين الصادرة عن المنشآت ذات الأغراض الخاصة.
- بناء قاعدة بيانات تحتوي على كافة المعلومات المقدمة من المنشآت ذات الأغراض الخاصة.

وحُددت مهام إدارة الإشراف على مراجعي الحسابات ومنها :

- التعاون مع إدارة الأنظمة واللوائح، وإدارة تطوير السياسات لتطوير المعايير والشروط الواجب توافرها في مراجعي الحسابات للمنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة.
- مراجعة وتقييم طلبات تسجيل مكاتب المحاسبة والمحاسبين القانونيين الراغبين في مراجعة حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة والتأكد من استيفائها للشروط، ورفع التوصيات حيالها بالموافقة أو الرفض إلى صاحب الصلاحية.
- إعداد خطة الفحص السنوية وفقاً لنتائج تقييم المخاطر تتضمن الجداول الزمنية، ومراجعي الحسابات المشمولين بالفحص.
- متابعة الملاحظات الواردة في تقارير الفحص للتأكد من تنفيذ خطط الإجراءات التصحيحية من قبل مراجعي الحسابات.
- تنظيم وإدارة ورش العمل والندوات والمنشورات الدورية مع مراجعي الحسابات المسجلين بهدف تعزيز جودة المراجعة.

كذلك حُددت مهام إدارة الإشراف على مؤسسات البنية التحتية للسوق منها :

- التأكد من تنفيذ مؤسسات البنية التحتية للسوق للمهام الموكولة لها بموجب النظام ولوائحه التنفيذية وقواعد السوق وإجراءاته.
- التأكد من فعالية الحوكمة في مؤسسات البنية التحتية للسوق.
- الإشراف ومراقبة المعلومات المُفصح عنها من قبل مؤسسات البنية التحتية للسوق ومراجعة وتحليل التقارير المالية الدورية.
- التأكد من التزام مؤسسات البنية التحتية للسوق بأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولوائحها التنفيذية.

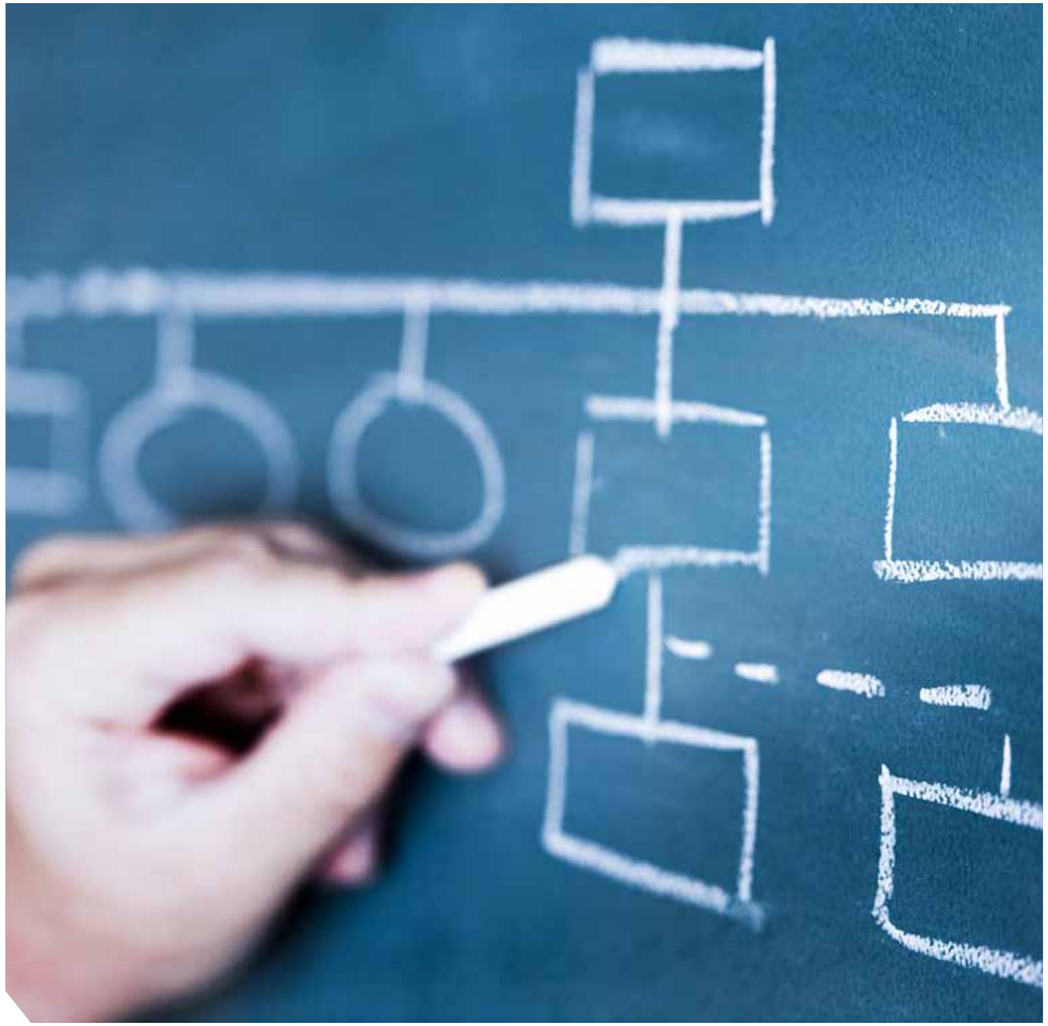

الهيكل التنظيمي

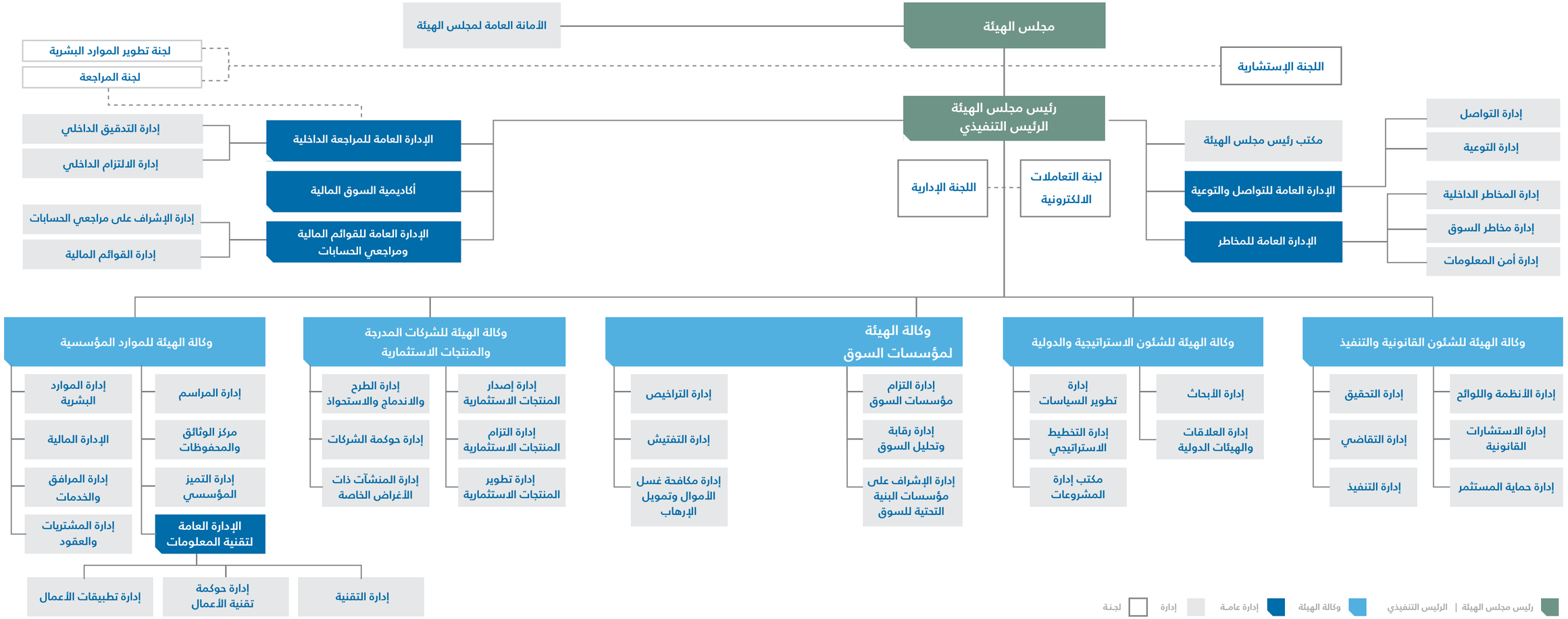

الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة

تُشرف الهيئة على كل من

- شركة السوق المالية السعودية (تداول)
- شركة مركز إيداع الأوراق المالية («مركز الإيداع»)
- الأشخاص المرخص لهم
- الشركات المدرجة في السوق المالية
- المتداولون والمتعاملون في السوق المالية.
- المنشآت ذات الأغراض الخاصة
- شركات ووكالات التصنيف الائتماني
- المنتجات الاستثمارية في السوق المالية.
- مقدمي منتجات التقنية المالية المصرح لهم من الهيئة.
- مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة.

01

الباب الأول
الخطة الاستراتيجية للسوق المالية «برنامج الريادة المالية» (2019 - 2021)

1. الترابط الاستراتيجي بين «برنامج الريادة المالية» و «برنامج تطوير القطاع المالي»
2. إنجازات الخطة الاستراتيجية لعام 2018م
3. حوكمة الخطة الاستراتيجية

1. الترابط الاستراتيجي بين «برنامج الريادة المالية» و «برنامج تطوير القطاع المالي»

بـدأت الهيئـة فـي تطويـر خططهـا الاسـتراتيجية والعمـل علـى تنفيذهـا منـذ عـام 2009م، وفـي عـام 2016م أطلقـت الهيئـة «برنامـج الريـادة الماليـة» للمساهمة فـي تحقيـق رؤيـة المملكـة العربيـة السـعودية 2030 إذ تبنـت مجموعـة مـن المبـادرات الاسـتراتيجية للهيئـة برنامـج تطويـر القطـاع المالـي (أحـد البرامـج التنفيذيـة لرؤيـة المملكـة 2030) التـي تخـدم الأهـداف والمبـادرات الاسـتراتيجية للركيـزة الاسـتراتيجية الثانيـة المتعلقـة بتطويـر سـوق ماليـة متقدمـة؛ وذلـك مـن خـلال دراسـة ومراجعـة الاسـتراتيجيات والمبـادرات القائمـة لـدى الهيئـة، واختيـار المؤشـرات والمبـادرات الاسـتراتيجية المعتمـدة فـي «برنامـج الريـادة الماليـة 2020» التـي لهـا أثـر فـي نمـو وتطـور القطـاع المالـي ككل وفـي تطويـر السـوق الماليـة للوصـول بهـا إلـى مصـاف الأسـواق المتقدمـة.

وتسـعى الهيئـة مـن خـلال عضويتهـا فـي اللجنـة الإشـرافية لبرنامـج تطويـر القطـاع المالـي إلـى المسـاهمة فـي حركـة التنميـة الاقتصاديـة الوطنيـة مـن خـلال تنميـة القطـاع المالـي وتطويـر السـوق الماليـة لتصبـح سـوقاً متقدمـة تدعـم تنميـة الاقتصـاد الوطنـي، وتحفـز الادخـار والتمويـل والاسـتثمار، وتزيـد مـن كفـاءة القطـاع المالـي لمواجهـة ومعالجـة التحديـات.

برامج تحقيق رؤية المملكة 2030

ويتكـون برنامـج « الريـادة الماليـة» مـن أربعـة محـاور رئيسـية، اشـتملت علـى 13هدفـاً تُحقّـق مـن خـلال أكثـر مـن 100 مبـادرة مسـتمرة علـى مـدار 3 أعـوام، ويهـدف برنامـج الريـادة الماليـة إلـى تحقيـق رؤيـة الهيئـة بـأن تكـون السـوق الماليـة السـعودية السـوق الرئيسـية فـي الشـرق الأوسـط ومـن أهـم عشـر أسـواق ماليـة فـي العالـم.

وحرصـاً مـن الهيئـة علـى اسـتمرارية العمـل والمرونـة فـي مواجهـة التحديـات وتذليـل العقبـات المتعلقـة بعمليـة تنفيـذ خطتهـا الاسـتراتيجية، وسـعياً منهـا نحـو التحسـين المسـتمر ومواكبـة المتغيـرات، خضعـت الخطـة الإسـتراتيجية خـلال عـام 2018م لمراجعـة شـاملة لتصبـح كمـا فـي الشـكل رقـم (1).

شكل رقم (1): محاور الخطة الاستراتيجية المحدثة للأعوام 2019-2021م وأهدافها

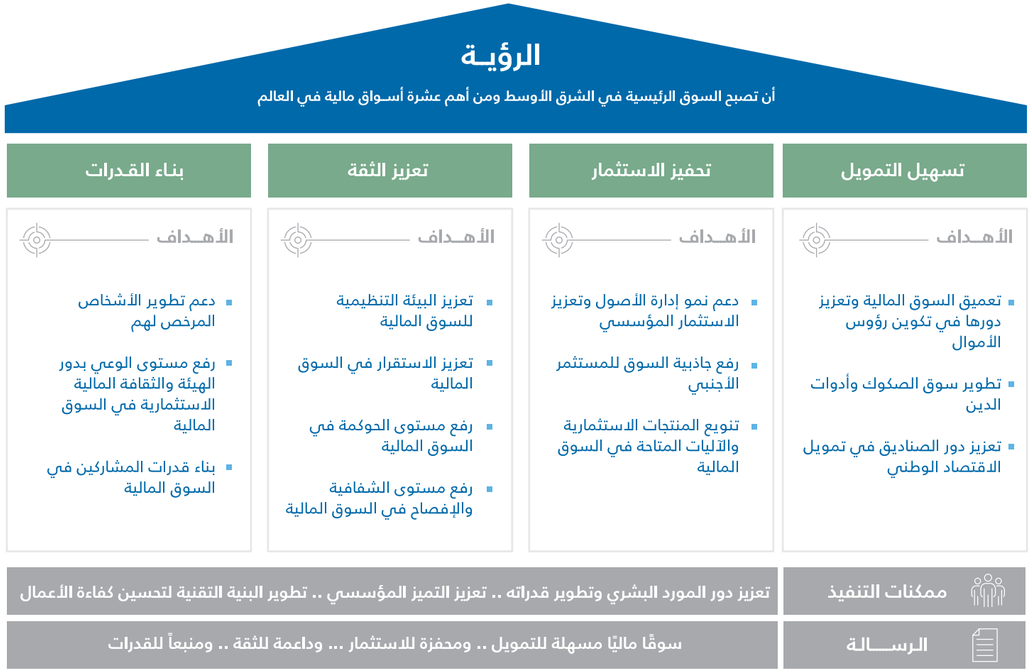

2. إنجازات الخطة الاستراتيجية لعام 2018م

أقر مجلس الهيئة خطة عمل تنفيذية مفصلة، توضح المبادرات والأنشطة التي عُمل على تنفيذها خلال عام 2018م ومواعيد الانتهاء المتوقعة لها، وجُمعت خلالها بيانات الإنجاز والتحديات، ورُفعت النتائج إلى مجلس الهيئة. واستمر العمل على 87 مبادرة ضمن مبادرات خطة السوق المالية لعام 2018م، وفي مايلي أهم الإنجازات والأثر المتوقع منها:

محور	تسهيل التمويل
الهدف	تعميق السوق المالية وتعزيز دورها في تكوين رؤوس الأموال
الإنجاز	تحديث قواعد استثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأوراق المالية المدرجة.
الأثر	تنظيم القواعد والإجراءات والمتطلبات والشروط اللازمة لتحديد أهلية المستثمرين الأجانب للاستثمار في الأوراق المالية المدرجة، وتوضيح التزاماتهم والتزامات الأشخاص المرخص لهم في هذا الشأن.
الإنجاز	تحديث لائحة الاندماج والاستحواذ.
الأثر	لتتوافق مع أفضل الممارسات العالمية المتبعة وبما يتواءم مع طبيعة السوق المالية السعودية.
الإنجاز	تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة وتعليمات بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم في الاكتتابات الأولية المحدثّة.
الأثر	• جعل بيئة السوق المالية أكثر استقراراً. • رفع بعض القيود المتعلقة بتحديد النطاق السعري وتغطية الطرح من قبل الجهات المشاركة. • تعديل آلية تحديد سعر الاكتتاب وفقاً لقوى العرض والطلب. • إضفاء مرونة أكبر لآلية تخصيص الأسهم بما يسهم في رفع كفاءة السوق.
الهدف	تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين
الإنجاز	إدراج أدوات الدين الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية.
الأثر	تطوير سوق أدوات الدين لتناسب مع متطلبات مختلف شرائح المستثمرين وتحفيزهم لضخ سيولة مالية تعزز من عمق السوق المالية السعودية.
الهدف	تعزيز دور الصناديق في تمويل الاقتصاد الوطني
الإنجاز	تمكين مديري الصناديق من استخدام الأوامر التجميعية لتنفيذ أوامر العملاء.
الأثر	التمكين من إدارة الأصول بشكل عادل ودقيق.

محور	تحفيز الاستثمار	
الهـدف	رفع جاذبية السوق للمستثمر الأجنبي	
الإنجـاز	تأسيس شركة مركز مقاصة الأوراق المالية.	الأثـر: التمكين من توفير أوراق مالية جديدة كالمشتقات المالية وغيرها، التي تساعد على تنويع استراتيجيات التداول وتمكن المشاركين من التحوط من المخاطر.
الإنجـاز	انضمام السوق المالية السعودية إلى مؤشر إم إس سي آي MSCI ومؤشر فوتسي راسل FTSE Russell ومؤشر إس أند بي داو جونز S&P Dow Jones ضمن تصنيف الأسواق الناشئة.	الأثـر: تعزيز كفاءة وجاذبية السوق المالية وأهميتها في المنطقة والعالم.
الإنجـاز	تمثيل هيئة السوق المالية في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (آيوسكو IOSCO) واللجان التابعة لها للفترة 2018 - 2020م.	الأثـر: تعزيز حضور السوق المالية السعودية في المنطقة والعالم.
الإنجـاز	تمثيل هيئة السوق المالية لمقعد المملكة العربية السعودية في مجلس الاستقرار المالي (FSB) للعام 2019م.	الأثـر: دعم الاستقرار المالي، وتحقيق استراتيجية الهيئة، وتعزيز التقارب الدولي.
الهـدف	تنويع المنتجات الاستثمارية والآليات المتاحة في السوق المالية	
الإنجـاز	اعتماد التعليمات الخاصة بصناديق الاستثمار العقارية المتداولة والتعليمات الخاصة بصناديق الاستثمار المغلقة المتداولة المعدلة.	الأثـر: دعم مبدأ حماية المستثمرين، وتعزيز الاستثمار في هذه الصناديق، وإرساء القواعد التي من شأنها الحد من المخاطر المرتبطة بالاستثمار في صناديق الاستثمار العقارية المتداولة.
الإنجـاز	اعتماد تعليمات تصريح تجربة التقنية المالية.	الأثـر: زيادة بدائل التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة ومواكبة التطورات التقنية والمالية العالمية.

محور	تعزيز الثقة	
الهـدف	تعزيز البيئة التنظيمية للسوق المالية	
الإنجـاز	تعديل تعليمات الحسابات الاستثمارية.	الأثـر: التمكين الإلكتروني لعملية فتح الحسابات الاستثمارية، وتيسير إجراءات فتح وتشغيل الحسابات الاستثمارية بما يتسق مع المتطلبات النظامية والرقابية والإشرافية ذات الصلة، مع المحافظة على الحماية اللازمة للمستثمرين.
الإنجـاز	إطلاق تطبيق حماية المستثمر.	الأثـر: • تسهيل وصول الشكاوى والبلاغات. • الرفع من مستوى السرعة والكفاءة في تسلم البلاغات والشكاوى وإنهاؤها وفق الطرق النظامية. • متابعة الشكاوى أو البلاغات وإتمام جميع الإجراءات بشكل آلي والربط إلكترونياً بين الهيئة وجميع المتعاملين في السوق المالية.
الهـدف	رفع مستوى الشفافية والإفصاح في السوق المالية	
الإنجـاز	اعتماد قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة.	الأثـر: وضع المعايير والشروط الواجب توافرها في مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة.

ومن بين الإنجازات المرتبطة بخطة الهيئة الاستراتيجية:

تحسن ترتيب المملكة في مؤشرات التنافسية العالمية ذات العلاقة بالسوق المالية السعودية

حققت المملكة أفضل تقدم منذ 6 سنوات في تقرير التنافسية العالمي لعام 2018م، الصادر عن «المنتدى الاقتصادي العالمي»، إذ احتلت المرتبة 39 من أصل 140 دولة، وهذا التقدم انعكاس لتحسن ترتيب المملكة في عدد من المؤشرات من بينها مؤشرات ذات علاقة بالسوق المالية. كذلك حقّقت المملكة المرتبة الرابعة من حيث عدد الإصلاحات التي ستسهم في تحسين بيئة الأعمال على مستوى مجموعة دول العشرين، وجاء ذلك في تقرير ممارسة الأعمال 2019م الصادر عن «مجموعة البنك الدولي»، الذي أشار إلى أن المملكة تقدمت هذا العام في 4 مؤشرات من ضمنها مؤشر حماية أقلية المستثمرين وهو مؤشر ذو علاقة بالسوق المالية. جدير بالذكر أن من العوامل التي أسهمت في تحقيق هذه الإنجازات العمل التكاملي الذي شاركت فيه الجهات الحكومية المعنية ومن بينها الهيئة.

تجدر الإشارة إلى أن مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية أصدر قراراً بتشكيل «لجنة تنفيذية لتحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص» باسم «لجنة تيسير» يترأسها معالي وزير التجارة والاستثمار، وتضم في عضويتها أكثر من 40 جهة حكومية من بينها الهيئة، ومجلس الغرف السعودية ممثلاً عن القطاع الخاص، للعمل على تحسين ترتيب المملكة في المؤشرات العالمية الخاصة بقطاع الأعمال، وتمكنت اللجنة من معالجة الكثير من المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع مساهمةً منها في حفزه على المشاركة في منظومة التنمية الاقتصادية.

ومن أمثلة ما حققته المملكة في تقارير التنافسية العالمية ذات العلاقة بأعمال الهيئة ما يلي:

أ- تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

حققت المملكة في جميع المؤشرات ذات العلاقة بأعمال الهيئة ضمن خطتها الاستراتيجية تحسناً ملحوظاً (الجدول رقم (1)).

الجدول رقم (1): ترتيب المملكة في مؤشرات التقرير الدولي للتنافسية

المؤشر	الترتيب 2017م	الترتيب 2018م	التغير
قوة معايير المراجعة وإعداد التقارير المركز الثالث عربياً	41	33	+8
تنظيم تعارض المصالح المركز الثاني عربياً	29	23	+6
حوكمة المساهمين المركز الأول عربياً، والمركز الثاني ضمن مجموعة دول العشرين	77	5	+72
تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة	54	36	+18
توافر رأس المال الجريء	31	29	+2
القيمة السوقية للشركات المدرجة	30	29	+1

ب - تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي

تحسن ترتيب المملكة في مؤشر حماية أقلية المستثمرين من المرتبة العاشرة إلى السابعة عالمياً، والثانية عربياً، والمرتبة الأولى ضمن مجموعة دول العشرين.

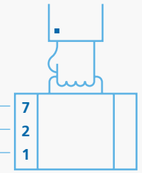

السابعة عالمياً
الثانية عربياً
الأولى ضمن مجموعة دول العشرين.

3. حوكمة الخطة الاستراتيجية

شرعت الهيئة في تطوير إطار حوكمة متكامل؛ لضمان مأسسة العمل ورفع كفاءته وتسهيل تنسيق الجهود بين الجهات ذات العلاقة، بما يمكّن الهيئة من المتابعة الفاعلة لتنفيذ خطتها الاستراتيجية. وسعياً إلى تعزيز معايير الجودة والتنفيذ واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، إذ اعتمدت الهيئة منهجية لمتابعة تنفيذ المبادرات الاستراتيجية بشكل دوري من خلال وضع خطط تفصيلية لكل مبادرة تحتوي على خطوات التنفيذ ومواعيد إنجازها وتحديد مسؤوليات التنفيذ وشركاء العمل من الجهات الخارجية والأدوار المتوقعة منهم. ويضم إطار الحوكمة عدداً من اللجان الثنائية واللجان المشتركة مع جهات خارجية لضمان التنسيق مع الأجهزة ذات العلاقة لتنفيذ المبادرات الاستراتيجية والأعمال المشتركة المرتبطة بها. وحرصاً على استمرارية العمل والمرونة في مواجهة التحديات وتذليل العقبات المتعلقة بعملية التنفيذ، وسعياً نحو التحسين المستمر ومواكبة المتغيرات، ستعمل الهيئة على مراجعة الخطة الاستراتيجية بجميع مكوناتها بشكل دوري بهدف تحديد الفجوات وتطوير المبادرات بما يسهم في تحقيق المستهدفات.

قياس الأداء:

يشمل إطار للحوكمة منهجية واضحة لقياس الأداء؛ لمعرفة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وضمت الخطة المحدّثة (2019-2021) مجموعة من مؤشرات قياس الأداء على مستوى المحاور الاستراتيجية الأربعة بالإضافة إلى مؤشرات قياس محددة لكل هدف استراتيجي.

وفي سياق متصل بقياس الأداء، تعمل الهيئة أيضاً مع المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء) على قياس بعض مؤشرات أداء برنامج تطوير القطاع المالي المندرجة ضمن نطاق عمل الهيئة، وذلك من خلال تطبيق نماذج ومنهجيات وأدوات موحدة لدعم كفايتها وفاعليتها وإصدار تقارير الأداء لقياس مدى تحقق الأهداف الاستراتيجية لبرنامج تطوير القطاع المالي.

ويظهر الجدول رقم (2) مؤشرات القياس الرئيسية على مستوى برنامج (الريادة المالية) المضمنة في برنامج تطوير القطاع المالي، إذ حققت الهيئة نسبة إنجاز بلغت 100% في معظم مؤشرات القياس الرئيسية المضمنة في برنامج تطوير القطاع المالي.

الجدول رقم (2): مؤشرات قياس الأداء في برنامج تطوير القطاع المالي ضمن نطاق عمل الهيئة

م	مؤشر الأداء	المستهدف عام[1] 2018م	القيمة المحققة[2]	نسبة الإنجاز
1	القيمة السوقية (الأسهم وأدوات الدين) كنسبة من الناتج المحلي[3]	=< 81%	% 83	%100
2	الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	=< 15%	%17.6	%100
3	نسبة التركز في القيمة السوقية لأكبر 10 شركات	%56	%62.2	%93
4	حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول	=< 19%	%27.4	%100
5	نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم	=< 5%	% 4.7	%100
6	عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة المدرجة كنسبة من إجمالي عدد الشركات المدرجة	=< 36%	% 42	%100
7	معدل تذبذب مؤشر السوق المالية السعودية (متوسط التذبذب في 90 يوما)	=> 25	13.9	%100
8	الحد الأدنى لقيمة الأسهم الحرة كنسبة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم	=< 45%	% 42.84	%96

1-العلامة «=<» تعني أكبر من أو يساوي، والعلامة «<=» تعني أصغر من أو يساوي.
2-كما في نهاية عام2018 م.
3-الناتج المحلي المستخدم هو لعام 2017 م والصادر عن الهيئة العامة للإحصاء.

02

الباب الثاني
الوضع الراهن لهيئة السوق المالية

- **الفصل الأول: البيئة الداخلية للهيئة**

1. الإجراءات المتخذة لتنفيذ الأوامر الملكية والسامية وقرارات مجلس الوزراء
2. اجتماعات مجلس الهيئة وقراراته
3. القوى العاملة وبرامج التدريب والتطوير والمسؤولية الاجتماعية
4. برنامجا التوفير والادخار، والتمويل السكني للموظفين
5. بيئة العمل المادية في الهيئة
6. مركز الوثائق والمحفوظات
7. المباني المملوكة والمستأجرة

1. الإجـراءات المتخذة لتنفيذ الأوامـر الملكيـة والساميـة وقرارات مجلس الوزراء

عملـت الهيئـة خـلال عـام 2018م علـى مجموعـة مـن الأوامـر الملكيـة والساميـة وعلـى عـدد مـن قـرارات مجلـس الـوزراء، واتخـذت العديـد مـن الإجـراءات حيالهـا، ويمكـن إيجازهـا فـي الآتـي:

الأمـر السـامي رقـم (20889) وتاريـخ 1439/4/30هـ القاضـي بالموافقـة علـى مـا وجـه بـه مجلـس الـوزراء مـن تشـكيل لجنـة دائمـة للتوعيـة والتحذيـر مـن نشـاط المتاجـرة بالأوراق الماليـة فـي سـوق العمـلات الأجنبيـة (الفوركـس) غيـر المرخـص، برئاسـة هيئـة السـوق الماليـة، وعضويـة وزارة الداخليـة، ووزارة الثقافـة والإعـلام، ووزارة التجـارة والاسـتثمار، ومؤسسـة النقـد العربـي السـعودي، تتولـى القيـام بعـدد مـن المهمـات بهـذا الشـأن.

تنفيـذاً للأمـر السـامي وبالتنسـيق مـع الجهـات المحـددة فـي الأمـر السـامي قامـت الهيئـة بالآتـي:

1. تشـكيل اللجنـة الدائمـة للتوعيـة والتحذيـر مـن نشـاط المتاجـرة بالأوراق الماليـة فـي سـوق العمـلات الأجنبيـة (الفوركـس) «غيـر المرخـص»، برئاسـة الهيئـة وعضويـة الجهـات المحـددة فـي الأمـر السـامي.
2. مناقشـة مهـام اللجنـة وأهدافهـا مـع أعضـاء اللجنـة، ووضـع الخطـة الإعلاميـة ومراحـل تنفيذهـا.
3. إطـلاق الخطـة الإعلاميـة الموحـدة الأولـى للتوعيـة بالتنسـيق مـع وزارة الثقافـة والإعـلام ومشـاركة جميـع أعضـاء اللجنـة، وتضمنـت هـذه الحملـة بيـان أخطـار المتاجـرة بالأوراق الماليـة فـي سـوق العمـلات الأجنبيـة (الفوركـس) غيـر المرخـص والتحذيـر مـن التعامـل مـع الجهـات المشـبوهة، ومعرفـة فـرص الاسـتثمار المتاحـة لـدى الأشـخاص المرخـص لهـم مـن الجهـات الرسـمية فـي المملكـة، وتضمنـت الحملـة تواجـداً علـى منصـات التواصـل الاجتماعـي والمواقـع الإلكترونيـة ذات الصلـة بالجهـات المشـاركة ودعمهـا بوسـائل توعويـة مرئيـة ومكتوبـة وبيانـات إعلاميـة باللغتيـن العربيـة والإنجليزيـة نُشـرت بالصحـف الورقيـة والإلكترونيـة وظهـور تلفزيونـي.
4. التعميـم علـى كافـة رؤسـاء تحريـر الصحـف الورقيـة والإلكترونيـة فيمـا يخـص التحذيـر مـن التعامـل مـع شـركات الفوركـس المشـبوهة بالتنسـيق مـع وزارة الثقافـة والإعـلام.
5. المناقشـة والاتفـاق مـع اللجنـة الدائمـة للإنترنـت بـالإدارة العامـة للشـؤون الفنيـة برئاسـة أمـن الدولـة علـى آليـة التعامـل مـع المواقـع الإلكترونيـة والحسـابات الإلكترونيـة المشـبوهة التـي تـروج لنشـاط المتاجـرة بالأوراق الماليـة فـي سـوق العمـلات الأجنبيـة (الفوركـس) والتعامـل معهـا وحجبهـا وتتبـع مصدرهـا.
6. مخاطبـة مجالـس الغـرف السـعودية مـن أجـل التعميـم علـى منسـوبيها للتعـاون مـع الحمـلات الإعلاميـة التـي تطلقهـا هـذه اللجنـة بالتنسـيق مـع وزارة التجـارة والاسـتثمار.
7. التواصـل والتنسـيق مـع الأجهـزة الحكوميـة ذات العلاقـة ومنهـا الهيئـة العامـة للرياضـة، والهيئـة العامـة للترفيـه، والبرنامـج الوطنـي للمعـارض والمؤتمـرات، والمؤسسـة العامـة للتدريـب التقنـي والمهنـي، وجمعيـة حمايـة المسـتهلك، لمراعـاة أهـداف اللجنـة فـي أنشـطة هـذه الأجهـزة، وجـاري التنسـيق مـع هـذه الأجهـزة كلّ حسـب اختصاصـه.
8. العمـل علـى التعميـم الإلحاقـي الصـادر مـن الديـوان الملكـي برقـم (47012) وتاريـخ 1439/9/16هـ المتضمـن توجيـه المقـام السـامي الكريـم بإضافـة مهمـة التصـدي لأنشـطة التسـويق للعمـلات الرقميـة غيـر المرخصـة (البيتكويـن) لمهـام اللجنـة المشـار إليهـا.

ونظـراً لطبيعـة الوسـائل المسـتخدمة مـن قبـل الأشـخاص غيـر المرخصيـن فـي الترويـج لنشـاط المتاجـرة بالأوراق الماليـة فـي سـوق العمـلات الأجنبيـة (الفوركـس) التـي تكـون غالبـاً عـن طريـق المواقـع الإلكترونيـة والحسـابات فـي مواقـع التواصـل الاجتماعـي، فقـد عملـت الهيئـة علـى تكثيـف مراقبـة هـذه الوسـائل ورصـد هـذه المواقـع والحسـابات المشـبوهة بمـا فـي ذلـك تلقـي البلاغـات والشـكاوى الـواردة للهيئـة مـن الأشـخاص الذيـن تعرضـوا لهـذه الممارسـات المخالفـة عـن طريـق نظامهـا الإلكترونـي إثـر الحمـلات التوعويـة التـي تقـوم بهـا الهيئـة للتحذيـر مـن التعامـل مـع الأشـخاص غيـر المرخـص لهـم، كمـا نفـذت الهيئـة زيـارات ميدانيـة فـي شـأن الأشـخاص غيـر المرخـص لهـم، إذ تـم التعامـل مـع 274 حالـة فـي عـام 2018م، منهـا 239 فـي شـأن ممارسـي نشـاط تسـويق المتاجـرة بالأوراق الماليـة فـي سـوق العمـلات الأجنبيـة (الفوركـس) غيـر المرخصيـن، كمـا نشـرت الهيئـة قائمـة بالشـركات غيـر المرخـص لهـا فـي موقعهـا الإلكترونـي، وتواصلـت مـع مؤسسـة النقـد العربـي السـعودي بخصـوص جمـع الأمـوال مـن قبـل بعـض الأشـخاص بغـرض تحويلهـا إلـى شـركات غيـر مرخصـة فـي سـوق العمـلات الأجنبيـة (الفوركـس) خـارج المملكـة، ومكاتبـة اللجنـة الدائمـة للتوعيـة والتحذيـر مـن نشـاط المتاجـرة بالأوراق الماليـة فـي سـوق العمـلات الأجنبيـة (الفوركـس) غيـر المرخـص لحجـب حوالـي 195 موقـع إلكترونـي يشـتبه فـي ترويجهـا وممارسـتها نشـاط الفوركـس المرتبـط بأعمـال الأرواق الماليـة.

الأمـر السـامي رقـم (28688) وتاريـخ 1439/6/14هـ القاضـي بالموافقـة علـى مـا تضمنـه كتـاب سـمو الأميـن العـام لمجلـس الـوزراء رقـم 4299 بتاريـخ 1439/6/11هـ المتضمـن أن مجلـس الـوزراء وجـه بـأن يتـم تضميـن الأدوات النظاميـة اللازمـة للموافقـة علـى الهيـاكل التنظيميـة حكمـاً يقضـي بالآتـي: «تعامـل الوظائـف الـواردة فـي الهيـكل التنظيمـي فيمـا يتصـل بإحداثهـا أو تعديلهـا أو تحويرهـا وفـق القواعـد والإجـراءات المقـررة نظامـاً».

يمارس مجلس هيئة السوق المالية جميع الصلاحيات المنوطة بالهيئة وفقا لأحكام نظام السوق المالية، بما في ذلك تنظيم وظائف الهيئة ومهماتها وأعمالها وتوزيعها فيما بين إداراتها، كما يضع المجلس اللوائح الداخلية للهيئة ومنها متطلبات أداء أعمال الإدارات وتعيين الموظفين.

قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (350) وتاريـخ 1439/7/3هـ القاضـي فـي بنـد «ثامنـاً»: «علـى جميـع الجهـات الحكوميـة-بمـا فيهـا المؤسسـات والهيئـات العامـة والصناديـق وغيرهـا مـن الأشـخاص ذوي الصفـة المعنويـة العامـة الأخـرى-(كل فيمـا يخصـه) تعديـل الأحـكام المتعلقـة بإجـازات منسـوبيها بمـا يتفـق مـع القـرار، وذلـك دون إخـلال بالصلاحيـات ذوات الصلـة المخولـة لتلـك الجهـات».

قامـت الهيئـة بوضـع ضوابـط لتنظيـم عمليـة رصيـد وترحيـل الإجـازات، علـى أن يبـدأ تطبيقهـا عـام 2019م.

قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (494) وتاريـخ 1439/9/14هـ القاضـي بالموافقـة علـى تعديـل المـادة (الخامسـة) مـن نظـام تملـك غيـر السـعوديين للعقـار واسـتثماره، الصـادر بالمرسـوم الملكـي رقـم (م/15) وتاريـخ 1421/4/17هـ.

تعمـل الهيئـة علـى إعـداد المفاهيـم المقترحـة لوضـع ضوابـط تتضمـن معاييـر لتحديـد نطـاق الشـركات المدرجـة المشـمولة بالاسـتثناء الـوارد فـي الفقـرة (2/ج/2) مـن المـادة الخامسـة مـن نظـام تملـك غيـر السـعوديين للعقـار واسـتثماره الصـادر بقـرار مجلـس الـوزراء رقـم (494) وتاريـخ 1439\9\14هـ.

الأمر السامي رقم (2811) وتاريخ 1440/1/15هـ المُشار فيه إلى الأمرين التعميمين رقم 46315 بتاريخ 1434/12/24هـ بشأن ما لوحظ من تسريب عدد من الوثائق الحكومية السرية ونشرها في مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها، والقاضي بأن تقوم كل جهة حكومية بتوعية موظفيها ومنسوبيها بأهمية الحفاظ على سرية المعلومات والوثائق، والعقوبات المترتبة على نشرها والعمل على تطبيق نظام عقوبات نشر الوثائق والمعلومات السرية وإفشائها، ورقم (25489) بتاريخ 1438/6/1هـ المشار فيه إلى ما تقضي به المادة (1/13) من مدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة من حظر إفشاء المعلومات السرية والوثائق والمستندات التي تحمل طابع الأهمية أو السرية أو الخصوصية، والقاضي بالتأكيد على الجميع بأن من يقوم بتصوير الوثائق الرسمية أو نشرها أو إفشاء معلوماتها أو الاحتفاظ بها في الأجهزة الخاصة لأي مبرر كان يعرض نفسه للمساءلة النظامية. والقاضي بالتأكيد على الجميع بالتقيد بما قضت الأوامر والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص، وأن من يخالف ذلك ستطبق بحقه العقوبات الصارمة والمشددة وفقاً للنظام

لتنفيذ الأمر السامي وما تضمنه من الإشارة إلى أوامر سامية أخرى، قامت الهيئة خلال عام 2018م بالآتي:

1. إقامة أكثر من 13 ورشة عمل توعوية عن أمن المعلومات موجهة لمنسوبي الهيئة بغرض رفع مستوى الوعي السيبراني، وأهمية الحفاظ على سرية البيانات والتعامل معها بشكل آمن.
2. إقامة 8 حلقات عمل توعوية لشرح أهم مواد قواعد السلوك المهني لمنسوبي الهيئة ومنها المادة التاسعة الخاصة بأمن وسرية المعلومات من قواعد السلوك المهني.
3. تصميم وتطوير مواد توعوية لتعزيز الوعي بأمن المعلومات من خلال البوسترات، والفيديوهات، والبروشورات، وشاشات توقف على الأجهزة المكتبية والشاشات في ممرات مباني الهيئة.
4. إرسال العديد من الرسائل التوعوية من خلال البريد الإلكتروني، والرسائل النصية على أجهزة الجوال، لمنسوبي الهيئة تحث على أهمية المحافظة على أمن وسرية المعلومات، ومنها التنويه بخصوص الوثائق والمعلومات السرية.
5. إعداد وتنفيذ مسابقة التوعية بأمن المعلومات وتقديم جوائز تحفيزية للمتميزين.
6. رسالة موجهة من معالي الرئيس لمنسوبي الهيئة عن أهمية وعي منسوبي الهيئة بحماية موارد الهيئة المعلوماتية.
7. إصدار كتيب الموظف التعريفي بأمن المعلومات.
8. عمل اختبارات التصيّد الإلكتروني بشكل دوري لقياس مستوى الوعي بأمن المعلومات لدى الموظفين.
9. تطبيق وتفعيل نظام منع تسرب البيانات بهدف رفع مستوى حماية بيانات الهيئة من التسرب سواءً المقصود أو العرضي.
10. تطبيق نظام تصنيف البيانات والملفات بكافة أنواعها وتحديد آليات التعامل مع البيانات بناء على حساسيتها.
11. تطبيق نظام الحماية وتشفير الوثائق والمستندات، بحيث يمكن التحكم بالصلاحيات الممنوحة على الوثيقة عن بعد ووضع مدة صلاحية للوثيقة.
12. منع أجهزة الموظفين من استخدام منافذ ذاكرة التخزين بالإضافة لمنع محركات الأقراص الضوئية.
13. توفير ذاكرة التخزين الآمنة للموظفين بحيث يتم تشفير محتواها وتلزم الموظف باستخدام رقم سري لاستخدامها.
14. تفعيل أداة تعتيم وإخفاء البيانات على مستوى المعلومات الحساسة في قواعد البيانات، وكذلك تفعيل أداة مراقبة الدخول على قواعد البيانات.
15. حجب وصول الموظفين إلى حسابات بريدهم الإلكتروني الشخصي، ومواقع التواصل الاجتماعي، ومواقع تخزين الملفات على الحوسبة السحابية.
16. توقيع إقرار الالتزام بقواعد السلوك المهني من قبل جميع منسوبي الهيئة، بهدف إلزام جميع منسوبي الهيئة بقراءة وفهم قواعد السلوك المهني بجميع موادها ومنها المادة التاسعة الخاصة بأمن وسرية المعلومات.

الأمر السامي رقم (49812) وتاريخ 1439/9/29هـ المتضمن الموافقة على ما رأته اللجنة العامة لمجلس الوزراء بتوصيتها رقم (4565) وتاريخ 1439/9/23هـ في شأن المحضر المعد في هيئة الخبراء ذي الرقم (1189) وتاريخ 1439/9/2هـ المتضمن: (أولاً) التعميم لجميع الأجهزة الحكومية للإفادة عن التقارير الدورية ذات الصلة بالشؤون الاقتصادية والتنمية المكلفة برفعها وعن المستند النظامي لذلك، وإفادة هيئة الخبراء بمجلس الوزراء بما لديها في هذا الشأن، وذلك خلال مدة لا تتجاوز (30) يوماً من تاريخه.

قامت الهيئة بتوجيه كتاب إلى معالي رئيس هيئة الخبراء بمجلس الوزراء متضمناً الإفادة بأن الهيئة تقوم بعد نهاية كل ربع سنة بالرفع إلى سمو ولي العهد رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ثلاثة تقارير هي "نتائج برنامج الريادة المالية 2020" و "النشرة الإحصائية الربع سنوية لأبرز المؤشرات والمشاهدات في السوق المالية" و "تقرير الأشخاص المرخص لهم"، وذلك لإحاطة واطلاع مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية على أداء هيئة السوق المالية وأهم مؤشرات السوق المالية.

الأمر السامي رقم (10027) وتاريخ 1440/2/22هـ القاضي بالموافقة على ما انتهى إليه مجلس الوزراء بالتأكيد على الجهات الحكومية بالتسجيل في خدمة «مريح»، وخاصة فيما يتعلق بتقديم المستندات للجهات الحكومية.

قامت الهيئة بالتنسيق مع مؤسسة البريد السعودي للتسجيل في خدمة "مريح".

2. اجتماعات مجلس الهيئة وقراراته

بلغ عدد اجتماعات مجلس الهيئة خلال عام 2018م 139 اجتماعاً مقارنة بـ 124 اجتماعاً العام السابق، ويوضح الجدول رقم (3) عدد اجتماعات مجلس الهيئة مصنفةً بحسب عدد من حضر من أعضائه، أما الجدول رقم (4) فيوضح عدد اجتماعات مجلس الهيئة مصنفةً بحسب حضور الأعضاء لعام 2018م.

وفي عام 2018م بدأ مجلس الهيئة في عقد حلقة نقاش لأعضاء مجلس الهيئة لبحث الموضوعات التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة قبل مناقشتها في جلسة المجلس المقررة لها، بهدف تقديم فكرة شاملة عن الموضوعات وتعزيز عملية اتخاذ القرار أثناء اجتماع المجلس ذي العلاقة، وقد بلغ عدد حلقات النقاش 18 حلقة ناقشت خلالها 25 موضوع.

الجدول رقم (3): اجتماعات مجلس الهيئة مصنفةً بحسب عدد من حضر من الأعضاء

عدد الحضور	العدد	
	2017م	2018م
كامل الأعضاء	12[4]	77
4 أعضاء	69	47
3 أعضاء	43	15
الإجمالي	124	139

الجدول رقم (4): اجتماعات مجلس الهيئة مصنفةً بحسب حضور الأعضاء لعام 2018م

أعضاء مجلس الهيئة	عدد حضور اجتماعات مجلس الهيئة
معالي رئيس مجلس الهيئة	117
سعادة نائب رئيس المجلس الأستاذ يوسف البليهد	126
سعادة عضو المجلس الأستاذ أحمد الراجح	124
سعادة عضو المجلس الأستاذ خالد الحمود	124
سعادة عضو المجلس الأستاذ خالد الصليع	127

4 - صدر الأمر الملكي رقم(أ/303) وتاريخ26\10\1438هـ (الموافق 20 يوليو 2017م) القاضي بتعيين معالي الأستاذ محمد بن عبدالله القويز رئيساً لمجلس هيئة السوق المالية بمرتبة وزير.

2018م 489 قرار

2017م 543 قرار

وخلال عام 2018م صدر عن مجلس الهيئة 489 قراراً مقارنةً بـ 543 قراراً عام 2017م، وبلغت نسبة القرارات المتعلقة بـ "الإشراف على السوق والرقابة والإفصاح" و"اللوائح والقواعد المنظمة للسوق المالية" بنسبة 20.2%، و 14.1% على التوالي (الجدول رقم (5)).

الجدول رقم (5): قرارات مجلس الهيئة مصنفة بحسب موضوعاتها

الموضوع	2017م		2018م	
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي
التنفيذ ومخالفات السوق	131	%24.1	124	%25.4
صناديق الاستثمار	17	%3.1	12	%2.5
طرح الأوراق المالية ونشرات الإصدار	23	%4.2	8	%1.6
الأشخاص المرخص لهم	21	%3.9	23	%4.7
الإشراف على السوق والرقابة والإفصاح	90	%16.6	99	%20.2
اللوائح والقواعد المنظمة للسوق المالية	64	%11.8	69	%14.1
الحوكمة والبيئة الداخلية	197	%36.3	154	%31.5
الإجمالي	543	%100	489	%100

3. القوى العاملة وبرامج التدريب والتطوير والمسؤولية الاجتماعية

القوى العاملة

تستقبل الهيئة عدداً كبيراً من المتقدمين لوظائفها الشاغرة المعلنة على موقعها الإلكتروني، وتُطبق على المتقدمين مجموعة من معايير الفرز والترشيح والمفاضلة وذلك لضمان اختيار الكفاءات المميزة، للوصول إلى مرحلة المقابلات الشخصية ومن ثم انتقاء الأفضل لشغل الوظيفة، سعياً إلى المحافظة على بيئة عمل تتميز بالإنتاجية العالية، وقد بلغ عدد موظفي الهيئة 699 موظفاً/موظفةً بنهاية عام 2018م، بزيادة نسبتها 2.9% مقارنةً بعام 2017م. وبلغت نسبة التوطين 99.1 %، وشكلت الموظفات السعوديات نسبة 16.3% من إجمالي القوى العاملة (الجدول رقم (6)).

وتجدر الإشارة إلى وجود نسبة تسرب لبعض الموظفين والموظفات في الهيئة نظراً إلى التأهيل العالي والتدريب المتواصل، مما يجعل الطلب عليهم مرتفعاً في سوق العمل (الجدول رقم (7)).

الجدول رقم (6): توزيع القوى العاملة

	2017م	2018م
سعودي	580	579
	96	114
غير سعودي	03	06
	0	0
الإجمالي	679	699

الجدول رقم (7): الموظفون الجدد والمستقيلون

	المنضمون	المستقيلون
2017م	83	56
2018م	70	50

ويتميز موظفو الهيئة بالمؤهلات العلمية العالية؛ فقد بلغت نسبة الحاصلين على درجة "البكالوريوس، والدبلوم العالي والدراسات العليا" 80.8%من إجمالي منسوبي الهيئة (الجدول رقم (8)).

الجدول رقم (8): التأهيل العلمي لمنسوبي الهيئة

المؤهل العلمي	2017م		2018م	
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي
الثانوية العامة فما دونها	67	%9.9	62	%8.9
دبلوم	73	%10.8	71	%10.2
بكالوريوس	285	%42.0	306	%43.8
دبلوم عالي / ماجستير	251	%37.0	259	%37.1
دكتوراه	3	%0.4	1	%0.1
الإجمالي	679	%100	699	%100

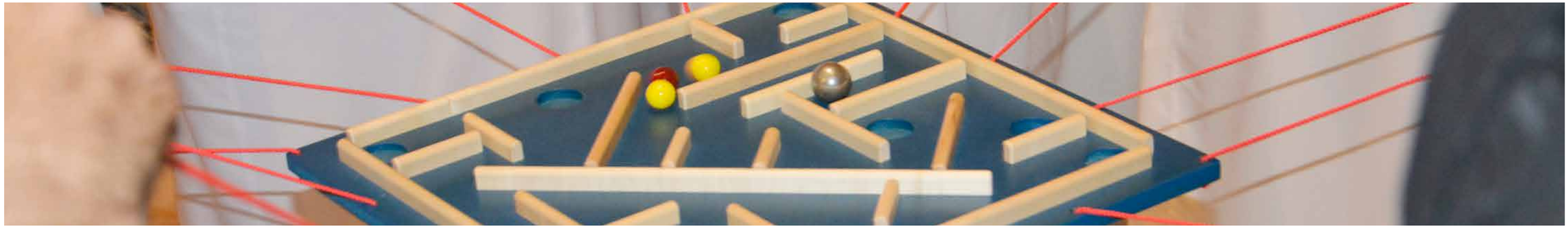

برامج التدريب والتطوير

تركز الهيئة على دعم وتطوير منسوبيها من خلال رفع كفائتهم ومهاراتهم عن طريق برامج التدريب والتطوير المقدمة باستمرار، وذلك من خلال ربط تحليل الاحتياج التعليمي للموظف بقاموس الجدارات الوظيفية والمبادرات الشاملة على مستوى الهيئة. وكذلك من خلال المراجعة المستمرة لمراكز التدريب لتعزيز شراكة الهيئة مع الجامعات والمراكز العالمية لتقديم البرامج القيادية والتخصصية؛ فقد أُقيم في الهيئة خلال عام 2018م 21 برنامجاً تدريبياً داخلياً وصل عدد الملتحقين بها إلى 525 مشاركاً، وبلغ عدد برامج التدريب الخارجية 638 برنامجاً، وصل عدد الملتحقين بها 515 مشاركاً، وبلغ عدد الموظفين المبتعثين لنيل شهادة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه 20 موظفاً/موظفةً في نهاية عام 2018م (الجدول رقم (9)).

الجدول رقم (9): عدد المشاركين والمشاركات في برامج تطوير الموارد البشرية

	2017م	2018م
برامج التدريب الداخلية	424	525
برامج التدريب الخارجية	471	515
برنامج التدوير الوظيفي	10	8
برامج الابتعاث لإكمال الدراسة خارج المملكة[5]	21	20
برامج اللغة الإنجليزية الداخلية	10	36
برامج اللغة الإنجليزية الخارجية	2	6
برامج التدريب على رأس العمل في المنظمات والهيئات الدولية	8	4

5-كما في نهاية الفترة.

58
عدد الملتحقين في برنامج التأهيل في دفعته الخامسة

182
متدرباً ومتدربةً من منذ انطلاق برنامج تأهيل الخريجين المتفوقين

74
متدرباً ومتدربةً داخل الهيئة للطلاب والطالبات الذين يتطلب تخرجهم قضاء فترة من التدريب العملي

22
متدرباً ومتدربةً لتأهيل المتفوقين والمتوفقات حديثي التخرج لتطوير السوق المالية السعودية

المسؤولية الاجتماعية

ضمن خطة الهيئة الاستراتيجية، تواصل الهيئة دعمها لفرص توظيف السعوديين حديثي التخرج من خلال طرح برنامج هيئة السوق المالية لتأهيل الخريجين المتفوقين الذي بدأ في عام 2014م لتدريبهم على رأس العمل في مجالات ومسارات متعددة تلبيةً لاحتياجات السوق المالية، وقد بلغ عدد الملتحقين في البرنامج في دفعته الخامسة 58 متدرباً ومتدربةً لعام 2018م، ليصبح إجمالي الملتحقين بالبرنامج 182 متدرباً ومتدربةً من خريجي الجامعات من حملة البكالوريوس والماجستير منذ انطلاقته وحتى نهاية عام 2018م.

كذلك، تتيح الهيئة فرص تدريب داخل الهيئة للطلاب والطالبات الذين يتطلب تخرجهم قضاء فترة زمنية من التدريب العملي، وذلك للمشاركة في تدريب الكوادر الوطنية وتأهيلهم لسوق العمل في مجالات مختلفة بعد التخرج، وقد بلغ عدد المتدربين 74 متدرباً ومتدربةً عام 2018م.

من جهة أخرى، أطلقت الهيئة برنامجاً لتأهيل المتفوقين والمتفوقات حديثي التخرج بالتعاون مع المؤسسات المالية عام 2018م، ويهدف البرنامج إلى تطوير السوق المالية السعودية من خلال توفير الكفاءات البشرية المؤهلة؛ إذ انضم للبرنامج 22 متدرباً ومتدربةً، منهم خمسة من حملة شهادة الماجستير، موزعين على أربعة مسارات تخصصية هي: إدارة الأصول، والمصرفية والاستثمار، والالتزام ومكافحة غسل الأموال، والأبحاث، لدى 16 مؤسسة مالية، عُين منهم 11متدرباً ومتدربةً في قطاع السوق المالية.

4. برنامجا التوفير والادخار، والتمويل السكني للموظفين

وفرت الهيئة لمنسوبيها البرنامجين التحفيزيين التاليين:

1. برنامج التوفير والادخار

حرصاً على تشجيع ثقافة التوفير والادخار، نفذت الهيئة برنامجاً لتحفيز الموظفين على الادخار تحت اسم "برنامج التوفير والادخار"، وهو برنامج ادخاري طويل الأمد يتميز بالمرونة، تقدم الهيئة من خلاله مساهمة مالية تُضاف إلى قيمة مساهمة الموظف المشترك في البرنامج، ويُعد الدخول في البرنامج والانسحاب منه اختيارياً وفي أي وقت، وتجدر الإشارة إلى أن عدد المشاركين في البرنامج بنهاية عام 2018م بلغ 494 موظفاً وموظفةً، وبما نسبته 74% من إجمالي المستحقين للانضمام لهذا البرنامج من منسوبي الهيئة.

2. برنامج التمويل السكني

لتوطيد علاقة الهيئة بموظفيها، وتعزيز روح الانتماء، وتماشياً مع التوجهات الحكومية لرفع المستوى المعيشي للمواطنين وتوفير المسكن الملائم لهم، رعت الهيئة برنامج "التمويل السكني للموظفين" بالتعاون مع عدد من البنوك المحلية، ويستفيد من البرنامج منسوبي الهيئة السعوديين بحسب شروط البرنامج وأحكامه ولمرة واحدة فقط خلال فترة خدمتهم بالهيئة؛ إذ تتحمل الهيئة كامل نسبة المرابحة على التمويل. ومن مزايا هذا البرنامج توفير التمويل طويل الأجل بأقساط ميسرة. وبلغ عدد المستفيدين من البرنامج 122 موظفاً وموظفةً حتى نهاية عام 2018م، وبما نسبته 22% من المستحقين للانضمام لهذا البرنامج من منسوبي الهيئة.

5. بيئة العمل المادية في الهيئة

تتكون المكونات الرئيسية لبيئة العمل المادية للمكاتب بحسب ما وردت في الدليل الإرشادي للأجهزة الحكومية الصادر عن وزارة الخدمة المدنية من :

تصميم المكاتب	تنظيم وترتيب مكان العمل
تأثيث المكاتب	تهيئة أماكن استقبال المستفيدين
التكييف	استخدام الألوان في المكاتب
الإضاءة	تجميل المكاتب
الأمن والسلامة	الصوتيات
النظافة	الخدمات المساندة
الهدوء والحد من الضوضاء	

وبعد مراجعة الدليل المكون من 342 عنصراً ، وعناصر بيئة العمل المادية ومقارنتها مع الممارسات المطبقة في الهيئة تبين ما يلي:

315 عنصراً مطبقة في الهيئة حالياً.

- **14 عنصراً قابلة للتحسين وفقاً لطبيعة عمل الهيئة؛ هي:**

أجهزه ترجمة في قاعة الاجتماعات الرئيسية.
أجهزة تدفئة «مركزية ومنفصلة».
توفير أجهزة توليد وقياس الرطوبة.
مصادر الطاقة البديلة لتشغيل أنظمة التكييف والتدفئة.
استخدام الإضاءة الباردة.
الاستفادة من الطاقة الشمسية لتوفير الطاقة لأماكن العمل.
الالتزام بكود البناء السعودي فيما يخص السلامة والصحة.
استخدام مكانس مصنوعة من الألياف الدقيقة.
تخصص الجهة يوماً دورياً في السنة لنظافة المكاتب.
تخصص الجهة جوائز تقديرية للمكاتب النظيفة.
إيجاد أماكن لممارسة الرياضة للتخفيف من حدة الضغوط.
توفير قاعات للقراءة والاطلاع مع أحدث الكتب ومصادر المعرفة.
لوحات تشكيلية معبرة عن الموروث الاجتماعي.
مخارج طوارئ للمصلى.

- **13 عنصراً لا تنطبق على طبيعة عمل الهيئة؛ هي:**

استخدام الأجهزة الصوتية لغير الأغراض المخصصة لها.
الاستفادة من النفايات في المكاتب لإعادة تدويرها.
تحليل مياه الشرب.
تضع الجهة إرشادات للحد من الضوضاء.
تقع الجهة في محيط المصانع والورش.
تقع الجهة في محيط المجمعات التعليمية.
تقع الجهة بجوار محطات النقل المتنوعة.
تقع الجهة في محيط المجمعات الحكومية.
تُعد الآلات والأجهزة المكتبية في الجهة مصدر ضوضاء.
تُعد الأبواب في الجهة مصدر ضوضاء.
يُعد المستفيدون من الجهة مصدراً للضوضاء.
يُعد العاملون في الجهة مصدراً للضوضاء.
توفير ثلاجة مياه في المصلى.

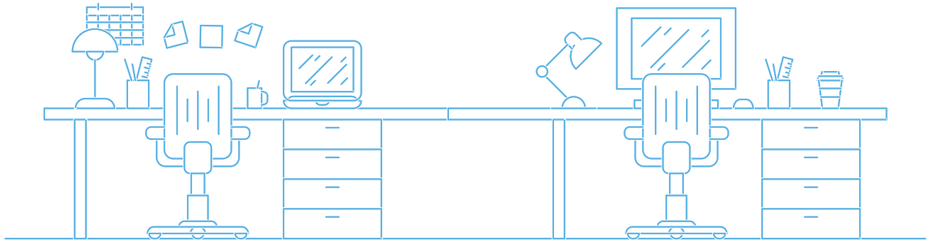

6. مركز الوثائق والمحفوظات

تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (9) وتاريخ 1438/1/2هـ القاضي بالموافقة على الترتيبات التنظيمية لمراكز الوثائق والمحفوظات في الأجهزة الحكومية، أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراره بتغيير اسم "إدارة الوثائق والمحفوظات" ليكون "مركز الوثائق والمحفوظات". كذلك اعتمد المجلس لائحة الوثائق والمحفوظات، ودليل سياسات مركز الوثائق والمحفوظات. ويسهم المركز في تمكين وكالات وإدارات الهيئة من حفظ واسترجاع الوثائق بكفاءة وفعالية.

أبرز مهام ومسؤوليات المركز:

- حفظ وثائق الهيئة وفق سياسات وإجراءات الأرشفة، بحسب متطلبات المركز الوطني للوثائق والمحفوظات وضوابطه.
- تنظيم وفهرسة وأرشفة الوثائق وفقاً للضوابط والآليات المعتمدة، والتأكد من اكتمالها وجاهزيتها وإمكانية استرجاعها عند الحاجة.
- التنسيق مع إدارة تقنية المعلومات لضمان شمولية عمليات التخزين والأرشفة الرقمية ودقتها.
- ترميم الوثائق التي تعرضت للضرر، وكذلك إتلاف الوثائق التي انتفت الحاجة إليها وفق الضوابط المعتمدة في هذا الخصوص.
- التقييم الدوري لمواقع حفظ الوثائق وأوعيتها للتأكد من عدم وجود ما قد يؤدي إلى تلفها.

أبرز إنجازات المركز عام 2018م الآتي:

- تنفيذ عدد من برامج التوعية حول الأرشفة واستخدامات الوثائق، لتعزيز الوعي لدى منسوبي الهيئة.
- المسح الضوئي لما مجموعه (3,197,535) ورقة.
- الأرشفة والحفظ اليومي لأصول المعاملات الواردة بشكل مباشر ومتابعة سير المعاملات إلكترونياً.
- تطوير النظام الإلكتروني للمعاملات، إذ أصبح بالإمكان متابعة المعاملات المنجزة بصفة دورية، مما ساهم في تحسين وتعزيز مستوى الأداء والإنتاجية.
- إنجاز عدد من الدراسات التحليلية بهدف تقليل استخدام الورق من خلال الاستخدام الأمثل للأنظمة الإلكترونية المتاحة تماشياً مع برنامج "يسّر" ونظام التكامل وبما يتوافق مع رؤية المملكة 2030.
- تنفيذ عدد من الأنشطة التي تُعنى بتفعيل مشاركة المعرفة بين موظفي الهيئة.
- إعداد قاموس البيانات الذي يتضمن وصف كيانات البيانات وسماتها من حيث التعريف، والمالكون، والمستخدمون، والمواقع، والأنواع.
- قياس جودة البيانات من خلال جوانب القصور في بيانات الهيئة وتطوير معايير وطرق القياس.

7. المباني المملوكة والمستأجرة

مملوكة

مبنى مقر هيئة السوق المالية الرئيسي – الرياض

مستأجرة

مبنى مقر الهيئة 2 -البرج الشرقي -مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني

أرض مواقف سيارات خارجية لمبنى مقر الهيئة الرئيسي

02

الباب الثاني
الوضع الراهن لهيئة السوق المالية

- **الفصل الثاني: اللجان**

1. اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية
2. لجنة التعاملات الإلكترونية
3. اللجنة العليا المشتركة لفصل المهام والاختصاصات بين هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول)
4. لجنة مختبر التقنية المالية
5. لجنة المراجعة
6. لجنة تطوير الموارد البشرية
7. لجنة تعزيز الأمن السيبراني في السوق المالية
8. اللجنة المشرفة على برنامج التوفير والادخار
9. اللجنة الدائمة للوثائق
10. اللجان المتخصصة

1. اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية

تمارس اللجنة أعمالها بصفتها جهة استشارية لمجلس الهيئة، وقد صدر قرار مجلس الهيئة رقم (1-23-2018) وتاريخ 10/ 6 / 1439هـ الموافق 26 / 2 / 2018م بإعادة تشكيلها لتضم في عضويتها عدداً من الأعضاء غير المتفرغين من المشاركين في السوق، والخبراء، والمختصين والأكاديميين من ذوي الخبرة والكفاءة، وهم:

معالي المهندس سهيل بن محمد أبانمي	محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل
الدكتور عدنان بن عبدالفتاح صوفي	المؤسس والشريك التنفيذي - مكتب د. عدنان عبدالفتاح صوفي للاستشارات الإدارية (رئيس اللجنة)
الأستاذ عبد الوهاب بن عبد الكريم البتيري	الشريك المؤسس - شركاء وتر (نائب رئيس اللجنة)
الدكتور زياد بن سمير خشيم	مؤسس وشريك ومدير - مكتب خشيم محامون ومستشارون بالتعاون مع ألن أند أوفري
الدكتور عبدالعزيز بن حمد القاعد	أستاذ الاقتصاد المشارك -جامعة دار العلوم
الأستاذ عبدالسلام بن عبدالله المانع	وكيل وزارة التجارة والاستثمار للتجارة الداخلية
الأستاذ عبدالله بن صالح السويلمي	رئيس مجلس المديرين - شركة خدمات الملاحة الجوية السعودية
الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالمحسن بن حسن	الرئيس التنفيذي - كريديت سويس العربية السعودية
الأستاذ راكان بن عبدالله أبو نيان	الرئيس التنفيذي للاستثمار - مجموعة أبو نيان القابضة
الأستاذ مطلق بن حامد البقمي	رئيس التحرير - صحيفة مال
الأستاذ عبدالعزيز بن سعود الشبيبي	شريك - شركة ارنست ويونغ السعودية
الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الخميس	مستشار - شركة الاستثمارات الرائدة

وعقدت اللجنة خلال دورة أعمالها الخامسة عام 2018م عدد 7 اجتماعات، وقدمت مجموعة من المقترحات والتوصيات على عدة موضوعات، وفيما يلي أبرز الموضوعات التي ناقشتها اللّجنة خلال اجتماعاتها:

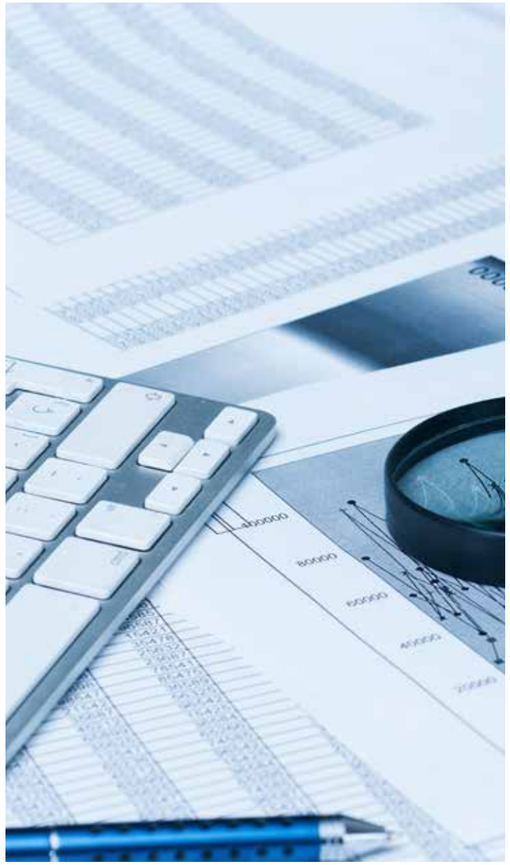

- الخطة الاستراتيجية للهيئة
- تعزيز دور وظيفة علاقات المستثمرين في الشركات المدرجة.
- تطوير سوق نمو.
- تكامل الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- تملك المستثمرين الاستراتيجيين الأجانب حصص استراتيجية في الشركات المدرجة.
- لائحة صناديق الاستثمار.
- آلية استطلاع مرئيات العموم.
- ملاءمة العملاء.
- تحفيز وتشجيع شركات القطاع الخاص على طرح وإدراج أسهمها في السوق المالية.
- تعديلات مقترحة على نظام السوق المالية.
- عوارض الاستقلال في لائحة حوكة الشركات.

وعُدلت لائحة اللجنة الاستشارية للهيئة بقرار مجلس الهيئة رقم (1-23-2018) وتاريخ 1439/6/10هـ، الموافق 26\2\2018م وقد شملت أبرز التعديلات الفقرة (ج) من المادة العاشرة من لائحة اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية لتصبح بالنص الآتي:

"لا تكون اجتماعات اللجنة صحيحة إلا بحضور نصف الأعضاء على أن يكون بينهم الرئيس أو نائبه، وتصدر توصيات اللجنة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين فإذا تساوت يُرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع".

2. لجنة التعاملات الإلكترونية

بناءً على قرار مجلس الهيئة رقم (3-38-2018) وتاريخ 1439/7/18هـ الموافق 2018/4/4م، تم ضم الدكتور طارق النعيم لعضوية اللجنة للفترة من 2018/4/4م، ولغاية 2018/10/28م لتتكون اللجنة من:

رئيس مجلس الهيئة	رئيساً
عضو مجلس الهيئة الأستاذ أحمد بن راجح الراجح	نائباً للرئيس
الدكتور طارق بن عبدالله النعيم	عضواً
وكيل الهيئة للموارد المؤسسية	عضواً
وكيل الهيئة للشؤون الاستراتيجية والدولية	عضواً
مدير عام التواصل والتوعية	عضواً
مدير عام المخاطر	عضواً
مدير عام تقنية المعلومات	عضواً

أهم مسؤوليات اللجنة :

1. وضع واعتماد خطة التعاملات الإلكترونية بالهيئة في ضوء الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات والإشراف على تنفيذها.
2. التنسيق مع برنامج التعاملات الإلكترونية "يسّر" في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والجهات الحكومية الأخرى في هذا الخصوص.
3. مراجعة واعتماد المشاريع الإلكترونية ومراجعة التهديدات والمخاطر المحتملة على الخدمات والأنظمة الإلكترونية في الهيئة.

عقدت اللجنة 6 اجتماعات خلال عام 2018م، ناقشت خلالها العديد من الموضوعات والتوصيات شملت الآتي:

1. مؤشر الأتمتة الاستراتيجي.
2. مؤشر نضج الخدمات الحكومية الرقمية للهيئة.
3. الذكاء الاصطناعي لأعمال هيئة السوق المالية.
4. حالة المشاريع التقنية.
5. مشروع المركز الاحتياطي.
6. المشروع الموحّد للخدمات المدارة.
7. منهجية أتمتة وتحسين إجراءات الأعمال من خلال مكتب البنية المؤسسية.
8. عرض البيانات التكاملي لخدمات الهيئة (View 360).
9. تجربة المستخدم – User Experience.
10. قياس مستوى الرضا عن الخدمات الالكترونية المقدمة من الهيئة.

ومن أهم القرارات التي اتخذتها اللجنة عام 2018م ما يلي:

1. قياس مدى الوعي عن أمن المعلومات لدى موظفي الهيئة بشكل دوري من خلال استخدام أحدى وسائل قياس أمن المعلومات.
2. الموافقة على البدء بتنفيذ أتمتة إجراءات الخدمات التالية:
   - أ- خدمات تطوير المنتجات الاستثمارية.
   - ب- خدمات الطرح والاندماج والاستحواذ.
   - ت- خدمات حوكمة الشركات.
   - ث- الترخيص والملكيات للأشخاص المرخص لهم.
3. دراسة دمج إجراءات الترخيص لوكالات التصنيف الائتماني مع إجراءات الترخص والملكيات للأشخاص المرخص لهم لتكون اجراءات موحدة.
4. دراسة إمكانية توحيد نموذج التسجيل لأعضاء مجالس الإدارات في الشركات المدرجة مع نموذج التسجيل للأشخاص المرخص لهم، وأعضاء اللجان المنبثقة عن المجالس.
5. دراسة الاستفادة من تقنية الذكاء الاصطناعي في مجالات محددة مثل أعمال إدارة الرقابة، وكذلك تحديد المخاطر على الشركات المدرجة.
6. تطبيق التصنيف الافتراضي (عام-داخلي) لأداء تصنيف البيانات، على أن يبدأ التطبيق في يناير 2019 م، والبدء في قياس المخالفات وإساءة التصنيف.
7. الموافقة على البدء في برنامج اتمتة أعمال وخدمات الهيئة المرحلة الثالثة.
8. قياس مدى رضا المستخدمين للأنظمة والخدمات الداخلية والخارجية، والتقارير المطورة من خلال نظام ذكاء الأعمال وإجراء المقابلات مع المستخدمين الداخليين والخارجيين لقياس مستوى الرضا عن الخدمات الإلكترونية المتقدمة.
9. تفعيل استخدام إدارة الملفات عبر الأجهزة الذكية والمكتبية (Syncplicity) لجميع موظفي الهيئة.
10. مراجعة وتطبيق الضوابط الأساسية للأمن السيبراني الصادرة من الهيئة الوطنية للأمن السيبراني.
11. استعراض نتائج تطبيق نظام "تصنيف المعلومات" في تحقيق الحماية المناسبة لبيانات الهيئة.

يسّر
برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية
e-Government Program

وحصلت الهيئة على نسبة 60.02% في أخر نتائج قياس برنامج التعاملات الإلكترونية (يسّر) السابع الصادر في عام 2016م، مقارنة مع الجهات الحكومية الأخرى في القطاع المالي والتجاري التي حققت نسبة 71.1% كإجمالي مؤشر إنجاز القطاع.

وفي مجال الخدمات الإلكترونية حصلت الهيئة على الآتي:

1. شهادة الاعتماد في نضج البنية المؤسسية الوطنية في برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسّر)

تسلمت الهيئة شهادة الاعتماد كأول جهة حكومية تصل إلى المستوى الثالث في مستويات نضج البنية المؤسسية. وتم تحقيق هذا الإنجاز من خلال تطبيق المنهجية الوطنية للبنية المؤسسية (NORA) والتي أعدها برنامج يسّر لضمان بناء خطط للتحول الرقمي بالكفاءة والفاعلية المطلوبة وباتباع المعايير والنماذج الدولية والمرجعية الوطنية.

2. جائزة (درع الحكومة الذكية العربية 2018)

حصلت الهيئة على الجائزة نظير نظام حماية المستثمر الإلكتروني في مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية خلال شهر فبراير 2018م، والتي تهدف إلى تعزيز مواقع الحكومات الإلكترونية والذكية وصفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي.

3. جائزة أفضل تحول في إجراءات الأعمال

حازت الهيئة على الجائزة وذلك وفقاً لتقييم لجنة من الخبراء المحليين والدوليين ضمن أعمال مؤتمر IDC للرؤساء التنفيذيين لتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية خلال شهر سبتمبر 2018م. إذ جاء هذا الاستحقاق عن طريق "نظام نافذ" الذي طورته الهيئة، بهدف تمكين القضاة من تنفيذ الأوامر القضائية عبر مسار إلكتروني يربط وزارة العدل مع الهيئة وشركة السوق المالية السعودية "تداول" والأشخاص المرخص لهم، وبشكل آلي تسريعاً لوتيرة تنفيذ الأحكام.

3. اللجنة العليا المشتركة لفصل المهام والاختصاصات بين هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول)

تتولى اللجنة فصل المهام والاختصاصات بين الهيئة وتداول وفق ما قضى به نظام السوق المالية، وتفعيل مهام شركة السوق المالية السعودية (تداول) واختصاصاتها الواردة في النظام. وقد أُعيد تشكيل اللجنة نظراً إلى صدور الأمر الملكي القاضي بإعادة تشكيل مجلس الهيئة، فأصدر المجلس قراره رقم (6-98-2017) وتاريخ 1439\2\12هـ الموافق 2017\11\1م بأن يبقى عدد أعضائها كما هو خمسة أعضاء من الهيئة وخمسة أعضاء من تداول، في حين أسندت مهمة رئاسة اللجنة إلى سعادة نائب رئيس مجلس الهيئة الأستاذ/ يوسف بن حمد البليهد، واستمرت اللجنة على تشكيلها عام 2018م المكون من:

ممثلو الهيئة	
نائب رئيس مجلس الهيئة	رئيساً
عضو مجلس الهيئة الأستاذ خالد بن عبد العزيز الحمود	عضواً
وكيل الهيئة لمؤسسات السوق	عضواً
وكيل الهيئة للشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية	عضواً
وكيل الهيئة للشؤون القانونية والتنفيذ	عضواً
الأستاذ محمد بن عبد الله آل بنيان	مقرراً

ممثلو تداول	
الدكتور عبد الله بن حسن العبد القادر	عضواً
الأستاذ عبد العزيز بن عبد المحسن بن حسن	عضواً
الدكتور عبد الرحمن بن عبد المحسن الخلف	عضواً
الأستاذ خالد بن عبد الله الحصان	عضواً
الأستاذ أحمد بن سليمان العيسى	عضواً

وقد تمكنت اللجنة في عام 2018م من البدء في تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع والتي تمخض عنها مناقشة العديد من الموضوعات، وصدر عنها عدة قرارات منها:

1. تكليف شركة السوق المالية السعودية (تداول) برفع التعليق عن الشركات المدرجة التي تم تعليق أسهمها –وفقاً للبنود (1، و 2، و 3) الواردة ضمن الفقرة (ج) من المادة السادسة والثلاثين من قواعد الإدراج-بعد مضيّ جلسة تداول واحدة من انتفاء أسباب التعليق.

2. تتولى شركة السوق المالية السعودية (تداول) مسؤولية التأكد من التزام كبار المساهمين بإشعارها -وذلك فيما يتعلق بالملكية المباشرة فقط- وفقاً لأحكام قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.

3. تتولى تداول مراجعة الإعلانات والتواصل مع المُعلِن عند وجود أي ملاحظات قد تتطلب إعلانات تصحيحية أو إلحاقية من قبله.

4. الموافقة على تأجيل تفعيل مخرجات مسار مؤسسات السوق، وذلك أخذاً في الاعتبار إتاحة فترة كافية لاستيعاب التغييرات التنظيمية الناتجة عن تفعيل مخرجات مسار تمويل الشركات والإصدار، والعمل القائم على إنشاء مركز مقاصة الأوراق المالية.

4. لجنة مختبر التقنية المالية

أُنشأت اللجنة بقرار معالي الرئيس رقم (ق/18/53/1) بتاريخ 1440\2\7هـ الموافق 2018\10\16م، وذلك بهدف دعم مشاريع التقنية المالية بالسوق المالية في المملكة. حيث تقوم اللجنة باستقبال طلبات التقنية المالية ودراستها ومساعدة المتقدمين في فهم المتطلبات التنظيمية، وتم تشكيل اللجنة بحسب الآتي:

مدير إدارة تطوير السياسات	رئيس اللجنة
مدير إدارة التراخيص	نائب الرئيس
مدير إدارة تطوير المنتجات الاستثمارية	عضو
الأستاذ يوسف بن عبدالرحمن الزميع	عضو (ممثل عن إدارة تطوير السياسات)
الأستاذة هيفاء بنت ساطي المطيري	عضو (ممثل عن إدارة التراخيص)
الأستاذ عبدالله بن عبدالرحمن المهوس	عضو (ممثل عن إدارة تطوير المنتجات الاستثمارية)

وتتلخص مهام اللجنة في ما يلي :

1. مقابلة الراغبين بتقديم طلبات تصريح تجربة التقنية المالية وشرح وتوضيح المتطلبات التنظيمية ذات العلاقة.
2. مراجعة طلبات التصريح وجميع الوثائق المستلمة من مقدمي الطلبات ودراستها والرفع للمجلس بتوصية اللجنة حيال ذلك.
3. الإشراف على الحاصلين على التصريح.
4. مراقبة التزام الحاصلين على التصريح بالمتطلبات التنظيمية.
5. متابعة المخاطر التي قد تنشأ لدى الحاصلين على التصاريح.
6. تطوير المفاهيم التنظيمية ذات العلاقة بالتقنية المالية.
7. المشاركة في الحملات التوعوية وورش العمل والندوات والمنشورات الدورية ذات العلاقة بالتقنية المالية.

وقد عقدت اللجنة عدداً من الاجتماعات الداخلية ومع مقدمي الطلبات، وناقشت خلالها مواضيع من أبرزها ما يلي:

1. التجهيز لفتح باب التقدم لاستقبال الدفعة الثانية من طلبات الحصول على تصريح التقنية المالية ابتداء من تاريخ 2018/10/15م وحتى تاريخ 2018/12/25م.
2. مقابلة المتقدمين للحصول على التصريح ضمن الدفعة الثانية، ومناقشة طلباتهم.
3. تحديد متطلبات أمن المعلومات للحاصلين على تصريح تجربة التقنية المالية.
4. الاطلاع على أخر المستجدات لدى الحاصلين على التصاريح.

5. لجنة المراجعة

أُعيد تشكيل اللجنة بناءً على قرار مجلس الهيئة رقم (1-71-2018) وتاريخ 1439/10/18هـ الموافق 2018/7/2م المتضمن الموافقة على إعادة تشكيل لجنة المراجعة على النحو الآتي:

الأستاذ خالد بن محمد الصليع	عضو مجلس الهيئة	رئيساً
الأستاذ خالد بن محمد الطويل	عضو مستقل	نائباً للرئيس
الاستاذ عبدالملك بن عبدالله الحقيل	عضو مستقل	عضواً

وقد عقدت اللجنة 6 اجتماعات خلال عام 2018م، ناقشت خلالها 33 موضوعاً مدرجة على جدول أعمالها، وشملت التقارير المقدمة من الإدارة المالية حول أداء الميزانية وتحليل الانحرافات بين المنصرف الفعلي والميزانية التقديرية المعتمدة، ودراسة القوائم المالية للهيئة وحساباتها الختامية، والتوصية للمجلس لاعتمادها بالإضافة إلى تقارير التدقيق الداخلي المدرجة على جدول أعمالها وذلك للتحقق من وجود وكفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية وتقديم أي توصيات من شأنها تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتطويره بما يحقق أغراض الهيئة ويحمي مصالحها بكفاءة عالية وتكلفة مناسبة، وتقارير متابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية وفق ما تضمنته تلك التقارير.

6. لجنة تطوير الموارد البشرية

أُعيد تشكيل اللجنة بناءً على قرار مجلس الهيئة رقم (4-115-2018) وتاريخ 1440/2/13هـ الموافق 2018/10/22م المتضمن الموافقة على إعادة تشكيل لجنة تطوير الموارد البشرية، بحسب الآتي:

الأستاذ أحمد بن راجح الراجح - عضو مجلس الهيئة	رئيساً
وكيل الهيئة للشئون الاستراتيجية والدولية	نائباً للرئيس
مدير إدارة الموارد البشرية	عضواً
الأستاذ رائد بن إبراهيم الحميد	عضواً
الأستاذ بدر بن محمد بالغنيم	عضواً
الأستاذ عبدالله بن محمد بن غنام	عضواً

وقد عقدت اللجنة 22 اجتماعاً خلال عام 2018م، ناقشت خلالها العديد من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها المتعلقة بأعمال إدارة الموارد البشرية، وأصدرت في شأنها التوصيات والقرارات المناسبة، وصدر عن اجتماعات اللجنة 10 توصيات و 46 قراراً.

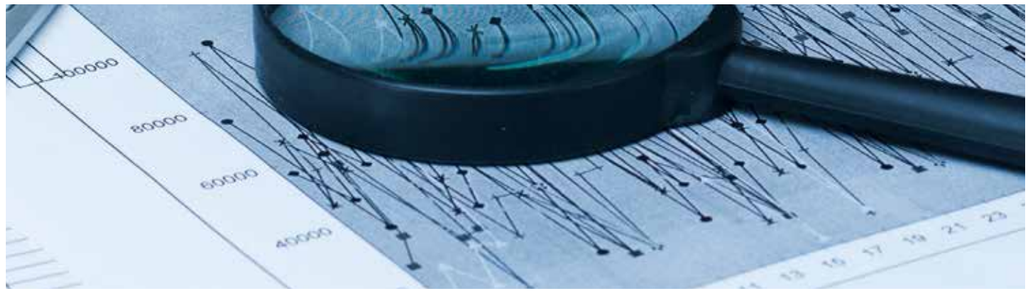

7. لجنة تعزيز الأمن السيبراني في السوق المالية

إنطلاقاً من حرص هيئة السوق المالية وسعيها نحو تعزيز الاستقرار الأمني الإلكتروني في السوق المالية، والحد من المخاطر ذات الصلة، فقد أسست الهيئة لجنة تختص بأمن المعلومات بتاريخ 16أكتوبر 2017م. وتضم في عضويتها إضافة إلى الهيئة كل من؛ شركة السوق المالية السعودية (تداول)، ومجموعة من الأشخاص المرخص لهم (20 عضواً). وتهدف اللجنة إلى رفع مستوى أمن وسلامة تبادل المعلومات والبيانات المالية، واستمرارية أعمال الجهات المشاركة في السوق المالية.

من أبرز المهام الموكلة إلى اللجنة :

1. مناقشة التهديدات الإلكترونية وكيفية معالجتها.
2. مشاركة البلاغات فيما بين الأعضاء، وبحث أفضل برامج التوعية الأمنية، وأفضل الممارسات الأمنية المتبعة في إدارة البنى التحتية.
3. التعاون مع الجهات الرسمية ذات العلاقة فيما يخص مبادرة تعزيز أمن المعلومات وبخاصة مركز الأمن الإلكتروني ومؤسسة النقد العربي السعودي والمركز الاسترشادي لأمن المعلومات، والهيئة الوطنية للأمن السيبراني.
4. دراسة وتقييم أفضل الممارسات والحلول التقنية لحماية المعلومات.

عقدت اللجنة 7 اجتماعات خلال عام 2018م، ناقشت خلالها العديد من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها، وقد شملت مواضيع تتعلق بالتهديدات الأمنية وآلية الإبلاغ عن الاختراقات الإلكترونية باستخدام تقنية (Blockchain) ومناقشة مفاهيمها الأساسية بالإضافة إلى تحديات الحوسبة السحابية. وأحدث السبل لحماية البيانات المالية وبيانات المستثمرين.

8. اللجنة المشرفة على برنامج التوفير والادخار

شُكلت اللجنة بقرار رئيس مجلس الهيئة رقم (ق/17/65/1) وتاريخ 1439/2/18هـ الموافق 2107/11/7م، لتتكون من:

الأستاذ مجيد بن فهد العبدالجبار	(رئيساً)
مدير إدارة الموارد البشرية	عضواً
مدير الإدارة المالية	عضواً
الأستاذة حصة بنت عبدالعزيز المهناء	عضواً
الأستاذة منى بنت سعود النمر	عضواً
الأستاذ إبراهيم بن سليمان الثاقب	مقرراً

وكُلّفت اللجنة بالمهام الآتية :

1. تقييم عروض برنامج التوفير والادخار الواردة من الجهات الاستثمارية واختيار المناسب منها ورفعها إلى رئيس مجلس الهيئة للاعتماد.
2. اعتماد سياسات استثمار مدخرات الموظفين.
3. التقييم المستمر والمراجعة الدورية لنشاط الجهة (قناة الاستثمار) المختارة.
4. التوصية بسحب المشروع وإيقاف التعامل مع الجهة (قناة الاستثمار) واقتراح قناة استثمارية أخرى.
5. ترفع اللجنة تقارير دورية لرئيس مجلس الهيئة حول سير البرنامج.

وقد عقدت اللجنة 7 اجتماعات خلال عام 2018م، ناقشت خلالها العديد من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها، وأصدرت في شانها التوصيات المناسبة.

9. اللجنة الدائمة للوثائق

شُكلت اللجنة الدائمة للوثائق بالقرار الإداري رقم (ق/16/23/1) وتاريخ 1437/9/21هـ الموافق 2016/6/26م، لتتكون من:

وكيل الهيئة للموارد المؤسسية	(رئيساً)
مدير عام الإدارة العامة للمخاطر	عضواً
مدير عام الإدارة العامة لتقنية المعلومات	عضواً
مدير إدارة الاستشارات القانونية	عضواً
مدير مركز الوثائق والمحفوظات	عضواً

لتكون مرجعاً رئيسياً لشؤون الوثائق في الهيئة، وتتولى اللجنة المهام الواردة ضمن لائحة الوثائق والمحفوظات المعتمدة، وقد عقدت اجتماعين خلال عام 2018م، ناقشت خلالها مواضيع عدة تلخصت في الآتي:

1. تحديث مهام ومشاريع مركز الوثائق والمحفوظات.
2. استعراض نتائج دراسة تحليل الاستهلاك الورقي في الهيئة.
3. الاطلاع على مبادرة "المكاتب الذكية".
4. الاطلاع على مشروع حكومة بلا ورق.
5. الاطلاع على آخر المستجدات بشأن مبادرة إدارة المعرفة.

10. اللجان المتخصصة

1. اللجنة الإدارية

بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (2016-69-2) وتاريخ 1437/9/3هـ الموافق 2016\6\8م، بناءً على نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ 1424/6/2هـ، المعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (1 - 44 - 2018) وتاريخ 1439/8/2هـ الموافق 2018/4/18م، وتم تشكيل اللجنة على النحو الآتي:

رئيس المجلس	رئيس اللجنة
نائب رئيس المجلس	نائب رئيس اللجنة
الأمين العام لمجلس الهيئة	عضو وأمين اللجنة
وكيل الهيئة للشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية	عضو
وكيل الهيئة للشؤون الاستراتيجية والدولية	عضو
وكيل الهيئة للشؤون القانونية والتنفيذ	عضو
وكيل الهيئة للموارد المؤسسية	عضو
وكيل الهيئة لمؤسسات السوق	عضو
المدير العام للتواصل والتوعية	عضو
المدير العام للمخاطر	عضو
المدير العام للمراجعة الداخلية	عضو
المدير العام لتقنية المعلومات	عضو
المدير العام للقوائم المالية ومراجعي الحسابات	عضو

دون الإخلال بصلاحيات ومهام المجلس المنصوص عليها في النظام ولوائحه التنفيذية ولوائح الهيئة الداخلية، تقدم اللجنة لرئيس المجلس المشورة الإدارية والتنظيمية التي تساعده على اتخاذ القرارات المناسبة وتُعينه على حُسن إدارة الهيئة وتحقيق أهدافها. وتتولى اللجنة التنسيق بين وكالات الهيئة وإداراتها المختلفة في ضوء خططها السنوية ومؤشرات الأداء المعتمدة والتشاور في مستجدات العمل وتطوراته. ولأعضاء اللجنة التوصية واقتراح ما من شأنه رفع مستوى الإنتاجية وتطوير بيئة العمل الداخلية والاستخدام الأمثل لموارد الهيئة البشرية والمالية. وللجنة كذلك مناقشة كل ما يتطلب تحقيقها للهدف الذي أنشئت من أجله.

وعقدت اللجنة 17 اجتماعاً خلال عام 2018م، ناقشت خلالها العديد من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها.

2. لجنة الحساب التمويلي لبرنامج التوعية في السوق المالية السعودية

يهدف الحساب التمويلي لبرنامج التوعية في السوق المالية السعودية إلى تمويل أنشطة الهيئة الخاصة ببرامج التوعية في السوق المالية المتمثلة في رفع الثقافة المالية والادخارية والاستثمارية لدى المستثمرين، وتمويل وتطوير أنظمة الرقابة على التداول لدى الأشخاص المرخص لهم، والمساهمة في تأسيس وتشغيل الأكاديمية المالية.

أُنشئت اللجنة بقرار مجلس الهيئة رقم (2-46-2017) بتاريخ 7/22/ 1438هـ الموافق 2017/4/19م، وتم تشكيل اللجنة بقرار المجلس رقم (7-49-2017) وأُعيد تشكيل اللجنة بقرار المجلس رقم (10-98-2017) لتكون على النحو التالي:

عضو من أعضاء مجلس الهيئة يعيّنه المجلس ويكون	رئيس اللجنة
وكيل الهيئة للموارد المؤسسية	عضواً
وكيل الهيئة للشئون الاستراتيجية والدولية	عضواً
عضواً مستقلاً من خارج الهيئة ويكون من ذوي الخبرة والاختصاص، يعيّنه المجلس	
وتتكون اللجنة حالياً من الأعضاء التالية أسمائهم:	
الأستاذ خالد بن عبدالعزيز الحمود عضو مجلس الهيئة	رئيس اللجنة
الأستاذ عبدالله بن عبدالقادر شيبة الحمد، وكيل الهيئة للموارد المؤسسية	عضو
الدكتور بندر بن أسعد السجان، وكيل الهيئة للشئون الاستراتيجية والدولية	عضو
الدكتور عبيد بن سعد العبدلي	عضو مستقل

مهام اللجنة ومسؤولياتها:

1. رسم السياسة العامة للحساب بما يحقق الأهداف المرجوة من تمويل الأنشطة والبرامج المشار إليها في المادة الثالثة من لائحة الحساب التمويلي.
2. المصادقة على خطة وميزانية الحساب ومن ثم رفعها لصاحب الصلاحية للموافقة عليها ضمن الموازنة السنوية للهيئة، وذلك بما لا يتجاوز الفائض النقدي المرحل للحساب والإيراد المتوقع خلال عام الموازنة.
3. دراسة طلبات التمويل المقدمة إلى اللجنة وإصدار قرارات التمويل وفقاً لأحكام لائحة الحساب التمويلي لبرنامج التوعية في السوق المالية السعودية ومتابعة تنفيذها.
4. إعداد قواعد عمل الحساب والإجراءات اللازمة لتنفيذ أنشطته بما يتوافق وجدول الصلاحيات المعتمد في الهيئة.
5. إقرار الإجراءات الإدارية والمالية المنبثقة عن سياسات الحساب المعتمدة واللازمة لعمل الحساب.
6. اقتراح مؤشرات أداء الحساب والتوصية للمجلس بإقرارها.
7. وضع الضوابط المنظمة لعملية التمويل من الحساب.
8. الاطلاع على تقارير حالة الأنشطة والبرامج التي تم تمويلها عن طريق الحساب وإصدار التوصية المناسبة بشأنها.

وقد عقدت اللجنة 10 اجتماعات خلال عام 2018م، وناقشت خلالها 17 موضوعاً، وصدر العديد من التوصيات والمقترحات كدعم برنامج الرقابة ودعم الأكاديمية المالية وبرنامج حديثي التخرج مع الأشخاص المرخص لهم، وكانت أبرز مخرجات أعمال اللجنة هي:

1. اعتماد السياسة العامة وقواعد عمل الحساب.
2. اعتماد الإجراءات والمؤشرات التشغيلية.
3. اعتماد الميزانية التقديرية لعام 2019م.

وصدر عن اللجنة عدة قرارات، منها:

1. الموافقة على دعم عدد من المشروعات البحثية بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات البحثية.
2. الموافقة على دعم برنامج حديثي التخرج مع الأشخاص المرخص لهم.
3. الموافقة على دعم الملتقيات التوعوية وتنفيذ المحاضرات التوعوية والملتقيات والمؤتمرات والمشاركة في الفعاليات العامة والزيارات الميدانية لعام 2018م.

3. لجنة السلوك المهني وشكاوى الموظفين

أنشئت اللجنة بموجب قرار إداري من معالي رئيس مجلس هيئة السوق المالية رقم (ق/15/58/1) وتاريخ 1437/1/27هـ الموافق 2015/11/9م، تحت اسم (لجنة شكاوى الموظفين ومخالفات الممارسات والسلوك في الهيئة). وصدر القرار الإداري بتاريخ1439/11/4هـ الموافق2018/7/17م بإعادة تشكيل اللجنة وتعديل اسمها ليكون (لجنه السلوك المهني وشكاوى الموظفين).

وقد ناقشت اللجنة المهام والأهداف وآليه العمل المقترحة للتعامل مع الشكاوى الواردة لها من قبل معالي الرئيس.

وتتكون اللجنة من:

الأستاذ خالد بن عبدالله السويكت	المستشار القانوني لمجلس الهيئة	رئيس اللجنة
الأستاذ أحمد بن عبدالرحمن الجلال	مدير وحدة الآراء والدراسات القانونية	عضو اللجنة
الأستاذة فرح بنت حسان الرويلي	مدير إدارة الالتزام الداخلي	عضو اللجنة
الأستاذ عامر بن رحيل العنزي	عمليات الموارد البشرية	عضو اللجنة
الأستاذ تركي بن عمر السريهيد	مكتب الرئيس	مقرر اللجنة

4. اللجنة الرئيسية للأشخاص المرخص لهم

شكلت الهيئة اللجنة الرئيسية للأشخاص المرخص لهم لمناقشة الموضوعات والتحديات المشتركة التي تهم الأشخاص المرخص لهم، وطرح المبادرات التطويرية وسبل تحقيقها.

وتتكون اللجنة من:

خالد البداح	رئيس اللجنة	شركة جولدمان ساكس العربية السعودية
هيثم الغنام	نائب الرئيس	شركة جدوى للاستثمار
خلود الدخيل	عضو	مجموعة الدخيل المالية
فهد السعود	عضو	شركة ألفا المالية
باسل الغلايني	عضو	مجموعة بي أم جي المالية
علي المرزوقي	عضو	شركة الأهلي المالية
بسام المبارك	عضو	شركة العربي الوطني للاستثمار
فيصل ملائكة	عضو	شركة الأول كابيتال
بدر العنزي	عضو	شركة بيت التمويل السعودي الكويتي
محمد الرميزان	عضو	شركة الجزيرة للأسواق المالية

وعقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات في عام 2018م، وناقشت العديد من الموضوعات، وكان من أبرزها ما يلي:

1. مخاطر تمويل الإرهاب، ومخاطر القطاع غير الربحي، والمخاطر الوطنية.
2. جوائز تقديرية لمدراء الأصول المتميزين.
3. التعاملات الشخصية للأعضاء المستقلين في مجالس إدارات الأشخاص المرخص لهم.
4. نقاش حول الوضع الحالي لسوق نمو.
5. ملتقى الأشخاص المرخص لهم.

02

الباب الثاني
الوضع الراهن لهيئة السوق المالية

- **الفصل الثالث: التواصل والعلاقات الدولية**

1. مركز الاتصال
2. العلاقات والمنظمات الدولية

1. مـركـز الاتصـــال

تلقت قنوات اتصال مركز الاتصال بالهيئة مع 8,405 تواصلاً خلال عام 2018م، شملت 6,579 اتصالاً هاتفياً، و 1,375 رسالةً إلكترونيةً، و 451 تواصلاً عبر قنوات التواصل الاجتماعي، وقد شكلت الاستفسارات العدد الأكبر من هذه الاتصالات بـ 4,687 اتصال، يليها الشكاوى بـ 2,331 اتصالاً، ثم اتصالات متعلقة بالشركات المدرجة بـ 624 اتصالاً.

6,579	1,375	451
اتصالاً هاتفياً	رسالةً إلكترونيةً	قنوات التواصل الاجتماعي

2. العلاقات والمنظمات الدولية

واصلت الهيئة توثيق وتعزيز علاقتها الإقليمية والدولية بالمنظمات والهيئات والمؤسسات العاملة في تنظيم ومراقبة الأسواق المالية والاستفادة من أفضل التجارب والممارسات الدولية في المجالات ذات العلاقة. وسعيًا إلى اكتساب وتبادل الخبرات والمعلومات وتوطيد العلاقات الدولية الثنائية والمتعددة وفتح سبل التعاون المشترك، تعاونت الهيئة مع عددٍ من الجهات التنظيمية في جملة من المجالات ذات العلاقة، بالإضافة إلى المشاركة في فرق عمل دولية لتنفيذ مشاريع تتعلق بالأسواق المالية، كذلك شاركت في عام 2018م في العديد من المؤتمرات والمحافل الدولية المتعلقة بالأسواق المالية وتطويرها والرقابة عليها.

وخلال عام 2018م، شاركت الهيئة في العديد من الاجتماعات الخاصة بمنظمة الآيوسكو[8] ، منها المؤتمر السنوي الثالث والأربعون، واجتماعان لمجلس إدارة المنظمة، بالإضافة إلى اجتماعات ست لجان من لجان السياسة الفنية التابعة للمنظمة، كذلك شاركت الهيئة في اجتماع ومؤتمر لجنة إقليم إفريقيا والشرق الأوسط، واجتماعات ومؤتمر لجنة الأسواق الناشئة، واجتماعات لجنة المخاطر الناشئة، واجتماعات اللجنة التوجيهية للمدفوعات والبنى التحتية للأسواق المالية.

ومن أبرز الموضوعات التي جرى مناقشتها خلال تلك الاجتماعات:

- توصيات مجلس الاستقرار المالي ومجموعة العشرين المتعلقة بالأسواق المالية.
- تعزيز أوجه التعاون بين الأسواق الناشئة.
- المخاطر المتعلقة بالعملات الرقمية والتقنية المالية («فينتيك»).
- توعية المستثمرين وحمايتهم.

8 - تعد المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية " أيوسكو" الجهة المرجعية المسؤولة عن وضع المعايير الدولية لقطاع الأوراق المالية. وتعمل المنظمة مع أعضائها للوصول إلى أعلى المستويات التنظيمية التي من شأنها الحفاظ على كفاءة التعاملات في الأوراق المالية وسلامتها، وتبادل المعلومات والخبرات لدعم وتطوير الأسواق المالية، وتوحيد الجهود لتحقيق درجة فعّالة من الرقابة على تعاملاتها. وانضمت الهيئة إلى عضوية المنظمة في عام 2010م. والهيئة عضو في لجنة المستثمرين الأفراد، ولجنة إدارة الاستثمار، ولجنة المحاسبة للمصدر والمراجعة والإفصاح، ولجنة تنظيم الأسواق الثانوية، ولجنة وسطاء السوق، ولجنة أسواق المشتقات والسلع. وأعيد انتخاب الهيئة عضواً في مجلس إدارة آيوسكو للفترة 2018م – 2020م.

9 - أيوفي هي إحدى أبرز المنظمات الدولية غير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، ولها منجزات عديدة ومن أهمها إصدار 100 معيار في مجالات المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة، بالإضافة إلى المعايير الشرعية التي اعتمدتها البنوك المركزية والسلطات المالية.

أيضاً شاركت الهيئة عام 2018م في العديد من فعاليات المنظمات والجهات الدولية الأخرى، من أبرزها:

- الاجتماع السنوي الثاني عشر لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.
- الاجتماع السابع عشر للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون.
- اجتماع المجموعة التشاورية الاقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابعة لمجلس الاستقرار المالي (FSB)
- مؤتمر أيوفي - البنك الدولي الثالث عشر.
- مؤتمر أيوفي[9] السادس عشر للهيئات الشرعية.
- عدد من الاجتماعات الخاصة بمجلس الخدمات المالية الإسلامية.
- المؤتمر السنوي الدولي للعقود الآجلة التابع لهيئة تداول السلع الآجلة الأمريكية وجمعية العقود الآجلة.
- اجتماع مجموعة عمل حوكمة الشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).
- الاجتماع السنوي للجهات الرقابية في دول آسيا والمحيط الهادي للرقابة على الأسواق المالية بتنظيم من هيئة الأوراق في سنغافورة.
- الاجتماع الخامس والثلاثون للجنة حوكمة الشركات التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).
- مؤتمر تقنية المستقبل.

وللهيئة عدة مساهمات أخرى في مجال العلاقات الدولية والتعاون المشترك منها:

- تعزيز وتطوير علاقات الهيئة الثنائية مع الجهات النظيرة في كل ما يخص تبادل المعلومات والخبرات.
- تعزيز حضور ومشاركة الهيئة في المؤتمرات والبرامج والمحافل الدولية المتعلقة بالأسواق المالية وتطويرها والرقابة عليها.
- تنظيم ورش العمل بالمملكة بمشاركة دولية حيث فقد نظمت الهيئة برنامجاً تدريبياً حول «المخاطر في الخدمات المالية»

وقد حققت الهيئة إنجازات دولية، هي:

- تعيين معالي رئيس مجلس الهيئة ممثلاً لمقعد المملكة العربية السعودية في مجلس الاستقرار المالي (FSB) لعام 2019م.
- انتخاب عضو مجلس هيئة السوق المالية الأستاذ خالد بن عبدالعزيز الحمود نائباً لرئيس اللجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (آيوسكو) وعضواً في مجلس إدارة منظمة آيوسكو للفترة 2018 - 2020م.

وحرصاً من الهيئة على رفع مشاركة المملكة في المحافل العالمية كافة من خلال تعزيز حضورها على المستوى الدولي، بلغ عدد مقاعد منسوبي الهيئة الذين يشاركون في اللجان وفرق العمل التابعة للمنظمات والهيئات الدولية التي تشارك الهيئة في عضويتها 35 مقعداً حتى نهاية عام 2018م، إذ تساهم الهيئة بفعّالية في أعمال تلك اللجان وفرق العمل.

تشارك الهيئة في عضويتها 35

مقعداً لممثلي الهيئة في اللجان وفرق العمل التابعة للمنظمات الدولية

وتتمتع الهيئة بالعضوية في المنظمات الإقليمية والدولية التالية:

	المنظمة - المشروع	مقرها	تاريخ انضمام الهيئة
	اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية	أبو ظبي	2007م
	مشروع تكامل الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	الرياض	2010م
OICV-IOSCO	المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (آيسكو)	مدريد	2010م
AAOIFI	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)	المنامة	2016م
IFSB	مجلس الخدمات المالية الإسلامية	كوالالمبور	2017م

03

الباب الثالث
تنظيم السوق المالية

1. اللوائح التنفيذية الجديدة
2. اللوائح التنفيذية المعدّلة
3. اللوائح التنفيذية قيد التطوير
4. منهجية الهيئة في إصدار وتطوير لوائحها وقواعدها التنفيذية

1. اللوائح التنفيذية الجديدة

أصدرت الهيئة خلال عام 2018م اللوائح والتعليمات الجديدة التالية:

1. التعليمات الخاصة بإعلانات الصناديق الاستثمارية

صدرت بقرار مجلس الهيئة رقم (4-1-2018) وتاريخ 1439/4/14هـ الموافق 2018/1/1م، وتهدف التعليمات إلى تنظيم ورفع مستوى جودة إعلانات الصناديق الاستثمارية المقدمة للمستثمرين، وتحديد نماذج للإعلانات الخاصة بها مع عدم الإخلال بالمواد ذات العلاقة في نظام السوق المالية ولائحة صناديق الاستثمار ولائحة صناديق الاستثمار العقاري والتعليمات الخاصة بصناديق الاستثمار العقارية المتداولة.

2. تعليمات تصريح تجربة التقنية المالية

صدرت بقرار مجلس الهيئة رقم (1-4-2018) وتاريخ 1439/4/23هـ الموافق 2018/1/10م، وتهدف التعليمات إلى تنظيم تقديم منتجات وخدمات التقنية المالية في السوق المالية، التي ترمي إلى توفير إطار تنظيمي يدعم ابتكارات التقنية المالية «فينتيك»في السوق المالية في المملكة.

3. التعليمات الخاصة بتنظيم آلية الاستقرار السعري للطروحات الأولية

صدرت بقرار مجلس الهيئة رقم (4-87-2018) وتاريخ 1439/11/24هـ الموافق 2018/8/6م، وتهدف التعليمات إلى تنظيم عمليات الاستقرار السعري لأسهم الشركات حديثة الإدراج في السوق، وذلك بعد الطرح الأولي، بما في ذلك تحديد المتطلبات الواجب توافرها في مدير الاستقرار السعري، والتزاماته عند ممارسته آلية الاستقرار السعري، والاستثناءات التي ترد على العمليات التي تُتخذ أثناء مدة الاستقرار السعري.

4. التعليمات الخاصة بصناديق الاستثمار المغلقة المتداولة

صدرت بقرار مجلس الهيئة رقم (2-66-2018) وتاريخ 1439/9/22هـ الموافق 2018/6/6م، وتهدف التعليمات إلى تنظيم طرح وتسجيل وحدات صناديق الاستثمار المغلقة المتداولة وإدارتها وعملياتها والإشراف على جميع النشاطات المرتبطة بها في المملكة.

5. قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة

صدرت بقرار مجلس الهيئة رقم (1-135-2018) وتاريخ 1440/4/12هـ الموافق 2018/12/19م، وتهدف القواعد إلى وضع المعايير والشروط الواجب توافرها في مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة، بما في ذلك اشتراط التسجيل لدى الهيئة لممارسة عمليات المراجعة للمنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة، وشروط التسجيل، وإجراءاته، بالإضافة إلى بيان الالتزامات المستمرة المفروضة على مكتب المحاسبة والمحاسب القانوني المسجلَين، وأحكام تعليق التسجيل وإلغائه والتوقف عن ممارسة عمليات المراجعة للمنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة.

2. اللوائح التنفيذية المعدّلة

أجرت الهيئة بعض التعديلات على مجموعة من اللوائح التنفيذية، وهي:

1. تعليمات بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم في الاكتتابات الأولية

صدرت بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (2–94-2016) وتاريخ 1437/10/15هـ الموافق 2016/7/20م، وعُدلت بقراره رقم (4-4-2018) وتاريخ 1439/4/23هـ الموافق 2018/1/10م، وتهدف إلى توسيع دائرة الفئات المشاركة مما سيزيد من كفاءة التسعير بحيث شملت المستثمرين الخليجيين من ذوي الشخصية الاعتبارية، كما شمل التعديل رفع بعض القيود المتعلقة بتحديد النطاق السعري وتغطية الطرح من قبل الجهات المشاركة، وتعديل آلية تحديد سعر الاكتتاب وذلك بأن يحدد المستشار المالي بالاتفاق مع المصدر سعر الاكتتاب وفقاً لقوى العرض والطلب مع مراعاة عدد من الضوابط الكفيلة بحماية المستثمرين، وتعديل آلية تخصيص الأسهم وذلك بإضفاء مرونة في تلك الآلية بما يسهم في الرفع من كفاءة السوق.

2. القواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأوراق المالية المدرجة

صدرت بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (1– 42 - 2015) وتاريخ 1436/7/15هـ الموافق 2015/5/4م، وعُدلت بقراره رقم (1-3-2018) وتاريخ 1439/4/22هـ الموافق 2018/1/9م، وتتضمن التغييرات الرئيسية في القواعد الحالية ما يلي: تسهيل وتسريع إجراءات التأهيل عن طريق إلغاء متطلب مراجعة وتسجيل هيئة السوق المالية للمستثمر الأجنبي المؤهل، وتوسيع نطاق المستثمرين الأجانب المؤهلين بخفض متطلب الأصول التي يحفظها أو يديرها المستثمرون الأجانب المؤهلون من مليار دولار إلى 500 مليون دولار، والسماح بتأهيل المؤسسات المالية التابعة للمستثمر الأجنبي المؤهل أو مدير المحفظة الأجنبي والصناديق الاستثمارية المدارة من قبلهم دون الحاجة إلى تقديم طلبات مستقلة، وتخفيف بعض متطلبات الالتزام المستمر على المستثمر الأجنبي المؤهل.

3. قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة

صدرت عن مجلس الهيئة بموجب قراره رقم (3-123-2017) وتاريخ 1439/4/9هـ الموافق 2017/12/27م، وعُدّلت بقراره رقم (3-45-2018) وتاريخ 1439/8/7هـ الموافق 2018/4/23م، حيث

عُدلت الفقرة (د) من المادة (الرابعة والستين) منها وذلك في ضوء صدور المرسوم الملكي رقم (م/79) وتاريخ 1439/7/25هـ المتضمن الموافقة على تعديل بعض مواد نظام الشركات.

4. لائحة حوكمة الشركات

صدرت بقرار مجلس الهيئة رقم (8-16-2017) وتاريخ 1438/5/16هـ الموافق 2017/2/13م. وعُدّلت بقراره رقم (3-45-2018) وتاريخ 1439/8/7هـ الموافق 2018/4/23م،حيث عُدلت الفقرة (د) من المادة (الثالثة عشرة) والفقرة (د) من المادة (العشرين) والفقرة (3) من المادة (الثالثة والأربعين) و الفقرة (4) من المادة (السادسة والأربعين) و المادة (الثامنة والأربعين) من اللائحة وذلك في ضوء صدور المرسوم الملكي رقم (م/79) وتاريخ 1439/7/25هـ المتضمن الموافقة على تعديل بعض مواد نظام الشركات.

5. لائحة الاندماج والاستحواذ

صدرت بقرار مجلس الهيئة رقم (1-50-2007) وتاريخ 1428/9/21هـ الموافق 2007/10/3م وعُدلت بقراره رقم (3-45-2018) وتاريخ 1439/8/7هـ الموافق 2018/4/23م،حيث عُدلت الفقرة الفرعية (د/1) من الفقرة (ج) من المادة (السابعة عشرة) والفقرة الفرعية (هـ/1) من الفقرة (ج) من المادة (السابعة عشرة) من اللائحة وذلك في ضوء صدور المرسوم الملكي رقم (م/79) وتاريخ 1439/7/25هـ المتضمن الموافقة على تعديل بعض مواد نظام الشركات.

6. الإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها

صدرت بقرار مجلس الهيئة رقم (4-48-2013) وتاريخ 1435/1/15هـ الموافق 2013/11/18م. وعُدّلت بقراره رقم (1-77-2018) وتاريخ 1439/11/5هـ الموافق 2018/7/18م؛ إذ عُدلت الفقرة (ج) من المادة الخامسة منها، وذلك اتساقاً مع ما ورد في المادة الخمسين بعد المائة من نظام الشركات. ويتمثل التعديل بإيضاح المُدد الواجب على الشركة إعلانها وفقاً لما ورد في المادة الخمسين بعد المائة من نظام الشركات.

7. الدليل الاسترشادي لاستثمار الأجانب غير المقيمين في السوق الموازية

صدر بقرار مجلس الهيئة رقم (4-95-2017) وتاريخ 1439/1/26هـ الموافق 2017/10/16م. وعُدّل بقراره رقم (1-45-2018) وتاريخ 1439/8/7هـ الموافق 2018/4/23م، وذلك لتعديل الدليل بما يتوافق مع التعديلات المدخلة على قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها بالإضافة إلى عكس ما يتعلق بقرار مجلس الهيئة في شأن الموافقة على إعفاء المستثمرين الأجانب من بعض متطلبات تعليمات الحسابات الاستثمارية وقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

8. لائحة سلوكيات السوق

صدرت عن مجلس الهيئة بموجب القرار رقم (1- 11- 2004) وتاريخ 1425/8/20هـ الموافق 2004/10/4م، وعُدلت بقرار المجلس رقم (1- 7- 2018) وتاريخ 1439/5/1 هـ الموافق 2018/1/18م وذلك بتعديل المادة السابعة عشرة من اللائحة بهدف إتاحة تجميع الأوامر وفقًا لما تصدره الهيئة أو السوق من لوائح أو قواعد أو إجراءات.

9. قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها

صدرت بقرار مجلس الهيئة رقم (4-11-2004) وتاريخ 1425/8/20هـ الموافق 2004/10/4م، وعُدّلت بقراره رقم (1-7-2018) وتاريخ1439/5/1هـ الموافق 2018/1/18م وذلك بتعديل مصطلح «أمر» في القائمة بهدف إتاحة تجميع الأوامر وفقًا لما تصدره الهيئة أو السوق من لوائح أو قواعد أو إجراءات.

10. تعليمات الحسابات الاستثمارية

صدرت بقرار مجلس الهيئة رقم (4-39-2016) وتاريخ 1437/6/25هـ الموافق 2016/4/3م، وعُدّلت بقراره رقم (2-124-2018) وتاريخ 1440/3/13 هـ الموافق 2018/11/21م، ويهدف تعديل تعليمات الحسابات الاستثمارية إلى التمكين الإلكتروني لعملية فتح الحسابات الاستثمارية، وتيسير إجراءات فتح وتشغيل الحسابات الاستثمارية بما يتسق مع المتطلبات النظامية والرقابية والإشرافية ذات الصلة، مع المحافظة على الحماية اللازمة للمستثمرين.

11. التعليمات الخاصة بصناديق الاستثمار العقارية المتداولة

صدرت بقرار مجلس الهيئة رقم (6-130-2016) وتاريخ 1438/1/23هـ الموافق 2016/10/24م، وعُدّلت بقراره رقم (2-115-2018) وتاريخ 1440/2/13هـ الموافق 2018/10/22م، وتتمثل أبرز التعديلات المقترحة في حظر من تُظهر شروط وأحكام الصندوق عند التأسيس أنهم يملكون (5%) أو أكثر من وحدات الصندوق من التصرف في الوحدات التي تم الاشتراك بها خلال السنة الأولى لبدء تداول وحدات الصندوق المعني، بالإضافة إلى متطلبات إفصاح إضافية كالإفصاح المتعلق بتعاملات كبار مالكي الوحدات في السوق، وإضافة تقييم الإيجارات السوقية إلى تقارير المقيّمين المعتمدين مع إلزام مدير الصندوق بنشرها، كذلك تم زيادة الحد الأدنى لتأسيس الصندوق من (100) مليون ريال سعودي إلى (500) مليون ريال سعودي.

12. التعليمات الخاصة بإعلانات الشركات

صدرت بقرار مجلس الهيئة رقم (1-199-2006) وتاريخ 1427/7/18هـ الموافق 2006/8/12م، وعُدّلت بقراره رقم (2-73-2018) وتاريخ 1439/10/27هـ الموافق 2018/7/11م، وتهدف هذه التعديلات إلى تعزيز مستوى الشفافية والإفصاح في السوق المالية وإعانة المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بناءً على معلومات صحيحة ووافية، إضافة إلى تيسير إجراءات الإفصاح على الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية بما يمكنها من الالتزام بأحكام الإفصاح الواردة في اللوائح التنفيذية ذات العلاقة وبخاصة الالتزامات المستمرة الواردة في قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، وقواعد الإدراج الصادرة عن شركة السوق المالية السعودية (تداول).

3. اللوائح التنفيذية قيد التطوير

سعياً من الهيئة إلى الاستثمار في ثقة المستثمرين وتطوير السوق المالية، تعمل الهيئة على تطوير مجموعة من اللوائح التنفيذية، وهي:

1. مشروع التعليمات المنظمة لتملك المستثمرين الاستراتيجيين الأجانب حصصاً استراتيجية في الشركات المدرجة

يهدف مشروع التعليمات إلى تنظيم الأحكام والمتطلبات والشروط اللازمة لتملك المستثمر الاستراتيجي الأجنبي لحصة استراتيجية، وتحديد التزاماته والقيود المفروضة عليه في ذلك الشأن. ودعت الهيئة المختصين والمهتمين والأطراف ذات العلاقة إلى إبداء آرائهم ومقترحاتهم حيال مسودة التعليمات.

2. مشروع تعليمات إصدار شهادات الإيداع خارج المملكة

يهدف مشروع التعليمات إلى وضع المتطلبات والشروط اللازمة لإصدار شهادات الإيداع خارج المملكة مقابل أسهم مصدرة في المملكة، بما في ذلك تحديد المتطلبات اللازمة للحصول على موافقة الهيئة على إصدار شهادات الإيداع خارج المملكة، وتحديد التزامات المصدر، والتزامات بنك الإيداع. ودعت الهيئة المختصين والمهتمين والأطراف ذات العلاقة إلى إبداء آرائهم ومقترحاتهم حيال مسودة التعليمات.

3. مشروع تعديل الضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات

صدرت بقرار مجلس الهيئة رقم (8-127-2016) وتاريخ 1438/1/16هـ الموافق 2016/10/17م، وعُدّلت بقراره رقم (5-33-2017) وتاريخ 1438/6/24هـ الموافق 2017/3/23م. وتأتي التعديلات المقترحة على الضوابط اتساقاً مع التعديلات التي أجريت على نظام الشركات بناءً على المرسوم الملكي رقم (م/79) وتاريخ 2018/7/25م، وقد أتاحت التعديلات التي أجريت على نظام الشركات للجهات المختصة وضع ضوابط للترخيص في الأعمال والعقود التي يكون لعضو مجلس الإدارة مصلحة فيها والتي تتم لحساب الشركة ، ومن جانبها تولّت الهيئة تنظيم هذه الضوابط وإعدادها.

4. مشروع تعديل لائحة حوكمة الشركات

صدرت بقرار مجلس الهيئة رقم (8-16-2017) وتاريخ 1438/5/16هـ الموافق 2017/2/13م. وعُدّلت بقراره رقم (3-45-2018) وتاريخ 1439/8/7هـ الموافق 2018/4/23م، وتأتي التعديلات المقترحة على اللائحة اتساقاً مع التعديلات التي أجريت على نظام الشركات بناءً على المرسوم الملكي رقم (م/79) وتاريخ 2018/7/25م، وقد أتاحت التعديلات التي أجريت على نظام الشركات للجهات المختصة وضع ضوابط لاشتراك عضو مجلس الإدارة في أي عمل من شأنه منافسة الشركة أو أن ينافس الشركة في أحد فروع النشاط التي تزاوله، ومن جانبها تولّت الهيئة تنظيم هذه الضوابط وإعدادها.

5. مشروع تعديل لائحة صناديق الاستثمار

صدرت بقرار مجلس الهيئة رقم (1-129-2006) وتاريخ 1427/12/3هـ الموافق 2006/12/24م، وعدلت بقراره رقم (1-61-2016) وتاريخ 1437/8/16هـ الموافق 2016/5/23م، وتهدف إلى تنظيم تأسيس صناديق الاستثمار وتسجيلها وطرح وحداتها وإدارتها وعملياتها والإشراف على جميع النشاطات المرتبطة بها في المملكة. وتجدر الإشارة إلى أن فريق العمل يعمل على إعداد المسودة الأولية لمشروع تعديل اللائحة التي ستُنشر في موقع الهيئة لاستطلاع آراء المختصين والمهتمين والأطراف ذات العلاقة ومقترحاتهم حيالها، ومن ثم استكمال إجراءات إعدادها وإصدارها بشكلها النهائي.

6. مشروع تعديل لائحة صناديق الاستثمار العقاري

صدرت بقرار مجلس الهيئة رقم (1-193-2006) وتاريخ 1427/6/19هـ الموافق 2006/7/15م، وتهدف إلى تنظيم تأسيس صناديق الاستثمار العقاري في المملكة وطرح وحداتها وإدارتها وحماية حقوق مالكيها، وتطبيق قواعد الإفصاح والشفافية عليها. وتجدر الإشارة إلى أن فريق العمل يعمل على إعداد المسودة الأولية لمشروع تعديل اللائحة التي ستُنشر في موقع الهيئة لاستطلاع آراء المختصين والمهتمين والأطراف ذات العلاقة ومقترحاتهم حيالها، ومن ثم استكمال إجراءات إعدادها وإصدارها بشكلها النهائي.

7. مشروع تعديل القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة

صدرت بقرار مجلس الهيئة رقم (4-123-2017) وتاريخ 1439/4/9هـ الموافق 2017/12/27م، وتهدف إلى تنظيم المنشآت ذات الأغراض الخاصة بما في ذلك تأسيسها، والترخيص لها، وتسجيلها، وطرحها، وإدارتها، والنشاطات المرتبطة بها التي تزاولها في المملكة. وتجدر الإشارة إلى أن فريق العمل يعمل على إعداد المسودة الأولية لمشروع تعديل القواعد التي ستُنشر في موقع الهيئة لاستطلاع آراء المختصين والمهتمين والأطراف ذات العلاقة ومقترحاتهم حيالها، ومن ثم استكمال إجراءات إعدادها وإصدارها بشكلها النهائي.

4. منهجية الهيئة في إصدار وتطوير لوائحها وقواعدها التنفيذية

استمراراً لدور الهيئة في تنظيم وتطوير السوق المالية، تستطلع الهيئة مرئيات العموم في موقعها الإلكتروني عن أي مشروع متعلق بلائحة تنفيذية جديدة قبل إصدارها أو تطوير أو تعديل لائحة تنفيذية مصدرة مسبقاً، وذلك لأخذ آراء المهتمين والمعنيين وملاحظاتهم في الاعتبار. وبلغت استطلاعات مرئيات العموم 26 حالة استطلاع خلال الفترة من عام 2016م إلى نهاية عام 2018م، وتُسلم خلالها 5405 مرئية. وتأخذ الهيئة جميع الآراء محل العناية والدراسة لغرض اعتماد الصيغة النهائية للمشروع.

1-4 مراحل استطلاع مرئيات العموم

تمر عملية استطلاع مرئيات العموم التي تجريها الهيئة بالمراحل التالية:

(1) النشر

تقوم الهيئة في هذه المرحلة بالآتي:

1. نشر مسودة اللائحة التنفيذية في موقعها الإلكتروني.
2. نشر استبانة موجهة للعموم تغطي الجوانب العملية والفنية للمشروع.
3. نشر مذكرة استطلاع مرئيات العموم تلخص المشروع وتحتوي على قائمة الأسئلة.
4. أي وسيلة أخرى تحددها الهيئة مناسبة.

وتكون مدة استطلاع مرئيات العموم عادة ثلاثين يوماً تقويمياً، وذلك ما لم تحدد الهيئة مدة أخرى تتناسب مع طبيعة المشروع.

(2) استقبال مرئيات العموم

تستقبل الهيئة مرئيات العموم عن مشروع اللائحة التنفيذية بإحدى الوسائل التالية:

1. الرابط الإلكتروني المحدد في الإعلان عن دعوة استطلاع مرئيات العموم.
2. وسائل التواصل المحددة في الإعلان عن دعوة استطلاع مرئيات العموم.
3. أي وسيلة أخرى تحددها الهيئة مناسبة.

(3) نشر مرئيات العموم

تنشر الهيئة في موقعها الإلكتروني ملخصاً يتضمن أهم ما تضمنته مرئيات العموم عن المسودة النهائية لمشروع اللائحة التنفيذية التي وردت الهيئة، وذلك بعد صدور قرار من المجلس باعتماد اللائحة التنفيذية والموافقة على طريقة نشر تلك المرئيات.

2-4 منهجية الهيئة في التعامل مع مرئيات العموم

تمر عملية استطلاع مرئيات العموم التي تجريها الهيئة بالمراحل التالية:

1. حصر وترتيب جميع المرئيات الواردة بحسب مواد مشروع اللائحة أو الوثيقة التنظيمية.
2. مراجعة الملاحظات من الناحية الفنية والقانونية والرد عل كل ملاحظة.
3. إحالة الملاحظات المرتبطة بالمشاريع الأخرى لفرق العمل ذات العلاقة.
4. إجراء التعديلات اللازمة على المشروع في ضوء المرئيات الواردة.

04

الباب الرابع
الطرح وإجراءات الشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية

- **الفصل الأول: طرح الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة**

1. الطرح العام والطرح لغرض الإدراج في السوق الموازية والطرح الخاص للأسهم
2. الطرح العام والخاص للصكوك وأدوات الدين
3. إجراءات الشركات المدرجة

1. الطرح العام والطرح لغرض الإدراج في السوق الموازية والطرح الخاص للأسهم

بلغت طلبات الطرح العام والطرح لغرض الإدراج في السوق الموازية التي وافقت عليها الهيئة، وإشعارات الطرح الخاص للأسهم التي تسلمتها خلال عام 2018م 140 طلباً/إشعاراً (الجدول رقم (10)).

% 62.8
ارتفاع إجمالي قيمة طروح الأسهم

الجدول رقم (10): طلبات الطرح العام للأسهم وطلبات طرح الأسهم لغرض الإدراج في السوق الموازية والطرح الخاص للأسهم التي وافقت عليها الهيئة وإشعارات الطرح الخاص التي تسلمتها

النوع	العدد	
	2017م	2018م
الطرح العام للأسهم وطرح الأسهم لغرض الإدراج في السوق الموازية	10	6
طرح خاص لأسهم[6]	155	129
طرح أسهم حقوق أولوية	1	5[7]
الإجمالي	**166**	**140**

وقد ارتفع إجمالي قيمة طروح الأسهم خلال عام 2018م بنسبة 62.8%مقارنةً بالعام السابق لتصل إلى 13.5 مليار ريال، ومثّل الطرح الخاص للأسهم النصيب الأكبر منها بنحو 45.4% من الإجمالي (الجدول رقم (11)).

الجدول رقم (11): طرح الأسهم مصنفة بحسب النوع

النوع	2017م		2018م		نسبة التغير في قيمة الطرح
	إجمالي قيمة الطروح (مليون ريال)	العدد	إجمالي قيمة الطروح (مليون ريال)	العدد	
الطرح العام للأسهم وطرح الأسهم لغرض الإدراج في السوق الموازية[8]	3,939.2	10	3,703.0	3	-6.0%
طرح خاص لأسهم[9]	3,998.3	80	6,181.3	84	54.6%
طرح أسهم حقوق أولوية	380.0	1	3,654.0	4[10]	861.6%
الإجمالي	**8,317.4**	**91**	**13,538.3**	**91**	**62.8%**

6- تشمل إشعارات الإقفال المتسلمة المتعلقة بالأسهم التي طُرحت طرحاً خاصاً.
7 - تشمل شركة أمانة للتأمين والتي حصلت على موافقة الهيئة في عام 2018م ولم تكمل طرح أسهم حقوق الأولوية في نفس العام.
8 - تشمل القيمة السوقية الإجمالية لجميع الشركات التي تم طرح أسهمها وإدراجها.
9 - تشمل إشعارات الإقفال المتسلمة المتعلقة بالأسهم المطروحة طرحاً خاصاً والمتحصلات المجمعة.
10 - لا تشمل شركة أمانة للتأمين والتي حصلت على موافقة الهيئة ولم تكمل طرح أسهم حقوق الأولوية خلال عام 2018م.

الاكتتاب الأولي العام في الأسهم

طُرح خلال عام 2018م جزء من أسهم شركتين للاكتتاب العام في السوق الرئيسية، وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم المطروحة 1,064 مليون ريال (الجدول رقم (12)).

الجدول رقم (12): الشركات التي طُرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام خلال عام 2018م (السوق الرئيسية)

اسم الشركة	قيمة الطرح (مليون ريال)	نسبة الأسهم المطروحة إلى المصدرة	عدد مرات التغطية		عدد المكتتبين الأفراد (ألف مكتتب)
			الأفراد[11]	المؤسسات[12]	
الشركة الوطنية للتربية والتعليم	247.0	%30.2	3.3	1.5	62
شركة لجام للرياضة	817.0	%30.0	2.5	8.3	40
الإجمالي	**1,064.0**				**102**

وبلغ إجمالي مبالغ الاكتتاب العام للأفراد (قبل رد الفائض) في الأسهم (السوق الرئيسية) عبر قنوات الاكتتاب المختلفة 281 مليون ريال خلال عام 2018م، وبلغ إجمالي عدد المكتتبين الأفراد ما يقارب 102ألف مكتتب (الجدول رقم (13)).

الجدول رقم (13): اكتتابات الأفراد مصنفةً بحسب قنوات الاكتتاب لعام 2018م

قناة الاكتتاب	2018م	
	العدد (ألف مكتتب)	المبلغ (مليون ريال)
الهاتف المصرفي	37	47
الإنترنت	30	158
فروع البنوك	3	34
الصراف الآلي	32	42
جوال/تطبيق	-	-
الإجمالي	**102**	**281**

11 - احتُسب عدد مرات التغطية بقسمة عدد الأسهم التي اكتتب بها الأفراد على عدد الأسهم المخصصة لهم.
12 - احتُسب عدد مرات التغطية بقسمة عدد الأسهم التي اكتتبت بها المؤسسات على عدد أسهم الطرح.

من جهة أخرى طُرح خلال عام 2018م جزء من أسهم شركة واحدة للاكتتاب لغرض الإدراج في السوق الموازية (نمو)، وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم المطروحة 32,4 مليون ريال، علماً بأن الاستثمار في هذا السوق مخصص للمستثمرين المؤهلين فقط (الجدول رقم (14)).

الجدول رقم (14): الشركات التي طُرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام خلال عام 2018م (سوق نمو)

اسم الشركة	قيمة الطرح (مليون ريال)	نسبة الأسهم المطروحة إلى المصدرة	عدد مرات التغطية (مستثمرون مؤهلون)[13]	عدد المكتتبين الأفراد
الشركة الوطنية للبناء والتسويق	32.4	%20.0	1.0	46
الإجمالي	**32.4**	**-**	**-**	**-**

13 - احتُسب عدد مرات التغطية بقسمة عدد الأسهم التي اكتتب بها المستثمرون المؤهلون على عدد الأسهم المخصصة لهم.

2. الطرح العام والخاص للصكوك وأدوات الدين

لم تتلق الهيئة أي طلبات طرح عام للصكوك وأدوات الدين خلال عام 2018م، في حين تسلمت 62 إشعاراً لطرح خاص لصكوك وأدوات دين بارتفاع نسبته 31.9% مقارنة بالعام السابق (الجدول رقم (15)).

الجدول رقم (15): طلبات الطرح العام وإشعارات الطرح الخاص للصكوك وأدوات الدين

النـــوع	العدد	
	2017م	2018م
طرح عام لصكوك وأدوات دين	0	0
طرح خاص لصكوك وأدوات دين[14]	47	62
الإجمالي	47	62

وفيما يتعلق بعمليات طرح الصكوك وأدوات الدين، تراجع إجمالي مبالغ الطرح الخاص لها خلال عام 2018م بنسبة 20.6% مقارنةً بالعام السابق لتصل إلى 14.4مليار ريال (الجدول رقم (16)).

الجدول رقم (16): قيم طرح الصكوك وأدوات الدين مصنفة بحسب نوع الطرح[15]

النـــوع	2017م		2018م		نسبة التغير في قيمة الطرح
	إجمالي قيمة الطروح (مليون ريال)	العدد	إجمالي قيمة الطروح (مليون ريال)	العدد	
طرح عام لصكوك وأدوات دين	0	0	0	0	-
طرح خاص لصكوك وأدوات دين[16]	18,105.2	26	14,374.9	29	-20.6%
الإجمالي	18,105.2	26	14,374.9	29	-20.6%

14 - تشمل الإشعارات المتسلمة المتعلقة بالصكوك وأدوات الدين التي طُرحت طرحاً خاصاً.
15 - لا تشمل أدوات الدين الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية.
16 - لا تشمل أدوات الدين الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية حيث أن قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 أبريل 2018م صنفت الأوراق المالية الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية كطرح مستثنى. لذلك، تم تعديل إجمالي قيمة الطروح لعام 2017م لتكون إجمالي قيمة الطروح للعامين 2017م و2018م قابلة للمقارنة.

3. إجراءات الشركات المدرجة

وافقت الهيئة على 35 إجراءً لتعديل رؤوس أموال الشركات المدرجة خلال عام 2018م، وقد اشملت تلك الموافقات على تخفيض 9 شركات مدرجة رؤوس أموالها ليتراجع عدد أسهمها المصدرة من 344.6 مليون سهم إلى 210.9 مليون سهم، وفي المقابل زادت 23 شركة رؤوس أموالها عبر إصدار أسهم منحة وإصدار أسهم حقوق أولوية. وتمت عملية استحواذ واحدة خلال عام 2018م ترتب عليها ارتفاع عدد الأسهم المصدرة للشركة المستحوذة من 15 مليون سهم إلى 24.2 مليون سهم (الجدول رقم (17)).

الجدول رقم (17): الشركات المدرجة التي عدّلت رؤوس أموالها خلال عام 2018م

طريقة تعديل رأس المال	عدد الشركات	إجمالي عدد الأسهم (مليون سهم)		نسبة التغير
		قبل تعديل رأس المال	بعد تعديل رأس المال	
أسهم حقوق أولوية [17]	4	571	936.4	%64.0
أسهم منحة [18]	19	2,748.3	4,130.3	%50.3
تخفيض رأس مال	9	344.6	210.9	%38.8-
استحواذ	1	15	24.2	%61.3
الإجمالي	33	3,678.9	5,301.8	%44,1

17 - لا تشمل شركة أمانة للتأمين والتي حصلت على موافقة الهيئة في عام 2018م ولم تكمل طرح أسهم حقوق الأولوية في نفس العام.
18 - تشمل 3 شركات من السوق الموازية (هي: شركة ثوب الأصيل، شركة الكثيري القابضة، وشركة مصنع الصمعاني للصناعات المعدنية) ارتفع عدد أسهمها مجتمعة من 16.26 مليون سهم إلى 35.27 مليون سهم.

04

الباب الرابع
الطرح وإجراءات الشركات والمنتجات الاستثمارية

- **الفصل الثاني: الأصول المدارة**

1. إصدار المنتجات الاستثمارية
2. صناديق الاستثمار
3. المحافظ الخاصة المُدارة

1. إصدار المنتجات الاستثمارية

وافقت الهيئة خلال عام 2018م على طرح وحدات 17 صندوقاً استثمارياً طرحاً عاماً، منها 2 صندوق تستثمر في الأسهم، و4 صناديق تستثمر في أسواق النقد، و6 صناديق عقارية متداولة. كذلك شهد عام 2018م الموافقة على الطرح العام لأول صندوق أوقاف في المملكة. وتسلمت الهيئة خلال عام 2018م 91 إخطاراً مكتملاً متعلقاً بطرح صناديق استثمارية طرحاً خاصاً، وأكملت تسوية 278 طلباً لتعديل مستندات الشروط والأحكام (الجدول رقم (18)).

الجدول رقم (18): الطلبات المستلمة للتعديل على المعلومات الأساسية للمنتجات الاستثمارية والمنجز منها خلال عام 2018م

الطلبات المستلمة	الطلبات التي تم تسويتها	نسبة الانجاز للطلبات المستلمة خلال 2018م
282	278	%98.6

2. صناديق الاستثمار

ارتفع إجمالي قيم أصول قطاع صناديق الاستثمار في نهاية عام 2018م بنسبة 15.2% مقارنة بالعام السابق (الجدول رقم (19)).

الجدول رقم (19): مؤشرات قطاع صناديق الاستثمار [19]

العنصر	2017م			2018م			نسبة التغير للإجمالي
	عامة	خاصة	الإجمالي	عامة	خاصة	الإجمالي	
عدد الصناديق	273	270	543	249	293	542	%0.2-
عدد المشتركين	238,445	4,047	242,492	332,567	3,939	336,506	%38.8
قيم الأصول (مليون ريال)	110,232.8	141,631.8	251,864.6	111,861.6	178,279.5	290,141.1	%15.2

19 - تشتمل على صناديق المؤشرات المتداولة والصناديق العقارية المتداولة.

1-2 الصناديق العامة

شكلت قيم أصول صناديق الاستثمار العامة (التي تُطرح وحداتها طرحاً عاماً) ما نسبته 38.6% من إجمالي قيم أصول الصناديق بنهاية عام 2018م، وارتفعت قيمتها نهاية العام بنسبة 1.5% مقارنةً بالعام السابق، لتبلغ 111.9 مليار ريال، كذلك ارتفع عدد المشتركين فيها بنسبة 39.5% إلى 332.6 ألف مشترك، وهو الأعلى منذ عام 2010م، وكان الارتفاع الأبرز في قيم الأصول وعدد المشتركين في صناديق الاستثمار العقاري المتداولة بنحو 352.3% و 469.2% على التوالي (الجدول رقم (20)).

الجدول رقم (20): مؤشرات الصناديق العامة مصنفة بحسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	عدد الصناديق			عدد المشتركين			قيم الأصول (مليون ريال)		
	2017م	2018م	نسبة التغير	2017م	2018م	نسبة التغير	2017م	2018م	نسبة التغير
أسهم	161	141	%12.4-	162,697	155,278	%4.6-	20,980.1	20,675.4	%1.5-
أدوات دين	8	5	%37.5-	181	114	%37.0-	754.1	509.7	%32.4-
أسواق نقد	44	43	%2.3-	39,817	38,867	%2.4-	72,651.5	62,444.0	%14.1-
عقاري	11	10	%9.1-	8,088	7,499	%7.3-	8,811.9	8,347.9	%5.3-
قابض	32	25	%21.9-	4784	4,984	%4.2	2,887.7	2,899.6	%0.4
متوازن	2	2	%0.0	326	305	%6.4-	75.9	71.8	%5.4-
أخرى	5	4	%20.0-	339	372	%9.7	398.5	425.8	%6.8
المؤشرات المتداولة	3	3	%0.0	292	368	%26.0	36.0	37.7	%4.6
الاستثمار العقاري المتداولة	7	16	%128.6	21,921	124,780	%469.2	3,637.0	16,449.8	%352.3
الإجمالي	**273**	**249**	**%8.8-**	**238,445**	**332,567**	**%39.5**	**110,232.7**	**111,861.7**	**%1.5**

الصناديق العامة المستثمرة في الأسهم

تراجعت قيم أصول الصناديق العامة المستثمرة في الأسهم بنهاية عام 2018م إلى قرابة 20.7 مليار ريال، وبنسبة 1.5% عن العام السابق، وارتفعت أصول صناديق الأسهم المحلية بنسبة 4.2% لتصل إلى 15.6 مليار ريال (الجدول رقم (21)).

ارتفاع قيم أصول الصناديق العامة المستثمرة في الأسهم المحلية

%4.2

الجدول رقم (21): مؤشرات الصناديق العامة المستثمرة في الأسهم مصنفة بحسب النطاق الجغرافي

النطاق الجغرافي	عدد الصناديق			عدد المشتركين			قيم الأصول (مليون ريال)		
	2017م	2018م	نسبة التغير	2017م	2018م	نسبة التغير	2017م	2018م	نسبة التغير
أسهم محلية	93	85	-8.6%	149,066	143,107	-4.0%	14,951.0	15,575.4	%4.2
أسهم خليجية	28	24	-14.3%	10,167	9,293	-8.6%	1,941.5	1,616.3	-16.7%
أسهم عربية	4	3	-25.0%	289	217	-24.9%	147.3	123.6	-16.1%
أسهم آسيوية	8	7	-12.5%	1,070	880	-17.80%	909.5	646.0	-29.0%
أسهم أمريكية	4	3	-25.0%	231	241	%4.3	842.4	920.3	%9.2
أسهم أوروبية	5	4	-20.0%	267	244	-8.6%	688.4	592.8	-13.9%
أسهم دولية أخرى	19	15	-21.1%	1,607	1,296	-19.4%	1,499.9	1200.9	-19.9%
الإجمالي	161	141	-12.4%	162,697	155,278	-4.6%	20,980.1	20,675.4	-1.5%

2-2 الصناديق الخاصة

ارتفعت قيم أصول الصناديق الخاصة (التي طُرحت وحداتها طرحاً خاصاً) بنهاية عام 2018م بنسبة 25.9% مقارنةً بالعام السابق لتصل إلى 178.3 مليار ريال (الجدول رقم (22)).

ارتفاع قيم أصول الصناديق الخاصة

%25.9

الجدول رقم (22): مؤشرات الصناديق الخاصة مصنفة بحسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	عدد الصناديق			عدد المشتركين			قيم الأصول (مليون ريال)		
	2017م	2018م	نسبة التغير	2017م	2018م	نسبة التغير	2017م	2018م	نسبة التغير
أسهم	55	46	-16.4%	383	109	-71.5%	63,730	91,967.1	%44.3
أسهم خاصة/رأس مال جريء	50	69	%38.0	940	1,214	%29.1	12,126	12,636.0	%4.2
أدوات دين	8	6	-25.0%	58	106	%82.8	4,600	4,847.0	%5.4
أسواق نقد	9	6	-33.3%	32	15	-53.1%	1,158	1,164.7	%0.6
عقاري	115	110	-4.3%	2,569	2,315	-9.9%	57,687	58,321.4	%1.1
سلع	1	1	%0.0	5	4	-20.0%	332	456.5	%37.5
متعدد الأصول	28	46	%64.3	23	66	%187.0	816	7,027.8	%761.0
تحوط ومشتقات مالية	3	1	-66.7%	10	8	-20.0%	666	578.5	-13.2%
مغذٍ	0	1	-	0	0	-	0	0	-
تمويلي	1	7	%600.0	27	102	%277.8	516	1280.5	%148.2
الإجمالي	270	293	%8.5	4,047	3,939	-2.7%	141,631.8	178,279.5	%25.9

3-2 صناديق المؤشرات المتداولة

ارتفعت قيم أصول صناديق المؤشرات المتداولة بنهاية عام 2018م إلى 37.7 مليون ريال وبنسبة 4.6% عن العام السابق، وتزامن هذا الارتفاع مع زيادة في عدد المشتركين بنسبة 26% (الجدول رقم (23)).

الجدول رقم (23): صناديق المؤشرات المتداولة مصنفة بحسب قيم الأصول وعدد المشتركين

اسم الصندوق	قيم الأصول (مليون ريال)			عدد المشتركين		
	2017م	2018م	نسبة التغير	2017م	2018م	نسبة التغير
فالكم المتداول للأسهم السعودية	19.7	19.7	%0.4	178	224	%25.8
فالكم المتداول لقطاع البتروكيماويات	8.3	9.2	%11.0	58	75	%29.3
صندوق إتش إس بي سي السعودي 20 المتداول	8.1	8.8	%8.3	56	69	%23.2
الإجمالي	36.0	37.7	%4.6	292	368	%26.0

4-2 الصناديق العقارية المتداولة

بلغت قيم أصول الصناديق العقارية المتداولة 16.5 مليار ريال بنهاية عام 2018م مقارنة بقيمة 3.6 مليار ريال بنهاية عام 2017م، ووصل عدد الصناديق العقارية المتداولة إلى 16 صندوقاً مُدرجاً بنهاية عام 2018م مقارنة بـ 7 صناديق مدرجة في العام السابق، كذلك ارتفع عدد المشتركين إلى ما يزيد على 124 ألف مشترك (الجدول رقم (24)).

الجدول رقم (24): الصناديق العقارية المتداولة مصنفة بحسب قيم الأصول وعدد المشتركين بنهاية عام 2018م

اسم الصندوق	قيم الأصول (مليون ريال)		عدد المشتركين	
	2017م	2018م	2017م	2018م
الرياض ريت	487.0	1,347.8	3,281.0	8,735.0
الجزيرة موطن ريت	120.0	120.0	1,745.0	1,652.0
جدوى ريت الحرمين	678.0	653.4	2,947.0	3,534.0
تعليم ريت	294.0	510.0	1,303.0	1,408.0
المعذر ريت	571.0	599.3	2,749.0	2,484.0
مشاركة ريت	880.0	891.7	4,067.0	3,468.0
ملكية ريت	607.0	761.2	5,829.0	4,276.0
مشاعر ريت	-	582.2	-	2,656.0
الاهلي ريت 1	-	1,446.7	-	6,636.0
دراية ريت	-	1,570.3	-	4,343.0
الراجحي ريت	-	1,744.0	-	24,986.0
جدوى ريت السعودية	-	1,592.6	-	12,985.0
سدكو كابيتل ريت	-	595.7	-	21,515.0
سويكورب وابل ريت	-	1,180.0	-	6,402.0
ميفك ريت	-	1,226.0	-	11,620.0
بنيان ريت	-	1,628.8	-	8,080.0
الإجمالي	3,637.0	16,449.8	21,922.0	124,780.0

3. المحافظ الخاصة المُدارة

ارتفع إجمالي قيم أصول المحافظ الخاصة المُدارة بنهاية عام 2018م بنسبة 17.9% لتصل إلى 164.2 مليار ريال (الجدول رقم (25)).

ارتفاع إجمالي قيم أصول المحافظ الخاصة المُدارة

%17.9

الجدول رقم (25): قيم أصول المحافظ الخاصة المُدارة مصنفة بحسب النوع

النوع	قيم الأصول (مليون ريال)		نسبة التغير للإجمالي
	2017م	2018م	
أسهم محلية	60,174.0	63,921.9	%6.2
أسهم عالمية	2,616.0	2,191.8	%16.2-
أدوات دين	3,288.2	3,870.4	%17.7
صناديق الاستثمار	49,649.4	46,323.0	%6.7-
أخرى	23,470.9	47,855.9	%103.9
الإجمالي	**139,198.5**	**164,163.0**	**%17.9**

05

الباب الخامس
الإفصاح والحوكمة في السوق المالية

- **الفصل الأول: الإفصاح**

1. القوائم المالية للشركات المُدرجة
2. إعلانات الشركات المُدرجة
3. إشعارات الملكية وطلبات التصرف

1. القوائم المالية للشركات المُدرجة[20]

اطلعت الهيئة على 780 قائمة مالية مفصلة سنوية وربع سنوية في عام 2018م (الجدول رقم (26)).

الجدول رقم (26): القوائم المالية المفصلة التي نُشرت في الموقع الإلكتروني لشركة السوق المالية السعودية (تداول)

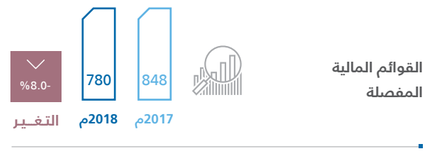

تضمنت القوائم المالية المنشورة خلال عام 2018م وجود ملاحظات في تقرير المحاسب القانوني على القوائم المالية السنوية لـ39 شركة من أصل 180 شركة مدرجة روجعت قوائمها المالية، وقد بلغ متوسط عدد الشركات المدرجة التي ورد ملاحظات على قوائمها المالية ربع السنوية 35 شركة من أصل 155 شركة مدرجة[21] فُحصت قوائمها المالية (الرسم البياني رقم (1)).

الرسم البياني رقم (1): عدد الشركات التي نشرت قوائمها المالية السنوية وربع السنوية لعام 2018م مصنفةً بحسب نوع الملاحظات الواردة في تقرير المحاسب القانوني[22]

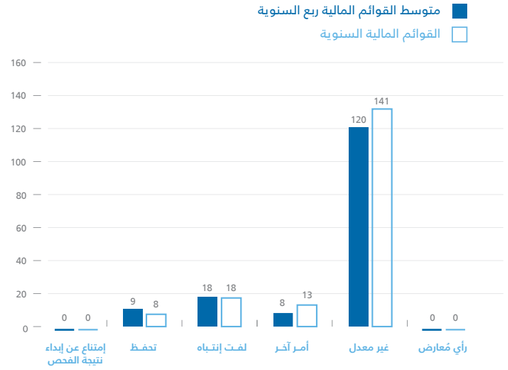

2. إعلانات الشركات المدرجة

بلغ إجمالي عدد إعلانات الشركات المدرجة في الموقع الإلكتروني لشركة السوق المالية السعودية (تداول) 3735 إعلاناً مقارنة بـ 3912 إعلاناً في العام السابق، وقد ارتفعت الإعلانات الإيضاحية بنسبة 93.6% عام 2018م مقارنة بالعام السابق (الجدول رقم (27)).

الجدول رقم (27): الإعلانات المنشورة في الموقع الإلكتروني لشركة السوق المالية السعودية (تداول) مصنفةً بحسب نوع التطورات الجوهرية في الإعلانات

الموضـــوع	2017م		2018م	
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي
نتائج مالية	870	%22.2	771	%20.6
توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مالها عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية	6	%0.2	6	%0.2
توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مالها عن طريق منح أسهم	12	%0.3	20	%0.5
توصية مجلس إدارة الشركة بخفض رأس مالها	14	%0.4	8	%0.2
الدعوة إلى حضور اجتماعات الجمعيات العمومية والإعلانات المتعلقة بنتائج تلك الاجتماعات	981	%25.1	784	%21.0
توزيع أرباح	186	%4.8	222	%5.9
إعلان إيضاحي	362	%9.3	701	%18.8
أي تغير في تشكيل أعضاء مجلس إدارة الشركة وإداراتها العليا	239	%6.1	304	%8.1
موافقة على منتج جديد	0	-	0	-
التطورات أو الأحداث المهمة الأخرى	1242	%31.7	919	%24.6
الإجمالي	3912	%100	3735	%100

20- أعدت القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

21- قرر مجلس الهيئة اعفاء الشركات المدرجة من الإفصاح عن القوائم المالية الأولية للربع الرابع ابتداء من الربع الرابع لعام 2017م.

22- يقصد بـ "ملاحظات في تقرير المحاسب القانوني" إجمالي عدد التقارير التي ورد فيها امتناع عن إبداء الرأي، أو رأي معارض، أو تحفظ أو لفت انتباه أو أمر آخر.

3. إشعارات الملكية وطلبات التصرف[23]

يُعدّ الإشعار المتعلق بملكية حصص كبيرة (5% أو أكثر) من الأسهم أو أدوات الدين القابلة للتحويل أو ملكية عضو مجلس الإدارة أو أحد كبار التنفيذيين لأسهم أو أدوات دين قابلة للتحويل في الشركة نفسها - من الأمور التي يجب تبليغ الهيئة بها.

ومقارنةً بالعام السابق، انخفض عدد الإشعارات الخاصة بالتملك لكبار المساهمين وأعضاء مجالس الإدارات وكبار التنفيذيين بنسبة 92.8%، كذلك انخفضت إشعارات التغير في الملكية بنسبة 95.8% (الجدول رقم (28))

أما إجمالي عدد طلبات التصرف خلال عام 2018م فبلغ 22 طلباً، بانخفاض نسبته 76.6%، مقارنةً بالعام السابق (الجدول رقم (29)).

الجدول رقم (28): عدد إشعارات التملك وإشعارات التغير في الملكية لكبار المساهمين وأعضاء مجالس الإدارات وكبار التنفيذيين

مصدر التبليغ	2017م		2018م[24]	
	التملك	التغير في الملكية	التملك	التغير في الملكية
كبار المساهمين	31	186	2	8
أعضاء مجالس الإدارة وكبار التنفيذيين	512	243	37	10
الإجمالي	543	429	39	18

انخفض عدد الإشعارات الخاصة بالتملك **%92.8**

انخفض عدد إشعارات التغير في الملكية **%95.8**

الجدول رقم (29): طلبات التصرف لمن يمتلك أو له مصلحة في ما نسبته (5%) أو أكثر من أي فئة من فئات الأسهم أو أدوات الدين القابلة للتحويل

بيـع

2017م	2018م	التغير
52	16	%69.2-

رهـن

2017م	2018م	التغير
18	5	%72.2-

تحويـل

2017م	2018م	التغير
24	1	%95.8-

الإجمالي

2017م	2018م	التغير
94	22	%76.6-

23- عُدلت المادة إلى (يُعدّ الإشعار المتعلق بملكية حصص كبيرة (5% أو أكثر) من أي فئة من فئات الأسهم ذات الأحقية بالتصويت أو أدوات الدين القابلة للتحويل من الأمور التي يجب تبليغ السوق بها)، وأصبحت من مهام شركة السوق المالية السعودية (تداول).

24- للربع الأول من عام 2018م فقط.

05

الباب الخامس
الإفصاح والحوكمة في السوق المالية

- الفصل الثاني: الحوكمة

1. تكوين مجالس إدارات الشركات المدرجة
2. اللجان الرئيسية للشركات المُدرجة
3. الجمعيات العامة العادية وغير العادية المنعقدة
4. الزيارات الإشرافية
5. تطوير الالتزام بحوكمة الشركات

• الفصل الثاني: الحوكمة

لتعزيز مبادئ الحوكمة ورفع مستوى الشفافية والإفصاح للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، تتابع الهيئة التزام الشركات بتطبيق أحكام لائحة حوكمة الشركات وفق ما يلي:

ا. تكوين مجالس إدارة الشركات المدرجة

تضمّنت المادة السادسة عشرة من لائحة حوكمة الشركات الشروط الواجبة لتكوين مجالس الإدارة، ومنها:

تناسب عدد أعضائه مع حجم الشركة وطبيعة نشاطها، دون الإخلال بما ورد في الفقرة (أ) من المادة السابعة عشرة من هذه اللائحة، وهو:

1. أن تكون أغلبيته من الأعضاء غير التنفيذيين.
2. أن لا يقل عدد أعضائه المستقلين عن عضوين أو عن ثلث أعضاء المجلس، أيهما أكثر.

ويمثل الأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المستقلون مجتمعين ما نسبته 90.0%من إجمالي مقاعد مجالس الإدارة في الشركات المدرجة في عام 2018م (الجدول رقم (30))، والرسم البياني رقم (2)).

الجدول رقم (30): تكوين مجالس الإدارة في الشركات المدرجة مصنفة بحسب صفة العضوية

صفة العضوية	العدد		نسبة التغير
	2017م	2018م	
الأعضاء غير التنفيذيين[25]	572	648	%13.3
الأعضاء المستقلون[26]	682	705	%3.4
الأعضاء التنفيذيون	136	151	%11.0
الإجمالي	1390	1504	%8.2

الرسم البياني رقم (2): نسب تكوين مجالس الإدارة في الشركات المدرجة بحسب صفة العضوية

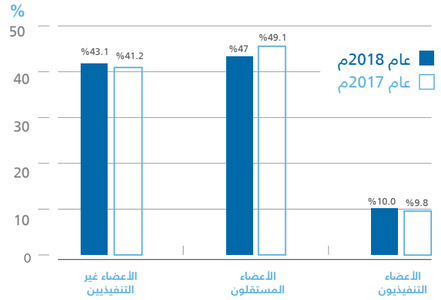

25-العضو غير التنفيذي: هو عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغاً لإدارة الشركة، ولا يشارك في الأعمال اليومية لها.

26-العضو المستقل: هو عضو مجلس إدارة غير تنفيذي يتمتع بالاستقلال التام في مركزه وقراراته، ولا تنطبق عليه أي من عوارض الاستقلال المنصوص عليها في المادة العشرين من لائحة حوكمة الشركات.

2. اللجان الرئيسية للشركات المُدرجة

1-2 لجنة المراجعة

تختص لجنة المراجعة بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها، ووفقاً للمادة الرابعة والخمسين من لائحة حوكمة الشركات المتعلقة بتكوين لجنة المراجعة، تُشكل هذه اللجنة بحسب الآتي:

1. تُشكل بقرار من الجمعية العادية للشركة لجنة المراجعة من المساهمين أو من غيرهم على أن يكون بينهم عضو مستقل على الأقل وأن لا تضم أياً من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، ويجب أن لا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاثة ولا يزيد على خمسة، وأن يكون من بينهم مختص بالشؤون المالية والمحاسبية.
2. يجب أن يكون رئيس لجنة المراجعة عضواً مستقلا (فقرة استرشادية).
3. تصدر الجمعية العامة للشركة – بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة – لائحة عمل لجنة المراجعة على أن تشمل هذه اللائحة ضوابط وإجراءات عمل اللجنة، ومهامها، وقواعد اختيار أعضائها، وكيفية ترشيحهم، ومدة عضويتهم، ومكافآتهم، وآلية تعيين أعضائها بشكل مؤقت في حال شغور أحد مقاعد اللجنة.
4. لا يجوز لمن يعمل أو كان يعمل خلال السنتين الماضيتين في الإدارة التنفيذية أو المالية للشركة، أو لدى مراجع حسابات الشركة، أن يكون عضواً في لجنة المراجعة.

وقد ارتفع عدد مقاعد لجان المراجعة في الشركات المدرجة لعام 2018م بنسبة 2.0% ليصل إلى 622 مقعداً. وحازت مقاعد الأعضاء خارج مجلس الإدارة نسبة 43.7% من إجمالي مقاعد لجان المراجعة (الجدول رقم (31)).

الجدول رقم (31): مقاعد لجان المراجعة في الشركات المدرجة مصنفة بحسب صفة العضوية

صفة العضوية	العدد				نسبة التغير
	2017م	النسبة من الإجمالي	2018م	النسبة من الإجمالي	
غير تنفيذي	116	%19.0	118	%19.0	%1.7
مستقل	234	%38.4	232	%37.3	%0.9-
خارج مجلس الإدارة	260	%42.6	272	%43.7	%4.6
الإجمالي	610	%100	622	%100	%2.0

2-2 لجنة المكافآت

تنص المادة الستون من لائحة حوكمة الشركات المتعلقة بتشكيل لجنة المكافآت على ما يلي:

1. تشكل بقرار من مجلس إدارة الشركة لجنة تسمى (لجنة المكافآت) من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذين، على أن يكون من بينهم عضو مستقل على الأقل.
2. تصدر الجمعية العامة للشركة - بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة-لائحة عمل لجنة المكافآت، على أن تشمل هذه اللائحة ضوابط وإجراءات عمل اللجنة، ومهامها، وقواعد اختيار أعضائها، ومدة عضويتهم، ومكافآتهم.

3-2 لجنة الترشيحات

تنص المادة الرابعة والستون من لائحة حوكمة الشركات المتعلقة بتشكيل لجنة الترشيحات على ما يلي:

1. تشكّل بقرار من مجلس إدارة الشركة لجنة تسمى (لجنة الترشيحات) من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على أن يكون من بينهم عضو مستقل على الأقل.
2. تصدر الجمعية العامة للشركة-بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة – لائحة عمل لجنة الترشيحات، على أن تشمل هذه اللائحة ضوابط وإجراءات عمل اللجنة، ومهامها، وقواعد اختيار أعضائها، ومدة عضويتهم، ومكافآتهم.

ويجوز للشركة دمج لجنتي المكافآت والترشيحات في لجنة واحدة تسمى لجنة المكافآت والترشيحات بحسب ما نصت عليه لائحة حوكمة الشركات.

ارتفع بنهاية عام 2018م عدد مقاعد لجان المكافآت والترشيحات في الشركات المدرجة إلى 622 مقعداً، وشغل الأعضاء المستقلون العدد الأكبر من المقاعد بنسبة 54% من إجمالي عددها (الجدول رقم (32)).

الجدول رقم (32): مقاعد لجان المكافآت والترشيحات في الشركات المدرجة مصنفة بحسب صفة العضوية

صفة العضوية	العدد				نسبة التغير
	2017م	النسبة من الإجمالي	2018م	النسبة من الإجمالي	
غير تنفيذي	213	%34.9	221	%35.5	%3.8
مستقل	316	%51.8	336	%54.0	%6.3
تنفيذي	30	%4.9	13	%2.1	%56.7-
خارج مجلس الإدارة	51	%8.4	52	%8.4	%2.0.
الإجمالي	610	%100	622	%100	%2.0

3. الجمعيات العامة العادية وغير العادية المنعقدة

بناءً على ما صدر في لائحة حوكمة الشركات الجديدة، تنص المادة العاشرة على الآتي:

تختص الجمعيات العامة للمساهمين بجميع الأمور المتعلقة بالشركة، وتمثل الجمعية العامة المنعقدة وفقاً للإجراءات النظامية جميع المساهمين في ممارسة اختصاصاتهم المتعلقة بالشركة، وتؤدي دورها وفقاً لأحكام نظام الشركات ولوائحه التنفيذية ونظام الشركة الأساسي.

وبلغ إجمالي ما عُقد من جمعيات عامة عادية وغير عادية 281 اجتماعاً خلال عام 2018م (الجدول رقم (33)). وقد بلغ بلغ متوسط نسب إجمالي النصاب الحاضر 47% خلال عام 2018م بارتفاع قدره 2% مقارنة بعام 2017م، وذلك نتيجة لزيادة نسبة عدد المصوتين آلياً من إجمالي المصوتين.

الجدول رقم (33): الجمعيات العامة العادية وغير العادية المنعقدة في عام 2018م

نوع الجمعية	العدد
الجمعيات العامة العادية التي انعقدت من الاجتماع الأول	19
الجمعيات العامة العادية التي انعقدت من الاجتماع الثاني	168
الجمعيات العامة غير العادية التي انعقدت من الاجتماع الأول	9
الجمعيات العامة غير العادية التي انعقدت من الاجتماع الثاني	72
الجمعيات العامة غير العادية التي انعقدت من الاجتماع الثالث	13
أجمالي ما عُقد من اجتماعات	281

4. الزيارات الإشرافية

نفذت الهيئة خلال عام 2018م زيارة إشرافية واحدة، اتبعت فيها الإجراءات والخطوات اللازمة للتحقق من مدى الالتزام بالمتطلبات النظامية. وتقوم الهيئة بهذه الزيارات عند الحاجة إلى رفع مستوى الوعي ودعم التواصل مع مجالس إدارات الشركات لتحقيق أعلى مستوى من الالتزام بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية والأنظمة ذات العلاقة، ويُطلع على وضع الشركة الحالي وتشجيعها على تطبيق أفضل الممارسات، والتأكد من أن مجلس الإدارة لديه السياسات والإجراءات الكفيلة بتحقيق أعلى مستوى من الالتزام والآلية لمتابعة تنفيذها.

5. تطوير الالتزام بحوكمة الشركات

تحقيقاً للأهداف الرامية إلى تطوير الالتزام بلائحة حوكمة الشركات، وزيادة الوعي بها وتطوير ممارساتها لدى الشركات المدرجة والأطراف ذات العلاقة بالسوق المالية، حرصت الهيئة على المشاركة في عدة محافل دولية ومحلية، وعقدت عدة ندوات وورش عمل خلال عام 2018م، تمثلت في الآتي:

محاضرة - مؤتمر - ورشة العمل - الندوة	العنوان	العدد	المدينة - المحافظة
محاضرة	محاضرة توعوية عن" حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية" لطلاب وطالبات الجامعات في مختلف مناطق المملكة	3	الرياض، الدمام، جدة
اجتماع	الاجتماع 35 للجنة حوكمة الشركات لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	1	باريس
ورشة عمل	ورشة عمل "حوكمة الشركات التي يساهم فيها صندوق الاستثمارات العامة"	1	الرياض
ورشة عمل	ورشة عمل "أفضل الممارسات في مجال علاقات المستثمرين"	1	الرياض
مؤتمر	المؤتمر السنوي لجمعية الشرق الأوسط لعلاقات المستثمرين	1	دبي
ورشة عمل	ورشة عمل علاقات المستثمرين لدى الشركات المدرجة	1	الرياض
مؤتمر	المؤتمر السنوي السابع للمراجعة الداخلية	1	الرياض
ندوة	ندوة العضو المستقل وحوكمة الشركات	1	الرياض
ورشة عمل	أهم الإصلاحات التنظيمية لتحسين بيئة الأعمال في المملكة – لجنة تيسير	1	الرياض
ورشة عمل	أهم الإصلاحات التنظيمية لتحسين بيئة الأعمال في المملكة – لجنة تيسير	1	الدمام
ندوة	مقدمة إلى قوانين السوق المالية السعودية – أكاديمية هيئة السوق المالية	1	الرياض
اجتماع	اجتماع مجموعة عمل حوكمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	1	لشبونه
ورشة عمل	تقديم الدعم بعد الإدراج في السوق المالية السعودية – السوق المالية السعودية "تداول"	1	الرياض
ندوة	حلقة عمل أمين السر في مجلس الإدارة	1	الرياض
ندوة	جلسة نقاش تحفيز الاستدامة في القطاع الخاص	1	الرياض
ورشة عمل	ورشة عمل حوكمة الشركات في القطاع الصناعي	1	الرياض
ورشة عمل	ورشة عمل للشركات حديثة الإدراج	1	الرياض

06

الباب السادس
حماية المستثمرين

- **الفصل الأول: الرقابة**

1. الرقابة على التداولات
2. الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأسمالها

1. الرقابة على التداولات

تجري الرقابة على التداولات وفق المراحل التالية:

تحليل التداولات والتنبيهات الصادرة عن النظام الرقابي الإلكتروني بخصوص الممارسات والتعاملات اليومية. وفي حال وجود اش تباه في وقوع سلوك غير ملائم، يُرسَل تنبيه رقابي.

إجراء بحث في التداولات والتعاملات اليومية وتحليل لبيانات السوق ومراجعة الأوامر والصفقات المنفذة المشتبه في مخالفتها الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها.

إحالة أي اشتباه في مخالفة الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها إلى الإدارة المعنية بمخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها للتحري والتحقق وإصدار القرارات اللازمة حياله

وقد بلغ عدد:

36,111 تنبيه — تنبيهات نظام الرقابة على التداولات بنهاية عام 2018م

77 استفسار — الاستفسارات الرقابية في عام 2018م

616 بحث مكثف — عمليات البحث المكثف للتداولات المشتبه في مخالفتها الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها.

13 اشتباه — حالات الاشتباه في مخالفة خلال عام 2018م

ويمكن عكس أبرز تطورات الرقابة على التداولات والتعاملات لعامي 2017م و2018م على النحو الآتي:

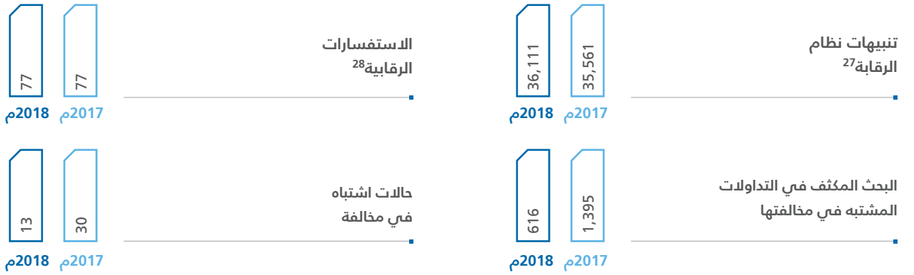

27- المقصود بتنبيهات نظام الرقابة الإشعارات الصادرة عن النظام الرقابي الآلي بوجود اشتباه مخالفة في تداول ورقة مالية.
28- تم تغيير المسمى من التنبيهات الرقابية إلى الاستفسارات الرقابية .

ويُشير تصنيف عمليات البحث المكثف لحالات الاشتباه في مخالفة الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها في عام 2018م بحسب مصدر البحث إلى تنفيذ الهيئة:

156 عملية — بحث مكثف مصدرها مراقبة السوق

460 عملية — بحث مصدرها تنبيهات نظام الرقابة

الجدول رقم (34): عمليات البحث المكثف للتداولات والتعاملات المشتبه في مخالفتها الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفة بحسب مصدر البحث

مصادر البحث المكثف	2017م		2018م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
مراقبة السوق[29]	713	%51.1	156	%25.3	%78.1-
تنبيه[30]	682	%48.9	460	%74.7	%32.6-
الإجمالي	1,395	%100	616	%100	%55.8-

2. الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% أكثر من رأس مالها

في عام 2017م بَدأ العمل بالإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها في ضوء نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/3) وتاريخ 1437/1/28هـ.

وقد بلغ عدد الشركات المدرجة التي وصلت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها 16 شركة عام 2018م[31] (الجدول رقم (35)).

الجدول رقم (35): الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها عام 2018م[32]

نسبة الخسائر المتراكمة	العدد
الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر وبما يقل عن 35% من رأس مالها	7
الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة 35% فأكثر وبما يقل عن 50% من رأس مالها	8
الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة 50% فأكثر من رأس مالها	1
الإجمالي	16

29-المقصود بـ "مراقبة السوق" : رصد الاشتباهات من قبل موظف وحدة مراقبة السوق عن طريق متابعة التداولات في السوق المالية بشكل مباشر وتحليلها.
30- المقصود بـ "التنبيه" : الاشتباه الذي يُرصد عن طريق صدور إشارة من النظام الرقابي "SMARTS" إلى وجود تداولات غير اعتيادية.
31- استناداً إلى تعديل المادة الرابعة والستين من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادر بقرار مجلس الهيئة رقم3-45-2018 وتاريخ 1439\8\7هـ الموافق 2018\4\23م، فإن الفقرة (أ) تنص على الآتي:
"على المصدر الإفصاح عن قوائمه المالية السنوية وقوائمه المالية الأولية للربع الأول والثاني والثالث من السنة المالية له للهيئة والجمهور فور الموافقة عليها وقبل نشرها للمساهمين أو الغير". وعليه، تنص الفقرة (د) على "يجب على المصدر إعداد قوائمه المالية السنوية ومراجعتها وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وأن يفصح عنها للجمهور خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من نهاية الفترة المالية السنوية التي تشملها تلك القوائم. ويجب على المصدر أن يفصح عن هذه القوائم المالية خلال مدة لا تقل عن (21) يوماً تقويمياً قبل تاريخ انعقاد الجمعية العامة السنوية للمُصدر".
32- بحسب القوائم المالية للشركات المدرجة المنشورة في الموقع الإلكتروني لشركة (تداول)، بتاريخ 30 سبتمبر 2018م.

06

الباب السادس
حماية المستثمرين

- **الفصل الثاني: شكاوى وبلاغات المستثمرين ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها**

1. بلاغات وشكاوى المستثمرين
2. معالجة شكاوى المستثمرين
3. مباشرة الإجراءات في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها
4. تصنيف قضايا مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

1. بلاغات وشكاوى المستثمرين

تدرك الهيئة الدور المهم المناط بها لحماية المستثمرين في السوق المالية، لذا تولت مهمة تلقي البلاغات وكذلك شكاوى المستثمرين عن حالات الاشتباه في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها. وقد وفرت الهيئة العديد من القنوات الرسمية لاستقبال البلاغات والشكاوى، منها "تطبيق حماية المستثمر" على الأجهزة الذكية، إذ أطلقت الهيئة عام 2018م تطبيق " حماية المستثمر" على الأجهزة الذكية والذي يختص باستقبال البلاغات والشكاوى التي تقع تحت اختصاص الهيئة،

ويهدف التطبيق إلى تطوير اجراءات الشكاوى والبلاغات، وذلك بتمكين المستخدمين من تقديم بلاغ أو شكوى ومتابعته بكل يسر وسهولة وسرية تامة، وتسعى الهيئة من خلال اطلاق التطبيق إلى تحقيق الآتي:

- تسهيل إجراءات البلاغات و الشكاوى.
- تعزيز إجراءات الهيئة تجاه الممارسات الغير نظامية في السوق المالية.
- جعل المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية وأفراد المجتمع جزءاً مهماً في المشاركة بتطوير السوق المالية وزيادة الثقة بها.

والشكل أدناه يوضح القنوات الرسمية لاستقبال البلاغات والشكاوى:

قنوات استقبال البلاغات والشكاوى

إدارة حماية المستثمر
الرياض
طريق الملك فهد
مقر هيئة السوق المالية

البريد السعودي
ص.ب 87171
الرياض 11642

تطبيق حماية المستثمر على الأجهزة الذكية
تحميل التطبيق

موقع الهيئة على شبكة الانترنت
www.cma.org.sa

البريد الإلكتروني
(للبلاغات فقط)
Violation.Reports@cma.org.sa

1-1 البلاغات

نتيجة لإضافة قنوات جديدة لاستقبال البلاغات ومنها تطبيق حماية المستثمر، أصبح من اليسير رفع البلاغات من قبل المتعاملين في السوق المالية، كما يشير ارتفاع عدد البلاغات في الجدول رقم (36) إذ ارتفع عدد البلاغات الواردة إلى الهيئة في 2018م إلى 477 بلاغ مقارنة بـ 221 بلاغ في عام 2017م، حيث ارتفع عدد البلاغات المتعلقة بممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص إلى 266 بلاغ، ممثلة النسبة الأكبر من إجمالي البلاغات عام 2018م، وارتفع عدد البلاغات المتعلقة بحوكمة الشركات، والقوائم المالية، وسلوكيات السوق و أعمال مؤسسات السوق إلى 120، و24 ، و45 ، و13 بلاغ على التوالي عام 2018م، بينما انخفض عدد البلاغات المتعلقة بالمنتجات الاستثمارية والطرح إلى 9 بلاغات مقارنة بـ 15 بلاغ في عام 2017م (الرسم البياني (3)).

الجدول رقم (36): عدد البلاغات المتسلمة مصنفة بحسب موضوعاتها

	2017م	2018م	التغير
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	123	266	%116.3
حوكمة الشركات	46	120	%160.9
سلوكيات السوق	16	45	%181.3
أعمال مؤسسات السوق	7	13	%85.7
القوائم المالية	14	24	%71.4
المنتجات الاستثمارية والطرح	15	9	%-40.0
الإجمالي	221	477	%115.8

الرسم البياني رقم (3): نسب البلاغات مصنفة بحسب موضوعاتها

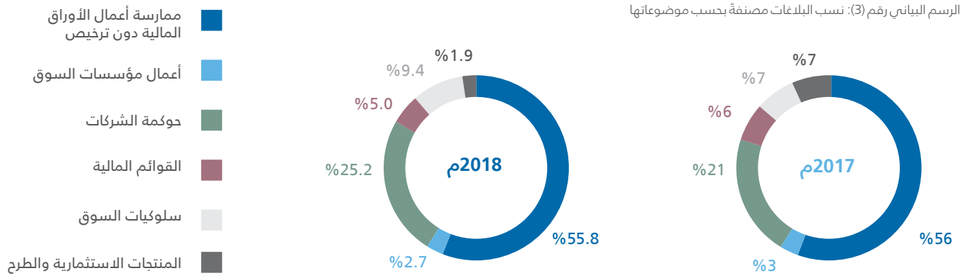

وبالنظر إلى تصنيف تلك البلاغات بحسب المبلّغ عنهم، يشير الجدول رقم (37) إلى ارتفاع عدد البلاغات المبلغة عن الأشخاص المرخص لهم والشركات المدرجة والأفراد في عام 2018م إلى 32, و113 , و59 بلاغ على التوالي، وكذلك ارتفاع عدد البلاغات المبلغة عن الشركات غير مدرجة أو شركات مؤسسات وهمية أو غير مرخص لها تمارس أعمال الأوراق المالية بنسبة 84.4% عما كانت عليه عام 2017م، في حين انخفض عدد البلاغات عن شركة السوق المالية (تداول) إلى بلاغين مقارنة بـ 11 بلاغ في عام 2017م.

الجدول رقم (37): عدد البلاغات مصنفة بحسب المبلّغ عليه

	2018م	2017م
الأشخاص المرخص لهم	32	11
الشركات المدرجة	113	33
أفراد	59	19
شركة السوق المالية (تداول)	2	11
شركات غير مدرجة أو شركات مؤسسات وهمية أو غير مرخص لها تمارس أعمال الأوراق المالية	271	147
الإجمالي	477	221

2-1 الشكاوى

بلغ إجمالي عدد الشكاوى المتسلمة 2555 شكوى في عام 2018م، بارتفاع نسبته 49.5% عن العام السابق، وقد مثلت الشكاوى المتعلقة بـ "بممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص" النسبة الكبرى من إجمالي عدد الشكاوى المتسلمة، تلتها الشكاوى المتعلقة بـ " المحافظ الاستثمارية" في عام 2018م (الجدول رقم (38)).

الجدول رقم (38):عدد الشكاوى المتسلمة مصنفة بحسب موضوعاتها

	2018م	2017م	التغير
الاتفاقيات والعقود بين المستثمرين والوسطاء	35	23	%52.2
الخدمات المقدمة من الاشخاص المرخص لهم	70	77	%9.1-
المحافظ الاستثمارية	346	137	%152.6
حوكمة الشركات	441	690	%36.1-
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	566	140	%304.3
شكاوى خارجة عن اختصاص هيئة السوق المالية	69	72	%4.2-
الاكتتابات العامة وحقوق الأولوية	144	160	%10.0-
الصناديق الاستثمارية	202	146	%38.4
تنفيذ صفقات الأوراق المالية	87	53	%64.2
صرف أرباح الشركات المدرجة	277	77	%259.7
طلبات التعويض المتعلقة بمخالفات النظام واللوائح التنفيذية	318	134	%173.3
الإجمالي	2,555	1,709	%49.5

من جهة أخرى يلاحظ عند تصنيف الشكاوى المتسلمة بحسب المشتكى عليه ارتفاع عدد الشكاوى المقدمة ضد الشركات المدرجة، إذ شكلت النسبة الكبرى من إجمالي عدد الشكاوى المتسلمة بنسبة 41.4% خلال عام 2018م (الجدول رقم (39)، والرسم البياني (4)).

الجدول رقم (39): عدد الشكاوى مصنفة بحسب المشتكى عليه

	2017م	2018م	التغير
الأشخاص المرخص لهم	484	747	%54.3
الشركات المدرجة	913	1,057	%15.8
أفراد	114	190	%66.7
هيئة السوق المالية	24	39	%62.5
مؤسسة/شركة غير مدرجة	174	522	%200.0
الإجمالي	1,709	2,555	%49.5

الرسم البياني رقم (4): نسب الشكاوى مصنفة بحسب المشتكى عليه

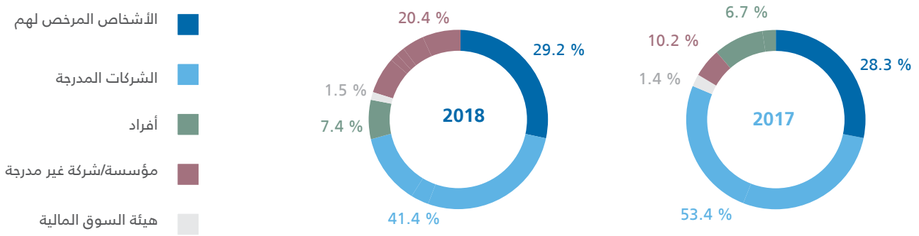

2. معالجة شكاوى المستثمرين

بلغ عدد الشكاوى التي سُويّت في عام 2018م إلى 1643 شكوى، وقد شهدت نسبة الشكاوى تحت الدراسة انخفاضاً ملحوظاً إذ بلغت 271 شكوى في عام 2018م مقارنة بـ 493 شكوى في العام 2017م. (الجدول رقم (40)، والرسم البياني رقم (5)).

الجدول رقم (40): حالات الشكاوى التي عالجتها الهيئة

	2017م	2018م	التغير
تحت الدراسة	493	271	%-45.0
سُوّيت	763	1,643	%115.0
إخطار المشتكي للتوجه إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية	453	641	%42.0
الإجمالي	1,709	2,555	%50.0

الرسم البياني رقم (5): نسب حالات الشكاوى التي عالجتها الهيئة

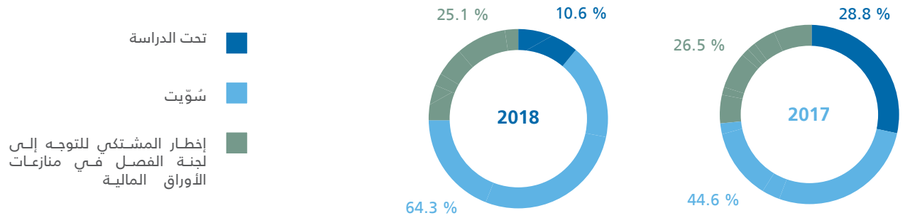

3. مباشرة الإجراءات في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

أنهت الهيئة الإجراءات اللازمة في 178 قضية من أصل 251 قضية خلال عام 2018م، تمثل نسبة 70.9% من إجمالي القضايا الواردة للاشتباه في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها. ويشار بشكل عام إلى ارتفاع عدد القضايا في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها خلال عام 2018م بنسبة 4.6% كما هو موضح في (الجدول رقم (41)، والرسم البياني رقم (6)).

الجدول رقم (41): مباشرة الإجراءات في قضايا مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها (العدد)

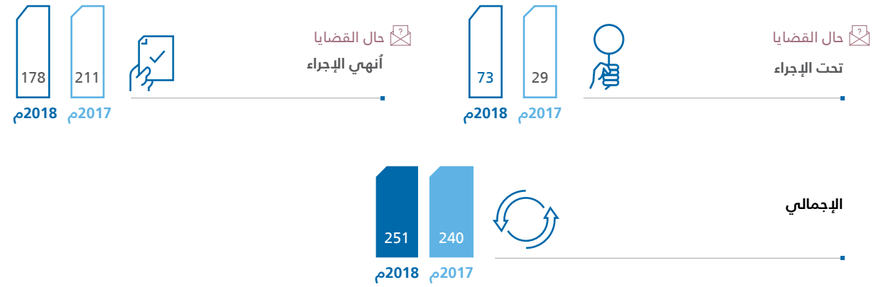

الرسم البياني رقم (6): نسب مباشرة الإجراءات في القضايا الواردة في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

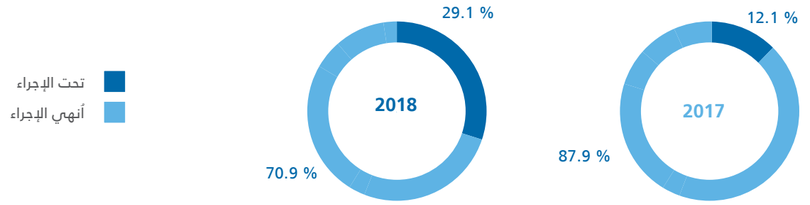

4. تصنيف قضايا مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

1-4 قضايا المخالفات الواردة

سجل إجمالي قضايا المخالفات الواردة المتعلقة بالأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها ارتفاعاً خلال عام 2018م بنسبة 24.6% مقارنةً بالعام 2017م، وشهدت معظم أنواع لقضايا الواردة ارتفاعاً بنسب متفاوتة (الجدول رقم (42)).

2-4 قضايا مخالفات أنهيت الإجراءات فيها

سجل إجمالي قضايا المخالفات التي أنهيت الإجراءات فيها المتعلقة بمخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها انخفاضاً في نهاية عام 2018م بنسبة 15.6% مقارنةً بالعام 2017م وشهدت معظم القضايا المنتهية إجراءاتها ارتفاعاً بنسب مختلفة (الجدول رقم (42)).

الجدول رقم (42): عدد قضايا المخالفات الواردة والمنتهية الإجراءات فيها المتعلقة بمخالفات نظام السوق المالية ونظام الشركات ولوائحهما التنفيذية مصنفة بحسب نوع المخالفة

نوع المخالفة	الواردة		أنهيت الإجراءات فيها[33]	
	2017م	2018م	2017م	2018م
تلاعب وتضليل/ سلوكيات السوق	14	6	15	18
إفصاح	1	48	5	21
تداول بناءً على معلومة داخلية	17	7	28	0
لائحة الأشخاص المرخص لهم[34]	10	25	20	22
تغير في نسب تملك/تصرف من دون إشعار الهيئة	0	0	0	0
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص من الهيئة	3	13	1	11
قرارات مجلس الهيئة	1	15	2	14
لائحة طرح الأوراق المالية	0	8	1	6
قواعد التسجيل والإدراج	8	32	6	25
تداول خلال فترة الحظر	0	17	0	16
لائحة حوكمة الشركات	8	10	12	10
لائحة صناديق الاستثمار/العقاري	34	7	36	6
قواعد الكفاية المالية	0	4	0	2
لائحة الاندماج والاستحواذ	1	0	1	0
تعاميم الهيئة / سلوك الأشخاص المرخص لهم	4	16	6	16
نظام الشركات	78	9	78	6
نظام مكافحة غسل الأموال	-	6	-	5
الإجمالي	**179**	**223**	**211**	**178**

33- تشمل قضايا لأعوام سابقة.
34- يُقصد بها المخالفات التي وجدت أثناء الزيارات التفتيشية على الأشخاص المرخص لهم للتأكد من مدى التزامهم بأحكام لائحة الأشخاص المرخص لهم، وقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وغيرها.

06

الباب السادس
حماية المستثمرين

- **الفصل الثالث: الادعاء والعقوبات والأحكام الجزائية للمخالفات**

1. القضايا القائمة المنظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها
2. القضايا القائمة المنظورة لدى الجهات القضائية الأخرى المقامة من الهيئة أو ضدها
3. اللوائح والمذكرات الجوابية في القضايا المنظورة المقامة من الهيئة أو ضدها
4. عدد الدعاوى المقامة من الهيئة أو ضدها المنتهية بأحكام نهائية
5. متابعة تنفيذ قرارات العقوبات
6. تصنيف قرارات العقوبات ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها
7. الغرامات والجزاءات المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

1. القضايا القائمة المنظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها

انخفض إجمالي عدد القضايا القائمة المنظورة لدى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها بنهاية عام 2018م بنسبة 37.5%؛ إذ لم تسجل لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية أي قضية لعدة أنواع من القضايا، وانخفض عدد الأنواع الأخرى (الجدول رقم (43)).

أما عدد القضايا القائمة المنظورة لدى لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها بنهاية عام 2018م فبلغ عددها 6 قضايا. ويلاحظ انخفاض عدد قضايا مخالفات التلاعب والتضليل والدعاوى المقامة ضد قرارات مجلس هيئة السوق المالية ومخالفة لائحة حوكمة الشركات بنسبة 80% و62.5% و50% على التوالي مقارنةً بعام 2017م (الجدول رقم (43)).

الجدول رقم (43): عدد القضايا القائمة المنظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها

نوع القضية	لجنة الفصل			لجنة الاستئناف		
	2017م	2018م	نسبة التغير	2017م	2018م	نسبة التغير
التلاعب والتضليل	0	0	_	5	1	-80.0%
تداولات بناءً على معلومة داخلية	0	0	_	0	0	_
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	0	1	_	0	0	_
مخالفة قواعد التسجيل والإدراج	2	2	0.0%	0	0	_
مخالفة لائحة الأشخاص المرخص لهم	1	1	0.0%	1	1	0.0%
مخالفة لائحة حوكمة الشركات	1	0	-100.0%	2	1	-50.0%
مخالفة إفصاح	0	0	_	0	0	_
مخالفات أخرى للائحة سلوكيات السوق	0	0	_	0	0	_
مخالفة طرح الأوراق المالية دون ترخيص	0	0	_	0	0	_
الدعاوى المقامة ضد قرارات مجلس هيئة السوق المالية	4	1	-75.0%	8	3	-62.5%
الإجمالي	**8**	**5**	**-37.5%**	**16**	**6**	**-62.5%**

وقد بلغ عدد القضايا التي أحالتها الهيئة إلى النيابة العامة منذ صدور الأمر السامي رقم (4690) وتاريخ 1435/2/6هـ القاضي بنقل اختصاصات الجهات واللجان المتعلقة بالتحقيق والادعاء في الجرائم الجنائية إلى النيابة العامة 114 قضية حتى نهاية عام 2018م.

2. القضايا القائمة المنظورة لدى الجهات القضائية الأخرى المقامة من الهيئة أو ضدها

ارتفع عدد القضايا القائمة المنظورة لدى الجهات القضائية الأخرى المقامة من الهيئة أو ضدها إلى 3 قضايا في 2018م؛ إذ استقر عدد القضايا العمالية لدى الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية عند قضية واحدة، في حين ارتفع عدد القضايا الإدارية لدى المحكمة الإدارية، وعدد قضايا التنفيذ لدى محاكم التنفيذ التابعة لوزارة العدل إلى قضية واحدة في عام 2018م (الجدول رقم (44)).

الجدول رقم (44): عدد القضايا القائمة المنظورة لدى الجهات القضائية الأخرى المقامة من الهيئة أو ضدها

الجهة القضائية	2017م		2018م	
	نوع الدعوى	عدد القضايا	نوع الدعوى	عدد القضايا
الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية	عمالية	1	عمالية	1
المحكمة الإدارية التابعة لديوان المظالم	إدارية	-	إدارية	1
محاكم التنفيذ التابعة لوزارة العدل	تنفيذ	-	تنفيذ	1
الإجمالي	**-**	**1**	**-**	**3**

3. اللوائح والمذكرات الجوابية في القضايا المنظورة المقامة من الهيئة أو ضدها

انخفض إجمالي عدد لوائح الادعاء والمذكرات والتظلمات في القضايا المنظورة المقامة من الهيئة أو ضدها إلى 60 لائحة/مذكرة/تظلماً خلال عام 2018م، وقد ارتفع عدد لوائح الدعاوى والمذكرات الجوابية في القضايا المقامة من الهيئة إلى 24، وانخفض عدد مذكرات جوابية في القضايا المقامة ضد الهيئة ومذكرات استئناف قرارات لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية إلى 18و7 على التوالي (الجدول رقم (45)).

الجدول رقم (45): عدد اللوائح والمذكرات والتظلمات في القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها

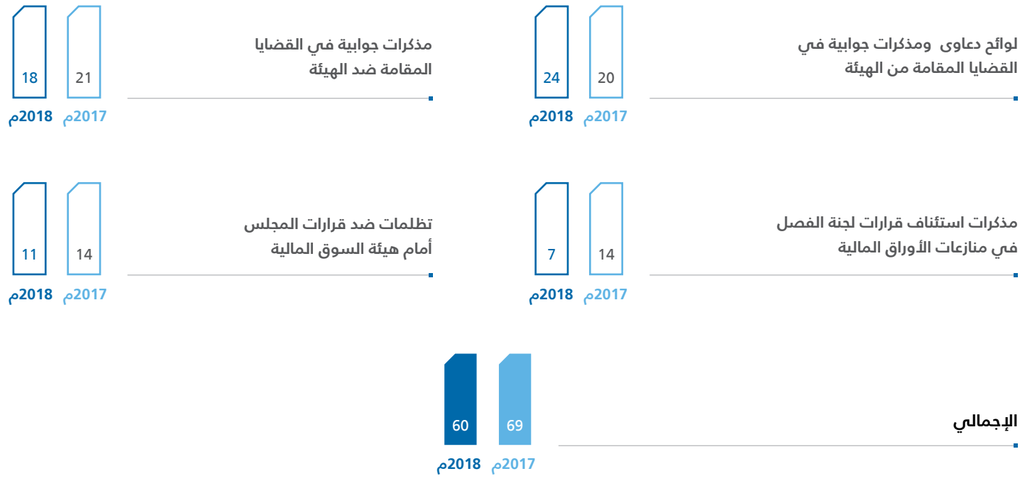

4. عدد الدعاوى المقامة من الهيئة أو ضدها المنتهية بأحكام نهائية

بلغ عدد الدعاوى المقامة من الهيئة أو ضدها المنتهية بأحكام نهائية لصالح الهيئة 20 دعوى خلال عام 2018م، في حين بلغ عدد الدعاوى المقامة من الهيئة أو ضدها وانتهت بأحكام نهائية ضد الهيئة 4 دعاوى خلال عام 2018م (الجدول رقم (46)).

الجدول رقم (46): عدد الدعاوى المقامة من الهيئة أو ضدها المنتهية بأحكام نهائية

حال الدعوى	2017م			2018م		
	مقامة من الهيئة	مقامة ضد الهيئة	الإجمالي	مقامة من الهيئة	مقامة ضد الهيئة	الإجمالي
انتهت بحكم نهائي لصالح الهيئة	17	21	38	5	15	20
انتهت بحكم نهائي ضد الهيئة	1	0	1	0	4	4
انتهت بحكم نهائي بعدم الاختصاص	1	0	1	0	1	1

5. متابعة تنفيذ قرارات العقوبات

أصدر مجلس الهيئة 98 قرار عقوبة خلال عام 2018م بانخفاض نسبته 32.4% مقارنة بعام 2017م، فيما أصدرت لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية 31 قرار عقوبة بانخفاض نسبته 6.1% مقارنة بعام 2017م. ونفذت الهيئة خلال عام 2018م ما نسبته 90.8% و 77.4% من قرارات العقوبة الصادرة عن مجلس الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية على الترتيب (الرسم البياني رقم (7)، والجدول رقم (47)).

الرسم البياني رقم (7): قرارات العقوبات ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفة بحسب مصدرها

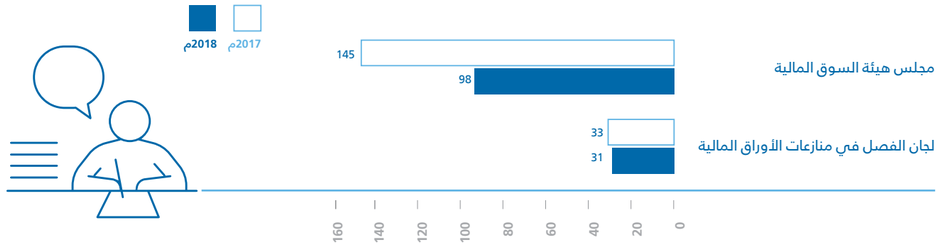

الجدول رقم (47): نسبة التنفيذ لقرارات العقوبات ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفة بحسب مصدرها عام 2018م

مصدر القرار	العدد	المُنفَّذ	نسبة المُنفَّذ
مجلس هيئة السوق المالية	98	89	%90.8
لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية	31	24	%77.4
الإجمالي	**129**	**113**	**%87.6**

6. تصنيف قرارات العقوبات ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

أصدر مجلس الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية 129 قرار عقوبة ضد 249 مخالفاً، منهم 141 مخالفاً من المستثمرين و 42 من كبار التنفيذيين خلال عام 2018م.

ونفذت 210 عقوبة ضد مختلف المخالفين، وتجري متابعة تنفيذ البقية (الجدول رقم (48)).

الجدول رقم (48): نسبة التنفيذ لقرارات العقوبات ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفة بحسب نوع المخالف عام 2018م

نوع المخالف	العدد	المُنفَّذ	نسبة المُنفَّذ
مستثمر	141	109	%77.3
شخص مرخص له/ شخص مسجل	30	26	%86.7
شركات مدرجة	36	33	%91.7
كبار تنفيذيين	42	42	%100.0
الإجمالي	**249**	**210**	**%84.3**

يعرض الجدول رقم (49) عدد المخالفات التي ترتبت عليها عقوبات ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفةً بحسب نوع المخالفة لعام 2018م، ويبين تنفيذ 84.3% من إجمالي العقوبات على المخالفات خلال عام 2018م. وتأتي مخالفة «تلاعب وتضليل» في المرتبة الأولى من حيث العدد؛ إذ بلغت 110 مخالفة، نُفذت العقوبات لما نسبته 75.5% منها، ويجري تنفيذ المتبقي وبلغت مخالفة «تداول بناءً على معلومة داخلية» و«قرارات أو تعاميم مجلس الهيئة» و«لائحة حوكمة الشركات» 18 مخالفة لكل منها، ونُفذ منها مانسبته 94.4%، و100.0%، و100.0% على التوالي، ويجري العمل على تنفيذ المتبقي.

الجدول رقم (49): نسبة التنفيذ للمخالفات التي رُتب عليها عقوبات ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفةً بحسب نوع المخالفة لعام 2018م

نوع المخالفة	العدد	المُنفَّذ	نسبة المُنفَّذ
تلاعب وتضليل	110	83	%75.5
إفصاح	12	12	%100.0
تداول بناءً على معلومة داخلية	18	17	%94.4
لائحة الأشخاص المرخص لهم	10	7	%70.0
تغير في نسب تملك/تصرف من دون إشعار الهيئة	3	3	%100.0
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص من الهيئة	13	10	%76.9
قرارات أو تعاميم مجلس الهيئة	18	18	%100.0
لائحة طرح الأوراق المالية	0	0	%0.0
قواعد التسجيل والإدراج	4	4	%100.0
تداول خلال فترة الحظر	14	13	%92.9
لائحة حوكمة الشركات	18	18	%100.0
لائحة الصناديق الاستثمارية/العقارية	5	4	%80.0
قواعد الكفاية المالية	2	2	%100.0
لائحة الاندماج والاستحواذ	0	0	%0.0
نظام الشركات	7	6	%85.7
قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	8	8	%100.0
نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	1	1	%100.0
قواعد طرح الأوراق المالية	6	4	%66.7
الإجمالي	**249**	**210**	**%84.3**

بلغ عدد العقوبات الصادرة عن المجلس ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية 256 عقوبة في عام 2018م مقارنة ب 254 عقوبة عن عام 2017م أي بانخفاض 7.0% عن العام السابق وشكلت الغرامات المالية في عام 2018م المرتبة الأولى بين العقوبات الصادرة عن المجلس ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية؛ إذ بلغت 155 عقوبة (الجدول رقم (50)).

الجدول رقم (50): العقوبات الصادرة عن المجلس ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع العقوبة

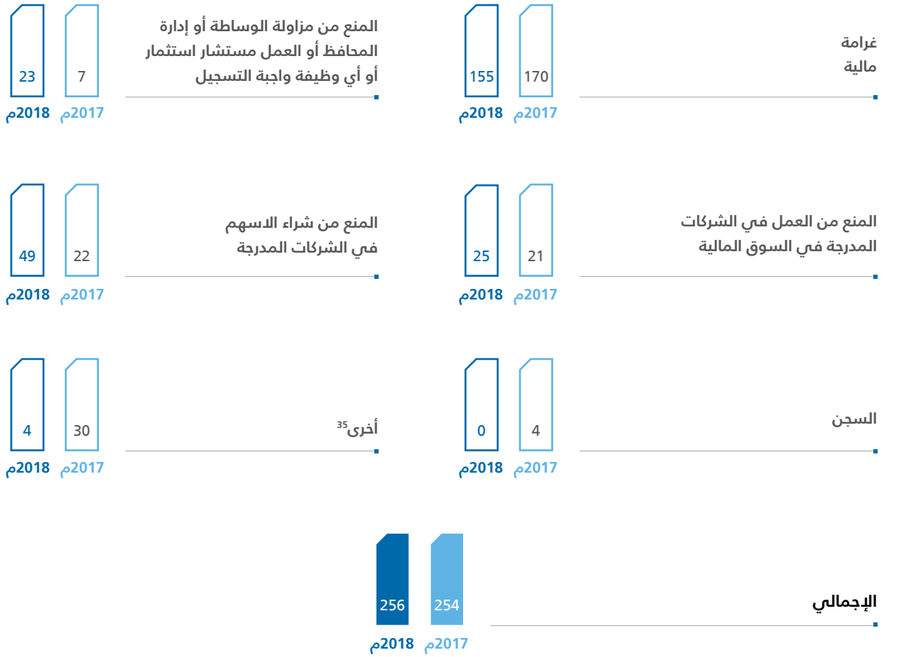

35-تشمل عقوبات إدارية واحترازية.

7. الغرامات والجزاءات المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

بلغ إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية الصادرة عن مجلس الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها خلال عام 2018م نحو 395 مليون ريال، حُصّل منها نحو 373 مليون ريال بنسبة 94.5%، وتشكل الغرامات والجزاءات المالية على مخالفات تداول بناءً على معلومة داخلية المرتبة الأولى؛ إذ بلغت قيمتها 325 مليون ريال، بنسبة تقارب 82.3% من إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية، حُصّل منها نحو 324 مليون ريال (الجدول رقم (51)).

الجدول رقم (51): إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية المفروضة بقرارات صادرة عن الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفة بحسب نوع المخالفة لعام 2018م

نوع المخالفة	إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية المفروضة بقرارات صادرة من 1\1\2018م حتى 2018/12/31م (ريال)	إجمالي المبالغ المحصلة عام 2018م إنفاذاً للقرارات الصادرة من 1\1\2018م حتى 2018/12/31م (ريال)	نسبة المبلغ المحصل من إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات
تلاعب وتضليل	62,569,778	41,680,818	%66.6
إفصاح	200,000	200,000	%100.0
تداول بناءً على معلومة داخلية	325,222,919	324,900,510	%99.9
لائحة الأشخاص المرخص لهم	420,000	240,000	%57.1
تغير في نسب تملك/تصرف من دون إشعار الهيئة	0	0	-
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص من الهيئة	100,000	100,000	%100.0
قرارات أو تعاميم مجلس الهيئة	50,000	50,000	%100.0
لائحة طرح الأوراق المالية	0	0	-
قواعد التسجيل والإدراج	220,000	220,000	%100.0
تداول خلال فترة الحظر	680,000	560,000	%82.4
لائحة حوكمة الشركات	5,000,000	5,000,000	%100.0
لائحة الصناديق الاستثمارية/العقارية	80,000	60,000	%75.0
قواعد الكفاية المالية	50,000	50,000	%100.0
لائحة الاندماج والاستحواذ	0	0	-
نظام الشركات	170,000	70,000	%41.2
قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	370,000	370,000	%100.0
نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	50,000	50,000	%100.0
قواعد طرح الأوراق المالية	80,000	40,000	%50.0
الإجمالي	**395,262,697**	**373,591,328**	**%94.5**

يوضح الجدول رقم (52) إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية الصادرة عن الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفةً بحسب نوع المخالف لعام 2018م، وقد سجلت الغرامات والجزاءات المالية المفروضة على المستثمرين المرتبة الأولى بإجمالي بلغ 378 مليون ريال، حُصل منها نحو 357 مليون ريال بنسبة 94.4%.

الجدول رقم (52): إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية المفروضة بقرارات صادرة عن الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفةً بحسب المخالف لعام 2018م

نوع المخالف	إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية المفروضة بقرارات صادرة من 1\1\2018م حتى 2018/12/31م (ريال)	إجمالي المبالغ المحصلة عام 2018م إنفاذاً للقرارات الصادرة من 1\1\2018م حتى 2018/12/31م (ريال)	نسبة المبلغ المحصل من إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات
مستثمر	378,301,636	356,970,268	%94.4
كبار تنفيذيين	15,381,060	15,381,060	%100.0
شخص مسجل	30,000	0	%0.0
شركة مدرجة	610,000	470,000	%77.0
شخص مرخص له	940,000	770,000	%81.9
الإجمالي	**395,262,697**	**373,591,328**	**%94.5**

06

الباب السادس
حماية المستثمرين

- الفصل الرابع: توعية المستثمر

1. البرامج الإعلامية
2. برامج الثقافة الاستثمارية

1. البرامج الإعلامية

استمراراً لدور الهيئة في التواصل مع الجهات الخارجية، نشرت الهيئة خلال عام 2018م 65 بياناً صحفياً في مختلف وسائل الإعلام. وأعدت لـ 45 لقاءاً صحفياً لمنسوبيها مع صحف محلية وأجنبية، وشاركت في عدد من المؤتمرات والندوات الإعلامية والتوعوية.

2. برامج الثقافة الاستثمارية

تماشياً مع استراتيجية الهيئة المتعلقة ببرامج توعية المستثمر، نفذت الهيئة خلال عام 2018م البرامج التالية:

2-1 الأجنحة التوعوية

شاركت الهيئة في عدد من المعارض للوصول إلى مختلف فئات المجتمع، وذلك بهدف رفع مستوى الوعي الاستثماري لدى المستثمرين وأفراد المجتمع كافة بأهمية معرفة الوسائل المثلى للاستثمار الآمن في الأسواق المالية، إلى جانب التعريف بالمعلومات والإرشادات الصحيحة واللوائح والتنظيمات الخاصة بنظام السوق المالية، التي من شأن معرفتها حصول المستثمرين على فرص عادلة واستثمار

آمن، وتثقيفهم عن الاستثمارات المشبوهة، ومن أبرز المعارض التي شاركت فيها الهيئة مهرجان الجنادرية، ومعرض الكتاب.
وسعياً من الهيئة لتعريف فكرة الاستثمار وتأسيسها لدى الطلاب والطالبات، نفذت الهيئة ما يقارب 100 زيارة مدرسية في 5 مدن حول المملكة خلال عام 2018م، ووزع خلالها 2,700 باقة من مجلة " المستثمر الذكي" على الطلاب والطالبات (الجدول رقم (53)).

الجدول رقم (53): الزيارات المدرسية التوعوية التي نفذتها الهيئة في مختلف مدن المملكة خلال عام 2018م.

م	المدينة	العدد		
		المدارس	الطلاب/ الطالبات المستفيدون	عدد الباقات الموزعة لمجلة "المستثمر الذكي"
1	الرياض	96	5,928	1,850
2	خميس مشيط	1	90	90
3	عرعر	1	300	300
4	تبوك	1	160	160
5	حفر الباطن	1	300	300
	الإجمالي	100	6,778	2,700

2-2 إصدار وتوزيع الكتيبات التوعوية

أصدرت الهيئة 31 كتيباً ومطوية توعوية خلال الأعوام السابقة وحتى نهاية عام 2018م، ووُزعت هذه الكتيبات خلال مشاركات الهيئة المختلفة.

3-2 الحملات التوعوية من خلال منصات التواصل الاجتماعي

لأهمية قنوات التواصل الاجتماعي وانتشاره الكبير بين فئات المجتمع المختلفة، نفذت الهيئة خلال العام الماضي عدداً من الحملات التوعوية والإعلانية من خلال هذه المنصات، ومن أبرزها:

- حملة القواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأوراق المالية المدرجة.
- REITs حملة صناديق الاستثمار العقاري REITs.
- حملة أساسيات الاستثمار.
- حملة مختبر التقنية المالية "فينيتك".
- حملة صناديق الاستثمار العامة.
- حملة الانضمام إلى مؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة.
- حملة توعوية عن مخاطر المتاجرة في سوق العملات (الفوركس).
- حملة حماية أقلية المستثمرين.
- حملة السلوكيات المخالفة.
- حملة إطلاق برنامج تطوير القطاع المالي.
- حملة الانضمام إلى مؤشر إم إس سي آي.
- حملة صناديق المؤشرات المتداولة.
- حملة توعوية عن مخاطر التعامل أو الاستثمار في العملات الرقمية الافتراضية.
- حملة تعريفية عن صناديق الاستثمار.
- حملة الادخار.

4-2 عقد الندوات وحلقات العمل

نظمت الهيئة خلال عام 2018م ندوة الاستقرار المالي بالاشتراك مع مؤسسة النقد العربي السعودي، وقد نوقش خلالها أهمية الاستقرار المالي في تحقيق رؤية المملكة 2030، ودور الجهات التنظيمية والمؤسسات المالية في ضمان سلاسة التحول نحو تحقيق الرؤية، والنجاحات والتحديات حتى الآن في تحقيق أهداف رؤية 2030، ومحفزات النمو الاقتصادي الحقيقي في ظل برنامج التوازن المالي، وذلك بمشاركة عدد من المختصين من صندوق النقد الدولي، ومن الجهات الحكومية وشبه الحكومية ومديري البنوك، وممثلين من شركات التمويل والاستثمار.

كذلك نفذت الهيئة 11 ورشة عمل بالعناوين التالية:

- القراءة المهنية لتقارير التقييم العقارية
- طرح الأوراق المالية والالتزامات المالية
- أمين سر مجلس الإدارة
- مسؤولوا المطابقة والالتزام لدى الاشخاص المرخص لهم
- ملتقى الكتاب الاقتصاديين
- طرح الأوراق المالية والالتزامات المالية
- ملتقى مؤسسات السوق
- علاقات المستثمرين
- المنشآت ذات الأغراض الخاصة
- الأعضاء المستقلون
- ملتقى المستشارين القانونيين

وخلال عام 2018م قدم منسوبوا الهيئة عدداً من المحاضرات على الطلاب والطالبات في بعض المؤسسات التعليمية السعودية ومسؤوليها، وذلك على النحو التالي:

	عدد الزيارات
• جامعة الملك سعود	5
• جامعة الأميرة نورة	4
• جامعة الأمير سلطان	3
• جامعة اليمامة	2
• جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	1
• جامعة القصيم	1
• جامعة الملك فيصل	1
• معهد الإدارة العامة	1
• الجامعة السعودية الإلكترونية	1
• جامعة الأعمال والتكنولوجيا	1
• جامعة الملك عبدالعزيز	1
• جامعة طيبة	1
• كلية لوريت (المدينة المنورة)	1
• كلية أكسفورد(المدينة المنورة)	1

07

الباب السابع:
أعمال الأوراق المالية

- **الفصل الأول: التراخيص**

1. قرارات الترخيص
2. التراخيص مصنفة بحسب أنشطة أعمال الأوراق المالية
3. جهود الهيئة في تطوير منسوبي القطاع المالي
4. تراخيص ممارسة التصنيف الائتماني
5. المنشآت ذات الأغراض الخاصة
6. منتجات التقنية المالية «فينتيك» في السوق المالية السعودي

1. قرارات الترخيص

تصدر الهيئة قرارات تراخيص ممارسة أعمال الأوراق المالية، وتشمل الترخيص والتعديل والإلغاء والسحب. وقد أصدرت الهيئة 21 قراراً منها 11 قراراً بترخيص جديد، ويُعّد أكبر عدد قرارات تراخيص جديدة منحتها الهيئة منذ عام 2010م، كذلك أصدرت الهيئة 9 قرارات بتعديل ترخيص خلال عام 2018م، وبلغ عدد الأشخاص المرخص لهم 96 شخصاً بنهاية عام 2018م (الجدول رقم (54)).

الجدول رقم (54): عدد قرارات التراخيص مصنفة بحسب نوع القرار

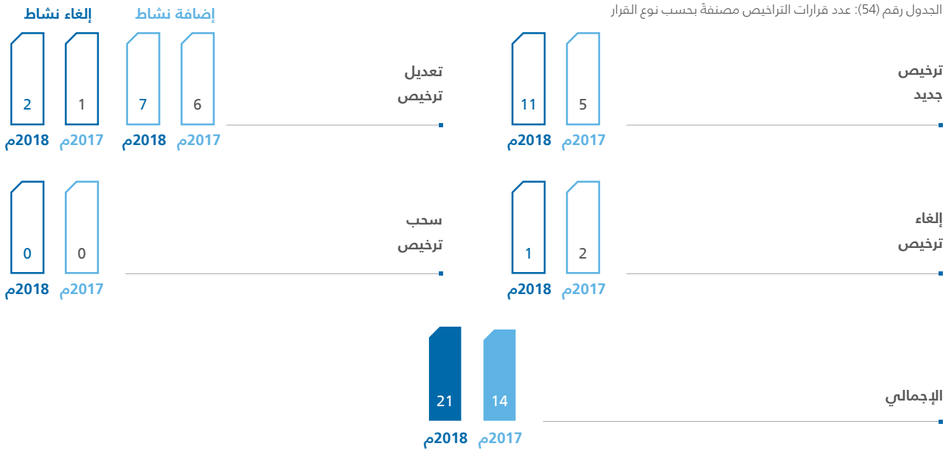

2. التراخيص مصنفةً بحسب أنشطة أعمال الأوراق المالية

بلغ عدد تراخيص أنشطة أعمال الأوراق المالية 535 ترخيصاً بنهاية عام 2018م، مثّل ترخيص نشاط «الترتيب» العدد الأكبر بـ 88 ترخيصاً (الجدول رقم (55)).

وبلغ عدد الأشخاص المرخص لهم في مزاولة جميع الأنشطة 32 شخصاً بنهاية عام 2018م (الرسم البياني رقم (9)).

الجدول رقم (55): عدد التراخيص مصنفة بحسب ممارسة العمل

نشاط أعمال الأوراق المالية		عام 2017م			عام 2018م		
		ممارس للعمل	غير ممارس للعمل	الإجمالي	ممارس للعمل	غير ممارس للعمل	الإجمالي
التعامل	بصفة أصيل	59	3	62	63	0	63
	بصفة وكيل	33	4	37	37	1	38
الإدارة	التعهد بالتغطية	49	2	51	50	1	51
	إدارة صناديق الاستثمار	63	1	64	66	0	66
	إدارة محافظ العملاء	57	1	58	60	1	61
	إدارة صناديق الاستثمار الخاصة غير العقارية	-	-	-	3	5	8
	إدارة محافظ المستثمرين ذوي الخبرة	-	-	-	3	5	8
الترتيب		73	6	79	80	8	88
تقديم المشورة		73	5	78	78	8	86
الحفظ		64	2	66	66	0	66
الإجمالي		471	24	495	506	29	535

الرسم البياني رقم (8): عدد الأشخاص المرخص لهم مصنفين بحسب عدد تراخيص أنشطة أعمال الأوراق المالية

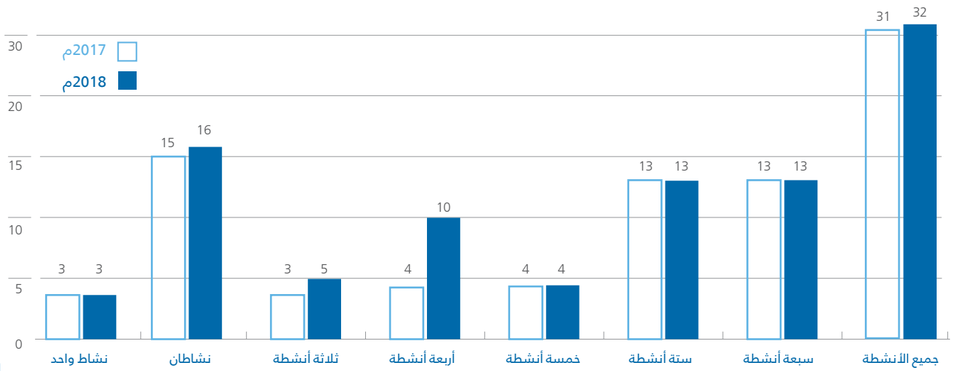

3. جهود الهيئة في تطوير منسوبي القطاع المالي

انخفض إجمالي عدد الموظفين العاملين لدى الأشخاص المرخص لهم ليصبح 4,325 موظفاً، في حين ارتفعت نسبة التوطين بنسبة 2.0%، لتبلغ 73.0% في نهاية عام 2018م مقارنة بالعام السابق (الجدول رقم (56)).

الجدول رقم (56): الموظفون العاملين لدى الأشخاص المرخص لهم ونسبة التوطين

العنصر	عدد الموظفين		نسبة التوطين	
	2017م	2018م	2017م	2018م
شخص مسجل	3,018	3,056	%74.0	%75.0
شخص غير مسجل	1,324	1,269	%64.0	%68.0
الإجمالي	4,342	4,325	%71.0	%73.0

وقد قامت الهيئة بالكثير من الجهود لتطوير منسوبي القطاع المالي خلال عام 2018م ، ومن ذلك ما يلي:

1. إطلاق مشروع تطوير القدرات المهنية للعاملين في قطاع السوق المالية الذي يهدف إلى تطوير أفضل الحلول التدريبية والاختبارات المهنية المبنية على احتياج السوق، إضافة إلى مراجعة وإعادة تصميم الجدارات المتمثلة في المهارات السلوكية والفنية لقطاع السوق المالية.
2. التطوير المستمر لاختبارات الهيئة التأهيلية من خلال عكس ما يستجد في الأنظمة واللوائح على المواد التعليمية والأسئلة ذات العلاقة.
3. تقديم دورة تعنى بمقدمة عن نظام الهيئة ولوائحها التنفيذية في المعهد المالي يقدمها نخبة من المهنيين العاملين في الهيئة بهدف رفع مستوى المعرفة بالسوق المالية ولوائحه التنفيذية لدى المتخرجين حديثاً المعينين في القطاع.
4. عقد عدد من برامج الشهادة المتقدمة في مجالي المطابقة والالتزام، ومكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب بالتعاون مع المعهد المالي وأكاديمية سي سي إل البريطانية لتطوير الكوادر البشرية لدى الأشخاص المرخص لهم العاملين في مجالي المطابقة والالتزام، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
5. عقد وتنظيم ملتقى مسؤولي المطابقة والالتزام لدى الأشخاص المرخص لهم، وملتقى مؤسسات السوق، واللذين عنيا بالتوعية بآخر المستجدات التي طرأت على نظام الهيئة لوائحها وخططها الاستراتيجية ذات الصلة بالسوق المالية.

4. تراخيص ممارسة التصنيف الائتماني

خلال عام 2018م بدأت شركتا موديز أنفيستورز سيرفيس ميديل إيست لميتد كي إس إيه برانش، وفيتش أستراليا بيه تي واي تي دي بممارسة العمل لأنشطة التصنيف الائتماني، إذ افتتحا مكاتبهما الرسمية بالمملكة للعربية السعودية، وبدأ التشغيل الرسمي للشركتين من خلال استقبال العملاء وتوقيع الاتفاقيات. ليصبح عدد وكالات التصنيف الائتماني المرخص لها والممارسة للعمل بالمملكة 4 وكالات (الجدول رقم (57)).

الجدول رقم (57): تراخيص ممارسة نشاط التصنيف الائتماني مصنفة بحسب ممارسة العمل

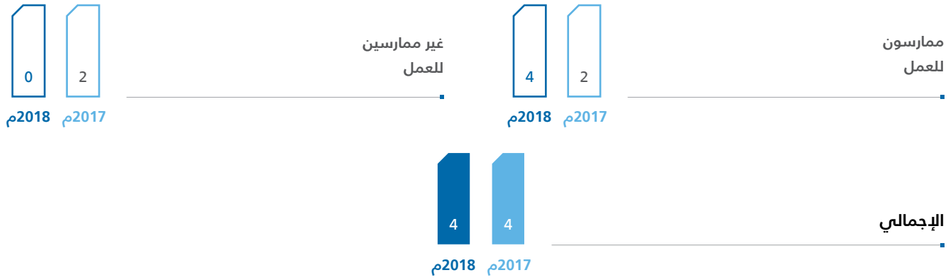

5. المنشآت ذات الأغراض الخاصة

في إطار سعي الهيئة المستمر إلى تطوير السوق المالية في المملكة وتطوير سوق الصكوك وأدوات الدين لتلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني، والتي تضمنتها استراتيجية السوق المالية في محور تسهيل التمويل وتنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها، أصدرت الهيئة في التاسع من ربيع الثاني عام 1439هـ الموافق السابع والعشرين من ديسمبر 2017م القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة والنظام الأساسي للمنشأة ذات الأغراض الخاصة وذلك بموجب قرار من مجلس الهيئة بناءً على نظام السوق المالية.

وفي مطلع شهر إبريل من عام 2018م، دخلت القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة حيز التنفيذ، كما أسست إدارة المنشآت ذات الأغراض الخاصة ضمن وكالة الهيئة للشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية في الهيئة، وهي إدارة تعنى بالترخيص لتأسيس المنشآت ذات الأغراض الخاصة والإشراف على هذا القطاع فيما يخص تسجيلها وطرحها وإدارتها بالإضافة إلى مراقبة النشاطات المتعلقة بها.

منذ تأسيس إدارة المنشآت ذات الأغراض الخاصة وحتى نهاية عام 2018م، قامت الهيئة بالعديد من المبادرات للتعريف بالمنشآت ذات الأغراض الخاصة والقواعد المنظمة لها، وذلك من خلال عقد اجتماعات مع الجهات المهتمة بإصدار أدوات الدين، والأشخاص المرخص لهم، والجهات الأخرى ذات العلاقة. كذلك عقدت الهيئة ورشتي عمل للأشخاص المرخص لهم خلال شهر نوفمبر عام

2018م، وذلك لمناقشة القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة.

ولنشر الوعي بالمنشآت ذات الأغراض الخاصة، نُشر عدد (3) تصاميم إنفوجراف للتعريف بالمنشآت ذات الأغراض الخاصة وأهدافها، وأنواع أدوات الدين المصدرة من خلالها، وكذلك طريقة التقدم للهيئة بطلب الترخيص والمتطلبات اللازمة لذلك. بالإضافة إلى المشاركة بتقديم عروض خلال المؤتمرات والملتقيات الهامة خلال عام 2018م.

6. منتجات التقنية المالية «فينتيك» في السوق المالية السعودي

التقنية المالية هي صناعة مالية جديدة تستخدم التطبيقات التقنية لتحسين المنتجات والخدمات المالية وذلك من خلال تيسير وصول جميع فئات المستثمرين إلى الخدمات المالية بطريقة سهلة وسريعة وبتكلفة تنافسية، ويتأتى ذلك من خلال أتمتة الإجراءات والعمليات والربط مع قواعد البيانات ومزودي الخدمات وتقليل الاعتماد على العنصر البشري. وقد أدى انتشار الإنترنت والهواتف الذكية إلى ازدهار هذه التطبيقات. وتستعمل التقنية المالية لوصف مجموعة متنوعة من نماذج الأعمال المبتكرة والتقنيات الناشئة التي لديها القدرة على نقل صناعة الخدمات المالية إلى آفاق جديدة.

وكإحدى مبادرات خطة الهيئة الاستراتيجية الهادفة لدعم مشاريع التقنية المالية بالسوق المالية في المملكة، اعتمد مجلس الهيئة تعليمات تصريح تجربة التقنية المالية بقرار رقم (1-4-2018) وتاريخ 1439\4\23هـ الموافق 2018\1\10م. وتعد تعليمات تصريح تجربة التقنية المالية الإطار التنظيمي لمنح التصريح لتمكين مطوري تطبيقات التقنية المالية من تجربة منتجات وخدمات التقنية المالية المبتكرة، من خلال تقديمها للمستفيدين في السوق المالية بضوابط وقيود محددة تحت إشراف الهيئة وضمن إطار زمني لا يتجاوز السنتين.

وفي نهاية عام 2018م، أصدرت الهيئة قراراً بالترخيص لتأسيس منشأة ذات أغراض خاصة لإصدار أدوات دين مدعومة بأصول وفقاً للقواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة تحت اسم «اتقان فاينانس». ويعّد هذا الترخيص الأول من نوعه لتأسيس منشأة ذات أغراض خاصة بالمملكة لممارسة نشاط إصدار أدوات الدين.

FINTECH

وتسلمت الهيئة أول دفعة من طلبات الحصول على تصريح تجربة التقنية المالية في شهر فبراير عام 2018م. وأصدر مجلس الهيئة قراره بالموافقة على أول تصريحين لتجربة التقنية المالية لتقديم خدمة تمويل الملكية الجماعية بتاريخ 2018\7\10م. كذلك أعلنت الهيئة بتاريخ 10/7/ 2018م، فتح باب التقدم لاستقبال الدفعة الثانية من طلبات الحصول على تصريح التقنية المالية ابتداء من تاريخ 2018\10\15م حتى تاريخ 2018\12\25م. وقد استقبلت الهيئة أكثر من 40 جهة ترغب في التقديم بطلب الحصول على التصريح. وتعمل اللجنة على دراسة هذه الطلبات والتأكد من استيفائها للمتطلبات التنظيمية لإصدار التصاريح المناسبة لها.

07

الباب السابع:
أعمال الأوراق المالية

- **الفصل الثاني: التفتيش والكفاية المالية**

1. التفتيش
2. الكفاية المالية
3. الصفقات بهامش التغطية
4. طلبات الحجز ورفع الحجز والتنفيذ الواردة إلى الهيئة
5. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

1. التفتيش

شملت أعمال التفتيش 68 ترخيصاً خلال عام 2018م، وذلك من خلال 50 تفتيشاً دورياً و18 تفتيشاً خاصاً (الجدول رقم (58)).

الجدول رقم (58): عدد التراخيص التي شملتها أعمال التفتيش

نوع الترخيص	عام 2017م			عام 2018م		
	التفتيش الدوري	التفتيش الخاص[36]	الإجمالي	التفتيش الدوري	التفتيش الخاص[37]	الإجمالي
التعامل	8	12	20	10	3	13
الإدارة	9	5	14	10	14	24
الترتيب	8	1	9	10	0	10
تقديم المشورة	8	0	8	10	0	10
الحفظ	9	1	10	10	1	11
الإجمالي	42	19	61	50	18	68

وبلغ عدد مهام التفتيش الخاصة 18 مهمة خلال عام 2018م، وبلغت نسبة مهام التفتيش الخاصة المتعلقة بأشخاص غير مرخص لهم نسبة 79.7% من إجمالي عدد مهام التفتيش الخاص (الجدول رقم (59)).

الجدول رقم (59): عدد مهام التفتيش الخاصة مصنفة بحسب الأسباب الداعية إلى تنفيذها

إحالات من أطراف ذات علاقة في الهيئة أو خارجها

إشعارات واستفسارات الأشخاص المرخص لهم

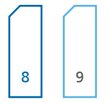

مهام تتعلق بأشخاص غير مرخص لهم

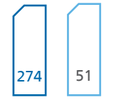

الإجمالي

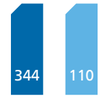

36 - الإجمالي لا يشمل 49 زيارة تفتيش خاص تتعلق بجوانب أخرى من أعمال الأشخاص المرخص لهم كالالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات، والكفاية المالية ونحوهما.
37 - الإجمالي لا يشمل 52 زيارة تفتيش خاص تتعلق بجوانب أخرى من أعمال الأشخاص المرخص لهم كالالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات، والكفاية المالية ونحوهما.
38 - الاجمالي يشمل 49 زيارة تفتيش خاص تتعلق بجوانب أخرى من أعمال الأشخاص المرخص لهم كالالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات، والكفاية المالية ونحوهما.
39 - الإجمالي يشمل 52 زيارة تفتيش خاص تتعلق بجوانب أخرى من أعمال الأشخاص المرخص لهم كالالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات، والكفاية المالية ونحوهما.
40 - تشمل 70 قضية، منها 18على الرخص و 52 على جوانب اخرى.

ونتج عن مهام التفتيش الدوري للأشخاص المرخص لهم عدد من الملاحظات حول التزامهم بمتطلبات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها خلال عام 2018م. ويوضح الرسم البياني رقم (9) نسب ملاحظات مهام التفتيش الدوري مصنفةً بحسب موضوعاتها.

الرسم البياني رقم (9): نسب ملاحظات مهام التفتيش الدوري مصنفةً بحسب موضوعاتها

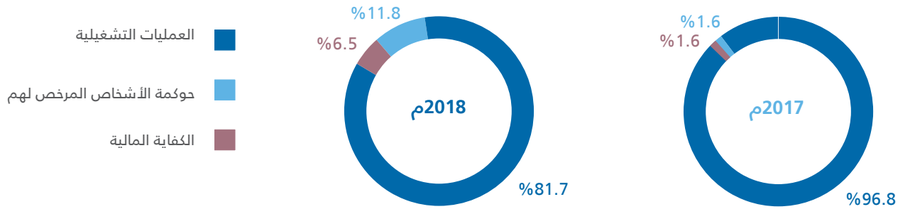

2. الكفاية المالية

للتأكد من التزام الأشخاص المرخص لهم بمبدأ الكفاية المالية الذي نصت عليه الفقرة (ب/4) من المادة الخامسة من لائحة الأشخاص المرخص لهم، تُراجع الهيئة ما يلي:

- تقارير الكفاية المالية للأشخاص المرخص لهم.
- اتفاقيات القروض تالية الاستحقاق.
- الكفاية المالية للشخص المرخص له عند تعهده بتغطية طرح أوراق مالية.

وقد بلغ إجمالي عدد المراجعات المالية للأشخاص المرخص لهم 1138 مراجعة خلال عام 2018م، بنسبة ارتفاع 3.5% مقارنة بالعام السابق. وارتفع عدد مراجعات الكفاية المالية عند التعهد بالتغطية بنسبة 136.4% (الجدول رقم (60)).

الجدول رقم (60): المراجعات للبيانات المالية للأشخاص المرخص لهم مصنفة بحسب نوع المراجعة

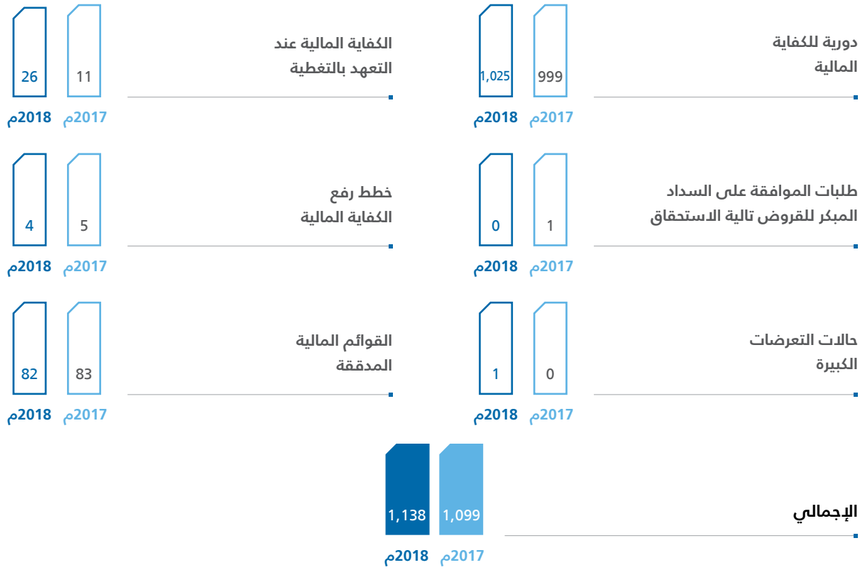

2-1 مراكز كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم

صُنف الأشخاص المرخص لهم بناءً على أنشطة أعمال الأوراق المالية إلى صنفين للتحقق من كفاية رأس المال الموحدة، هما:

1- الأشخاص المرخص لهم في ممارسة نشاط التعامل و/أو الإدارة و/أو الحفظ

بلغ معدل تغطية كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم في ممارسة أنشطة التعامل و/أو الإدارة و/أو الحفظ 2.17 بنهاية عام 2018م، إذ بلغ إجمالي قاعدة رأس المال 20,429 مليون ريال، في حين بلغ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال 9,429 مليون ريال. (الجدول رقم (61)).

الجدول رقم (61): متطلبات كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم في ممارسة نشاط التعامل و/أو الإدارة و/أو الحفظ

العنصر	أشخاص مرخص لهم								المتوسط / المجموع	
	تابعون لبنوك سعودية		سعوديون		إقليميون		دوليون			
	2017م	2018م	2017م	2018م	2017م	2018م	2017م	2018م	2017م	2018م
معدل تغطية كفاية رأس المال	2.39	2.46	1.58	1.52	1.72	1.93	8.89	7.41	2.13	2.17
نسبة كفاية رأس المال[41]	%29.6	%30.9	%20.6	%19.8	%22.1	%25.0	%97.0	%80.6	%26.9	%27.6
قاعدة رأس المال (مليون ريال)	10,330	11,098	5,543	5,378	2,078	2,177	1,707	1,776	19,658	20,429
الحد الأدنى[42] (مليون ريال)	4,330	4,511	3,507	3,549	1,209	1,129	192	240	9,238	9,429
مخاطر الائتمان[43] (مليون ريال)	3,581	3,824	3,149	3,218	1,068	1,006	119	148	7,918	8,197
مخاطر السوق[44] (مليون ريال)	141	130	82	79	52	22	5	9	279	239
المخاطر التشغيلية[45] (مليون ريال)	608	557	276	252	90	101	68	82	1,041	992

41 - طريقة عرض نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل.
42 - القيمة تغطي مجموع مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية .
43 - مخاطر الخسارة التي يتعرض لها الأشخاص المرخص لهم الناجمة عن التغييرات في الوضع الائتماني للجهات المصدرة للأوراق المالية والأطراف النظيرة والمدينين.
44 - مخاطر الخسارة التي يتعرض لها الأشخاص المرخص لهم، الناجمة عن تقلبات القيم السوقية للأصول والخصوم والأدوات المالية.
45 - المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص المرخص لهم الناجمة عن وجود قصور أو خلل في الإجراءات الخاصة بالشخص المرخص له.

2- الأشخاص المرخص لهم في ممارسة نشاط الترتيب و/ أو تقديم المشورة

تتطلب قواعد الكفاية المالية من الأشخاص المرخص لهم في ممارسة نشاط الترتيب و/أو المشورة الاحتفاظ في جميع الأوقات بحقوق ملكية لا تقل عن 200 ألف ريال ورأس مال عامل يكفي لثلاثة أشهر.

وقد بلغ رأس المال العامل للأشخاص المرخص لهم في ممارسة نشاط الترتيب و/أو تقديم المشورة 223 مليون ريال، كما بلغ إجمالي الفائض في رأس المال العامل 203 مليون ريال، في حين بلغ متوسط الفائض في رأس المال 14 مليون ريال في نهاية عام 2018م (الجدول رقم (62)).

الجدول رقم (62): متطلبات كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم في ممارسة نشاط الترتيب و/أو تقديم المشورة (مليون ريال)

	2017م	2018م[46]
رأس المال العامل	220	223
إجمالي الفائض في رأس المال العامل	200	203
متوسط الفائض في رأس المال	13	14

46 - البيانات تشمل شركتين مرخص لهما في ممارسة نشاط إدارة محافظ المستثمرين ذوي الخبرة ونشاط إدارة صناديق الاستثمار الخاصة غير العقارية.

3. الصفقات بهامش التغطية

في عام 2018م ارتفع إجمالي كل من:

الحد المتاح لتنفيذ صفقات بهامش تغطية

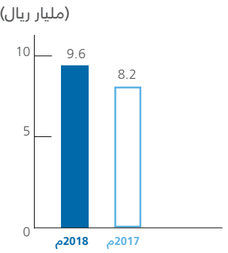

الرصيد المستخدم

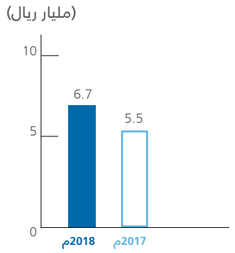

كذلك ارتفع إجمالي الرصيد المستخدم إلى 6,7 مليار ريال بنهاية عام 2018م، مقارنة بمبلغ 5,5مليار ريال بنهاية عام 2017م (الرسم البياني رقم (10)).

الرسم البياني رقم (10): قيم الصفقات بهامش تغطية خلال عام 2018م

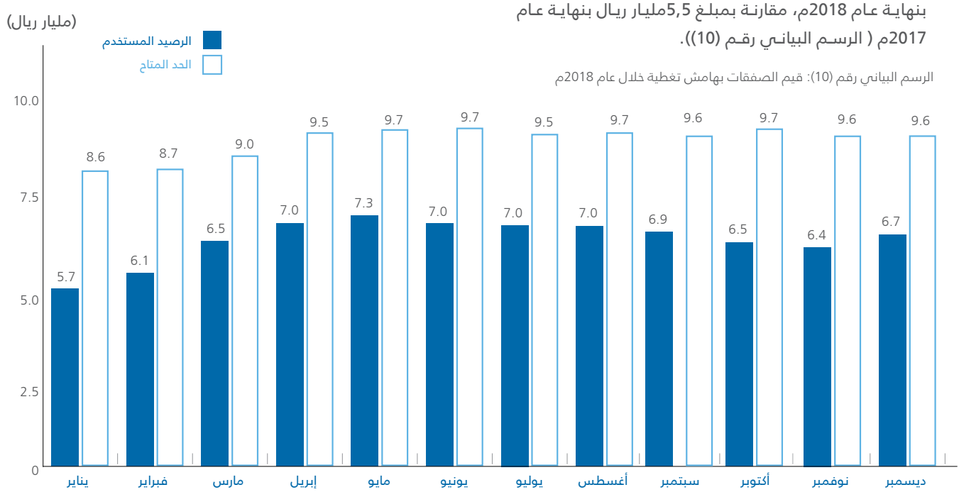

4. طلبات الحجز ورفع الحجز والتنفيذ الواردة إلى الهيئة

بلغ إجمالي عدد الطلبات الواردة إلى الهيئة 206,043 طلباً خلال عام 2018م، كان جُلها من وزارة العدل بعدد 205,317 طلب، وبنسبة ارتفاع بلغت 11.8% مقارنة بالعام السابق. (الجدول رقم (63)).

الجدول رقم (63): طلبات الإفصاح والحجز ورفع الحجز والتنفيذ الواردة إلى الهيئة مصنفة بحسب جهة الطلب

الجهة الطالبة	عام 2017م		عام 2018م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
وزارة العدل	183,591	%99.7	205,317	%99.6	%11.8
جهات حكومية أخرى	66	%0.0	116	%0.0	%75.8
مستثمرون/ورثة	507	%0.3	610	%0.3	%20.3
الإجمالي	184,164	%100	206,043	%100	%11.9

بلغ عدد أوامر الإفصاح والحجز الواردة للهيئة إلكترونياً من وزارة العدل عن طريق نظام «نافذ» 122,868 أمراً خلال عام 2018م، بارتفاع نسبته 5.5% مقارنة بالعام السابق(الجدول رقم (64)

الجدول رقم (64):عدد الأوامر القضائية الواردة عبر نظام «نافذ»

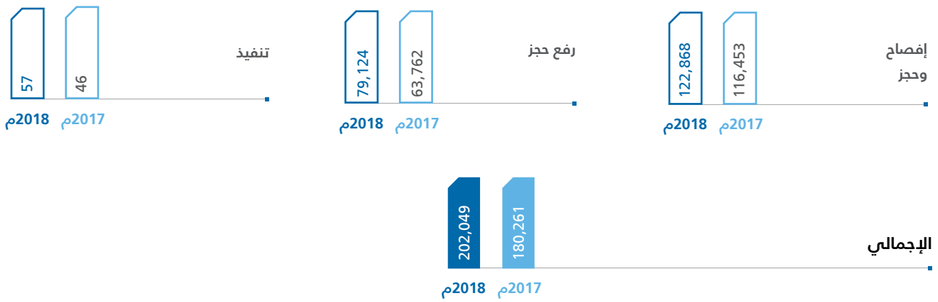

مثلت طلبات الحجز النسبة الأكبر من الطلبات الواردة إلى الهيئة حيث بلغت 59.7% من إجمالي الطلبات الواردة بحسب نوع الطلب خلال عام 2018م. (الجدول رقم (65)).

الجدول رقم (65): الطلبات الواردة إلى الهيئة مصنفة بحسب نوع الطلب

نوع الطالب	عام 2017م		عام 2018م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
إفصاح	2463	%1.3	2,998	%1.5	%21.7
حجز	116,529	%63.3	122,962	%59.7	%5.5
رفع حجز	64,822	%35.2	79,702	%38.7	%23.0
قسمة تركة	29	%0.0	54	%0.0	%86.2
بيع	200	%0.1	264	%0.1	%32.0
أخرى	121	%0.1	63	%0.0	%47.9-
الإجمالي	184,164	%100	206,043	%100	%11.9

5. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

بلغ إجمالي عدد الطلبات المتعلقة بالالتزام ومكافحة غسل الأموال الواردة إلى الهيئة 710 طلباً خلال عام 2018م، بنسبة ارتفاع قدرها 2.0% مقارنة بالعام السابق. (الجدول رقم (66)).

الجدول رقم (66): الأعمال المتعلقة بالالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مصنفة بحسب الجهة الطالبة

نوع المعاملات الواردة	العدد		نسبة التغير
	عام 2017م	عام 2018م	
طلبات واردة من الجهات الحكومية	273	333	%22.0
طلبات واستفسارات الأشخاص المرخص لهم	423	377	%10.9-
الإجمالي	696	710	%2.0

ويتطلب نظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية، ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولائحته التنفيذية، جمع البيانات وإجراء عمليات فحص ميدانية ومكتبية، للتأكد من التزام الأشخاص المرخص لهم بتطبيق النظامين. وبلغ عدد الزيارات التفتيشية التي قامت بها الهيئة خلال عام 2018م 12 زيارة، وفقاً لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تجريها الهيئة (الجدول رقم (67)).

الجدول رقم (67): الزيارات التفتيشية الدورية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

نوع المعاملات الواردة	العدد		نسبة التغير
	عام 2017م	عام 2018م	
الزيارات	9	12	%33.3

07

الباب السابع:
أعمال الأوراق المالية

- الفصل الثالث: أداء الأشخاص المرخص لهم

1. مؤشرات أداء الأشخاص المرخص لهم
2. مصادر إيرادات الأشخاص المرخص لهم

1. مؤشرات أداء الأشخاص المرخص لهم

بلغ إجمالي رؤوس الأموال المدفوعة للأشخاص المرخص لهم 15.5 مليار ريال بنهاية عام 2018م، مرتفعاً بنسبة طفيفة قدرها 0.4% مقارنةً بالعام السابق، كما بلغ إجمالي إيرادات الأشخاص المرخص لهم 5.7 مليار ريال بنهاية عام 2018م مرتفعاً بنسبة 10.9% مقارنةً بالعام السابق، وبلغ صافي ربح للأشخاص المرخص لهم 1.9 مليار ريال بنهاية عام 2018م مرتفعاً بنسبة 18.9% مقارنةً بالعام السابق. وقد حقق الأشخاص المرخص لهم التابعون لبنوك سعودية أرباحاً بلغت قيمتها 1.7 مليار ريال، مثلت ما نسبته 90.3% من إجمالي أرباح الأشخاص المرخص لهم المحققة خلال عام 2018م مقارنه بنسبة 94.6% العام السابق.

ولتسهيل المقارنة بين البيانات المالية للأشخاص المرخص لهم، تم تصنيفهم بناءً على هيكل الملكية والوجود الإقليمي وأعمالهم إلى خمسة فئات، وهي: مرخص لهم تابعون لبنوك سعودية، ومرخص لهم سعوديون، ومرخص لهم إقليميون، ومرخص لهم دوليون، ومرخص لهم في ممارسة نشاط الترتيب و/أو تقديم المشورة. يبين الجدول رقم (68) عدداً من المؤشرات المالية الخاصة بالأشخاص المرخص لهم.

الجدول رقم (68): مؤشرات أداء الأشخاص المرخص لهم (مليون ريال)

العنصر	أشخاص مرخص لهم										الإجمالي	
	تابعون لبنوك سعودية		سعوديون		إقليميون		دوليون		ترتيب و/أو تقديم مشورة			
	2017م	2018م	2017م	2018م	2017م	2018م	2017م	2018م	2017م	2018م	2017م	2018م
إجمالي رؤوس الأموال المدفوعة	5,800	5,800	5,172	5,157	2,292	2,305	1,908	1,998	265	237	15,437	15,497
إجمالي الأصول	16,074	17,424	7,205	7,475	2,626	2,640	2,126	3,751	311	264	28,342	31,554
إجمالي المطلوبات	4,677	4,947	1,406	1,729	434	393	323	1,833	30	35	6,871	8,937
إجمالي حقوق الملكية	11,397	12,477	5,800	5,746	2,192	2,247	1,802	1,918	281	229	21,472	22,617
الإيرادات	3,376	3,682	1,034	1,170	308	345	296	388	87	70	5,101	5,655
صافي الأرباح / الخسائر	1,504	1,706	99	173	32-	11-	8	23	11	1-	1,590	1,890

2. مصادر إيرادات الأشخاص المرخص لهم

بلغت إيرادات الأشخاص المرخص لهم من نشاط إدارة الأصول 2,502.8 مليون ريال مثلت ما نسبته 44.3% من إجمالي إيرادات الأشخاص المرخص لهم. في حين بلغت الإيرادات من نشاط التعامل 1,192.9 مليون ريال بنهاية عام 2018م (الجدول رقم (69)).

الجدول رقم (69): مصادر إيرادات الأشخاص المرخص لهم (مليون ريال)

مصادر الإيرادات	أشخاص مرخص لهم										الإجمالي	
	تابعون لبنوك سعودية		سعوديون		إقليميون		دوليون		ترتيب و/أو تقديم مشورة			
	2017م	2018م	2017م	2018م	2017م	2018م	2017م	2018م	2017م	2018م	2017م	2018م
نشاط التعامل	955.9	1,035.3	67.4	76.3	24.1	25.9	35.9	55.4	0.0	0.0	1,083.2	1,192.9
نشاط إدارة الأصول	1,565.0	1,695.5	528.7	605.5	158.6	169.8	31.0	32.5	0.0	0.0	2,283.3	2,502.8
الخدمات المصرفية الاستثمارية	366.5	339.6	167.0	201.6	56.7	46.6	21.3	59.4	59.5	46.5	671.0	693.7
الاستثمارات	365.9	469.5	221.8	204.7	27.4	39.7	11.4	20.2	1.9	2.8	628.3	736.9
أخرى	123	141.4	48.2	83.0	41.2	62.8	196.8	221.2	26.7	19.9	435.5	528.3
الإجمالي	3,375.8	3,681.3	1,033.0	1,170.6	308.0	344.8	296.4	388.7	88.1	69.2	5,101.3	5,654.6

08

الباب الثامن:
الافصاح المالي للهيئة

1. تقرير مراجع الحسابات المستقل
2. قائمة المركز المالي
3. قائمة الأداء المالي
4. قائمة التغيرات في صافي الموجودات
5. قائمة التدفقات النقدية
6. إيضاحات حول القوائم المالية

1. تقرير مراجع الحسابات المستقل

KPMG

كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون
برج كي بي ام جي
طريق صلاح الدين الأيوبي
ص.ب ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية

تلفون ٨٥٠٠ ٨٧٤ ١١ ٩٦٦+
فاكس ٨٦٠٠ ٨٧٤ ١١ ٩٦٦+
إنترنت www.kpmg.com
رقم الترخيص ٣٢٣ / ١١ / ٤٦
بتاريخ ٧ / ٩ / ١٤١٢ هـ

إلى السادة

أصحاب المعالي والسعادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

(هيئة السوق المالية)

الرأي...

لقد راجعنا القوائم المالية لهيئة السوق المالية ("الهيئة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م، وقوائم الأداء المالي، التغيرات في صافي الموجودات، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، المكونة من ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُعرض بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للهيئة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا هذا. ونحن مستقلون عن الهيئة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد إلتزمنا بمسؤلياتنا الاخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكن لا تتضمن القوائم المالية وتقريرنا عنها، ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ولن نُبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي فيها.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند فعل ذلك، الأخذ في الحسبان ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

عندما نقرأ التقرير السنوي، إذا خَلُصنا إلى وجود تحريف جوهري فيه، نكون مطالبين بالإبلاغ عن الأمر للجنة المراجعة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة، وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الهيئة على الإستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وعن الإفصاح، بحسب ما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الهيئة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الهيئة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد جوهرية إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الإقتصادية التي يتخذها المستخدمون على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم الأنظمة للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالهيئة.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- إستنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الهيئة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإنه يتعين علينا تعديل رأينا. وتستند إستنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الهيئة عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً بصورة عادلة.

لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة، من بين أمور أخرى، بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في أنظمة الرقابة الداخلية تم إكتشافها خلال المراجعة لهيئة السوق المالية ("الهيئة").

الرياض ١٨ رجب ١٤٤٠هـ
الموافق ٢٥ مارس ٢٠١٩م

عن
كي. بي. ام. جي. الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون
فهد مبارك الدوسري
ترخيص رقم ٤٦٩

2. قائمة المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2018م (ريال سعودي)

الموجودات	ايضاح	31 ديسمبر 2018م	1 يناير 2018م
الموجودات المتداولة			
النقد وما في حكمه	6	2,221,547,977	1.714.966.815
المدينون من معاملات تبادلية	7 - أ	840,643	1.228.231
المدينون من معاملات غير تبادلية	7 - ب	56,643,163	11.881.481
سلف الموظفين		9,011,249	10.443.026
دفعات مقدمة وموجودات متداولة أخرى	8	50,953,229	35.607.806
مجموع الموجودات المتداولة		**2,338,996,261**	**1.774.127.359**
الموجودات غير المتداولة			
الجزء غير المتداول من سلف الموظفين		15,743,549	19.244.174
الممتلكات والمعدات	9	570,810,454	581.017.770
مشروعات تحت التنفيذ	10	1,705,086,985	1.710.641.795
موجودات غير ملموسة	11	20,236,130	12.746.459
مجموع الموجودات غير المتداولة		**2,311,877,118**	**2.323.650.198**
مجموع الموجودات		**4,650,873,379**	**4.097.777.557**
المطلوبات			
المطلوبات المتداولة			
ذمم دائنة	12	1,541,775	12,415,187
مستحقات ومطلوبات متداولة أخرى	13	73,051,489	64,648,887
مجموع المطلوبات المتداولة		**74,593,264**	**77,064,074**
المطلوبات غير المتداولة			
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	14	249,071,034	251.182.385
مجموع المطلوبات غير المتداولة		**249,071,034**	**251.182.385**
مجموع المطلوبات		**323,664,298**	**328,246,459**
صافي الموجودات			
احتياطي نفقات	15	1,074,089,695	643,494,511
احتياطي عام	15	1,147,458,282	1,071,472,304
الفائض المتراكم	15	2,105,661,104	2.054.564.283
مجموع صافي الموجودات		**4,327,209,081**	**3,769,531,098**
إجمالي صافي الموجودات والمطلوبات		**4,650,873,379**	**4,097,777,557**

الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (23) تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

3. قائمة الأداء المالي

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م (ريال سعودي)

الإيرادات	ايضاح	31 ديسمبر 2018م
عمولات تداول الأوراق المالية	16	**559,909,905**
خدمات التداول وأنشطة الهيئة	16	152,007,886
مخالفة الأنظمة واللوائح التنفيذية	16	387,674,160
عوائد الودائع	16	52,247,514
إجمالي الإيرادات		**1,151,839,465**
المصروفات		
رواتب ومزايا الموظفين	17	(419,325,248)
تدريب وابتعاث الموظفين		(44,604,279)
خدمات مهنية واستشارات		(16,035,847)
مصروفات عمومية وإدارية	18	(111,599,923)
الاستهلاكات والاطفاءات		(29,624,042)
إجمالي المصروفات		**(621,189,339)**
إيرادات ومصروفات أخرى		(1,056,836)
صافي فائض الإيرادات عن المصروفات للسنة		**529,593,290**

الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (23) تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

4. قائمة التغيرات في صافي الموجودات

عن السنة المنتهية في ف (ريال سعودي)

	ايضاح	احتياطي نفقات	احتياطي عـام	الفائض النقدي	فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم	المجموع
الرصيد في 31 ديسمبر 2017م		643.494.511	1.071.472.304	-	2.105.062.920	3.820.029.735
أثر التحول للمعايير الدولية	5	-	-	-	(50,498,637)	(50,498,637)
الرصيد في 1 يناير 2018م بعد التعديلات		**643.494.511**	**1.071.472.304**	**-**	**2,054,564,283**	**3,769,531,098**
أثر فروق تقييم الإكتواري	14	-	-	-	28,084,693	28,084,693
صافي فائض الإيرادات عن المصروفات		-	-	-	529,593,290	529,593,290
احتياطيات أول السنة المحولة إلى فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم		(643.494.511)	(1.071.472.304)	-	1,714,966,815	-
الفائض النقدي المتراكم خلال السنة	6	-	-	2,221,547,977	(2,221,547,977)	-
المحول إلى احتياطي نفقات	15	1,074,089,695	-	(1,074,089,695)	-	-
المحول إلى احتياطي عام	15	-	1,147,458,282	(1,147,458,282)	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2018م		**1,074,089,695**	**1,147,458,282**	**-**	**2,105,661,104**	**4,327,209,081**

الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (23) تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

5. قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م (ريال سعودي)

	ايضاح	31 ديسمبر 2018م
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		**529,593,290**
فائض السنة		
تعديلات لتسوية صافي فائض السنة مع صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية:		
الاستهلاكات والإطفاءات	9 - 11	29,624,043
(أرباح) بيع الممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة		(294,814)
المحول من المشروعات تحت التنفيذ الي المصروفات	10	7,303,220
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	14	39,896,610
إيرادات عوائد الودائع غير المحصلة		(52,247,514)
		553,874,835
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
المدينون من معاملات تبادلية		387,588
المدينون من معاملات غير تبادلية		(44,761,682)
دفعات مقدمة وأرصدة مدينة أخرى		(7,598,330)
سلف الموظفين		4,932,402
الذمم الدائنة		(10,873,414)
مستحقات ومطلوبات متداولة أخرى		8,402,602
المدفوع من مكافأة نهاية الخدمة	14	(13,923,268)
إيرادات عوائد الودائع المحصلة		44,500,421
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**534,941,154**
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
إضافات الممتلكات والمعدات والمشروعات تحت التنفيذ	9 - 10	(28,208,798)
إضافات الموجودات غير الملموسة	11	(582,498)
المحصل من بيع الممتلكات والمعدات		431,304
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(28,359,992)**
صافي الزيادة في النقد		**506,581,162**
النقد وما في حكمه في أول السنة		1,714,966,815
النقد وما في حكمه في آخر السنة	**6**	**2,221,547,977**
المعاملات الغير نقدية		
- محول من مشروعات تحت التنفيذ الى ممتلكات ومعدات	**(ايضاح 9)**	**11,197,430**
- محول من مشروعات تحت التنفيذ الى موجودات غير ملموسة	**(ايضاح 11)**	**11,749,740**
- مكاسب فروق تقييم الاكتوارى	**(ايضاح 11)**	**28,084,693**

الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (23) تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

6. إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م

1. التنظيم والأنشطة الرئيسية

تـأسـسـت هيئـة السـوق الماليـة بموجـب «نظـام السـوق الماليـة» الصـادر بالمرسـوم الملكـي رقـم (م/30) وتاريـخ 2 جمـادى الثانـي 1424هـ الموافـق 1 اغسـطس 2003م الـذي نـص علـى أن يتـم إنشاء هيئة في المملكة العربية السعودية تسمى «هيئة السوق المالية». وقـد تـم إنشـاء الهيئة وشرعت في تنفيذ المهام الموكلة إليها بموجـب الأمـر الملكـي الكريـم رقـم أ / 114 وتاريـخ 13 جمـادى الأول 1425هـ الموافـق 1 يوليـو 2004م بتعييـن مجلس هيئة السـوق الماليـة.

هيئة السـوق الماليـة هـي هيئـة حكوميـة ذات اسـتقلال مالـي وإداري وترتبـط مباشـرة برئيـس مجلـس الـوزراء. وتكـون الهيئـة هـي الجهـة المسـؤولة عـن إصـدار اللوائـح والقواعـد والتعليمـات وتطبيـق أحـكام نظـام السـوق الماليـة لتحقيـق الآتـي:

- تنظيم السوق المالية وتطويرها.
- تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها.
- تنظيـم ومراقبـة أعمـال ونشـاطات الجهـات الخاضعـة لرقابـة الهيئـة وإشـرافها.
- حماية المواطنيـن والمسـتثمرين فـي الأوراق الماليـة مـن الممارسـات غيـر العادلـة أو غيـر السـليمة.
- العمـل علـى تحقيـق العدالـة والكفايـة والشـفافية فـي معاملات الأوراق الماليـة.
- تنظيـم ومراقبـة الإفصـاح الكامـل عـن المعلومـات المتعلقـة بـالأوراق الماليـة والجهـات المصـدرة لهـا.
- تنظيم طلبات التوكيل والشراء والعروض العامة للأسهم.

بنـاء علـى قـرار مجلـس هيئـة السـوق الماليـة رقـم 02/5/2004وتاريـخ 23 جمـادى الثانـي 1425 الموافـق 9 اغسـطس 2004م تبـدأ السـنة الماليـة للهيئـة مـن اليـوم الحـادي عشـر مـن برج الجـدي مـن كل سـنة (الموافـق 1 ينايـر) وتنتهـي فـي اليـوم العاشـر مـن برج الجـدي مـن السـنة الماليـة التاليـة (الموافـق 31 ديسـمبر).

2. أسس الإعداد

المعايير المحاسبية المطبقة

تـم إعـداد القوائـم الماليـة وفقـاً لمعاييـر المحاسـبة الدوليـة للقطـاع العـام (IPSAS) بنـاءاً علـي قـرار مجلـس الهيئـة بتطبيـق معاييـر المحاسـبة الدوليـة للقطـاع العـام والمنعقـد فـي تاريـخ 27 رمضـان 1439هـ الموافـق 11 يونيـو 2018م. وتعتبـر هـذه القوائـم الماليـة الأولـى للهيئـة المعـدة وفقـا لمعاييـر المحاسـبة الدوليـة للقطـاع العـام (IPSAS) وبنـاءً علـى ذلـك، تـم تطبيـق معيـار المحاسـبة الدولـي للقطـاع العـام رقـم 33 « تبنـي معاييـر المحاسـبة الدوليـة للقطـاع العـام علـى أسـاس الاسـتحقاق للمـرة الأولـى». الرجـاء الاطـلاع علـى إيضـاح رقـم 5 للحصـول علـى معلومـات عـن اعتمـاد تبنـي معاييـر المحاسـبة الدوليـة للقطـاع العـام لأول مـرة مـن قبـل الهيئـة.

يجـب قـراءة القوائـم الماليـة جنبـاً الـى جنـب مـع القوائـم الماليـة السـنوية للهيئـة للسـنة المنتهيـة فـي 31 ديسـمبر 2017م المعـدة طبقـا للمعاييرالمحاسـبية المعتمـدة فـي المملكـة العربيـة السـعودية.

أسس القياس

تعـرض القوائـم الماليـة وفقـاً لمبـدأ التكلفـة التاريخيـة باسـتخدام مبـدأ الاسـتحقاق المحاسـبي ومفهـوم الاسـتمرارية مـا لـم يذكـر غيـر ذلـك.

عملة العرض

تعـرض القوائـم الماليـة بالريـال السـعودي، وهـو عملـة التشـغيل والعـرض الخاصـة بالهيئـة. ويتـم تقريـب الأرقـام إلـى أقـرب ريـال مـا لـم يـرد خـلاف ذلـك.

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة

النقد وما في حكمه

يتكـون النقـد ومـا فـي حكمـه الـوارد فـي قائمـة المركـز المالـي مـن

النقـد لـدى البنـوك والمتوفـر فـي الخزنـة والودائـع، التـي يمكـن تحويلها بسـهولة إلى مبالغ نقدية معروفة ويمكن اسـتدعاؤها في أي وقـت وتخضع لمخاطر ضئيلة للتغيرات في القيمة، والتي تتوفر بـدون أي قيـود.

تصنيف الموجودات والمطلوبات

تعـرض الهيئـة الموجـودات والمطلوبـات فـي قائمـة المركـز المالـي اسـتناداً إلـى التصنيـف متـداول/ غيـر متـداول. يتـم تصنيـف الأصـل ضمـن الموجـودات المتداولـة فـي حالـة:

أ - توقـع بيـع الأصـل أو هنـاك نيـة لبيعـه أو اسـتهلاكه خـلال دورة الأعمـال العاديـة للهيئـة، أو

ب - الاحتفـاظ بالأصـل بشـكل رئيسـي بغـرض المتاجـرة، أو

ج - توقـع بيـع الأصـل خـلال 12 شـهراً بعـد تاريـخ التقريـر المالـي، أو

د - كـون الأصـل نقـداً أو فـي حكـم النقـد إلا إذا كان محظـوراً تبـادل الأصـل أو اسـتخدامه لتسـوية التـزام مـا خـلال 12 شـهراً علـى الأقـل مـن تاريـخ التقريـر المالـي.

تقـوم الهيئـة بتصنيـف جميـع الموجـودات الأخـرى كموجـودات غيـر متداولـة.

يعتبر الالتزام ضمن المطلوبات المتداولة في حالة:

أ - عندما يتوقع سدادها خلال دورة العمليات العادية،

ب - في حالة اقتناؤها بشكل أساسي لأغراض المتاجرة

ج - توقـع تسـوية الالتـزام خـلال 12شـهراً بعـد تاريـخ التقريـر المالـي، أو

د - عـدم وجـود حـق غيـر مرتبـط بشـرط لتأجيـل تسـوية الالتـزام علـى مـدى 12 شـهراً علـى الأقـل بعـد تاريـخ التقريـر المالـي. عنـد اختيـار الطـرف المقابـل، فـإن تسـديده بموجـب قضيـة حقـوق الملكيـة لا يؤثـر علـى تصنيفـه.

يتم تصنيف جميع المطلوبات الأخرى مطلوبات غير متداولة.

اثبات الإيرادات

الإيرادات من المعاملات غير التبادلية

الرسوم والغرامات والعقوبات

تثبـت الهيئـة إيـرادات الرسـوم عنـد وقـوع الحـدث ويتـم اسـتيفاء ضوابـط اثبـات الموجـودات. إلـى الحـد الـذي يوجـد فيـه شـرط مرتبـط بـه والـذي ينتـج عنـه التـزام مسـتقبلي، يتـم إثبـات الإيـراد المؤجـل بـدلاً مـن الإيـرادات.

كمـا تثبـت الهيئـة إيـرادات الغرامـات والعقوبـات علـى الشـركات عنـد وقـوع الحـدث فيمـا يتـم اثبـات إيـرادات الغرامـات والعقوبـات علـى الأفـراد عندمـا يمكـن قيـاس الإيـراد وتوقيـت تحصيلـه بطريقـة يمكـن الاعتمـاد عليهـا. وعندمـا لا يمكـن قيـاس إمكانيـة أو توقيـت تحصيلـه بطريقـة يمكـن الاعتمـاد عليهـا يتـم إثبـات الإيـراد عنـد تحصيلـه.

عمولات التداول

يتـم تسـجيل مـا تتقاضـاه الهيئـة عـن الخدمـات المرتبطـة بالسـوق الماليـة السـعودية بموجـب الإشـعارات التـي يتـم اسـتلامها مـن شـركة السـوق الماليـة السـعودية («تـداول») وتكـون حصـة الهيئـة مـن إيـرادات التـداول بنسـبة (3.2) نقطـة أسـاس مـن قيمـة الصفقـة المنفـذة، (0.2 مـن تـداولات الأسـهم فـى السـوق الرئيسـية تخـص برنامـج التوعيـة فـى السـوق الماليـة).

الإيرادات من المعاملات التبادلية

تقديم الخدمات

تثبـت الهيئـة إيـرادات تقديـم الخدمـات عندمـا يمكـن تقديـر نتيجـة المعاملـة بشـكل يمكـن الاعتمـاد عليـه. عندمـا لا يمكـن قيـاس النتيجـة بشـكل يمكـن الاعتمـاد عليـه، يتـم إثبـات الإيـرادات فقـط إلـى الحـد الـذي يمكـن فيـه اسـترداد النفقـات المتكبـدة.

إيرادات عوائد الودائع

يتـم اسـتحقاق إيـرادات الودائـع باسـتخدام طريقـة العائـد الفعلـي. تقـدر خصومـات العائـد الفعلـي المكاسـب النقديـة المسـتقبلية خـلال العمـر المتوقـع للأصـل الماليـ إلـى صافـي القيمـة الدفتريـة لذلـك الأصـل. تطبـق هـذه الطريقـة العائـد علـى رصيـد المبلـغ الرئيسـي لتحديـد إيـراد الودائـع فـي كل فتـرة.

الممتلكات والمعدات

يتـم قيـاس الممتلـكات والمعـدات بالتكلفـة بعـد خصـم الاسـتهلاك المتراكـم والخسـارة المتراكمـة للانخفـاض فـي القيمـة. تتضمـن التكلفـة النفقـات المباشـرة لاقتنـاء الأصـل.

عندمـا يُطلـب اسـتبدال أجـزاء كبيـرة مـن الممتلـكات والمعـدات علـى فتـرات، تثبـت الهيئـة هـذه الأجـزاء كموجـودات فرديـة ذات أعمـار

إنتاجية محددة وتخفض قيمتها وفقًا لذلك. وبالمثل، عند إجراء فحص رئيس، تُثبت تكلفته ضمن المبلغ الدفتري لبند الممتلكات والمعدات على أنه استبدال إذا أستوفيت ضوابط الإثبات. يتم اثبات جميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى كمصروفات عند تكبدها. عندما يتم اقتناء أصل في معاملة غير تبادلية مقابل صفر أو بدل اسمي، فإنه يتم قياس الأصل بالقيمة العادلة ، وفي مايلي الأعمار الإنتاجية للموجودات التي يتم إستهلاكها:

	السنوات
مباني	33,33
ديكورات و تحسينات	5
اثاث ومعدات مكتبية	5 -10
سيارات	4
أجهزة الحاسب آلي	3

يتم مراجعة القيمة المتبقية للأصل وعمره الإنتاجي في نهاية كل سنة مالية، وتعديلها مستقبليًا إذا لزم الأمر.
يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى قيمته القابلة للاسترداد، أو مبلغ الخدمة القابل للاسترداد، إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمته المقدرة القابلة للاسترداد أو مبلغ الخدمة القابل للاسترداد.
تقوم الهيئة باستبعاد بنود الممتلكات والمعدات و/ أو أي جزء هام من الموجودات عند البيع أو عندما لا يتوقع أي منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمة ممكنة من استخدامها المستمر. إن أي ربح أو خسارة تنشأ عن استبعاد الموجودات (محسوبًا بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) يتم إثباته في صافي فائض أو عجزالسنة عند إلغاء اثبات الأصل.

عقود الإيجار

يتم تصنيف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تشغيلي إذا كان لا يحول بصورة جوهرية المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل إلى الهيئة. يتم إثبات دفعات عقود الإيجار من عقود الإيجارات التشغيلية على أنها مصروفات بطريقة القسط الثابت على مدة عقد الإيجار.
لا يوجد لدى الهيئة أي ترتيبات لعقود الإيجار التمويلي.

الموجودات غير الملموسة

يتم قياس الموجودات غير الملموسة المقتناة بشكل مستقل بالتكلفة عند الاثبات الأولي. بعد الاثبات الأولي،تقاس الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً أي إطفاء متراكم وخسائر متراكمة للهبوط في قيمة الأصل.
يتم تقييم الأعمار الانتاجية للموجودات غير الملموسة لتكون أما محددة أو غير محددة.

يتم اطفاء الموجودات غير الملموسة ذات العمر الانتاجي المحدد على مدى العمر الانتاجي للموجودات:

	السنوات
برامج الحاسب الآلي	5

يتم تقييم الموجودات غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي المحدد لتحديد الهبوط في القيمة إذا كان هناك مؤشراً على أن الأصل غير الملموس يمكن أن يكون قد تعرض لانخفاض في القيمة.
يتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على الأقل في

نهاية فترة كل تقرير مالي. يتم احتساب التغيرات في العمر الانتاجي المتوقع أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل عن طريق تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، حسبما يقتضي الحال، ويتم اعتبارها كتغيرات في التقديرات المحاسبية بشكل مستقبلي.
يتم اثبات مصروف الاطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في صافي فائض أو عجز السنة ضمن فئة المصروفات بما يتماشى مع وظيفة الموجودات غير الملموسة.
يتم قياس الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إلغاء اثبات الأصل غير الملموس بالفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل ويتم إثباته في صافي فائض أو عجز السنة عند إلغاء اثبات بالأصل.

الهبوط في قيمة الموجودات غير المالية

الهبوط في قيمة الموجودات غير المولدة للنقد

تقوم الهيئة في نهاية كل فترة تقرير بتقويم ما إذا كان هناك أي مؤشر على هبوط في قيمة الموجودات غير المولدة للنقد. وعندما يوجد أي مؤشر من هذا القبيل، أو عندما يكون اختبار هبوط القيمة السنوي للأصل مطلوبًا، تقوم الهيئة بتقدير المبلغ الممكن إسترداده من الأصل والذى يساوى القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف الإستبعاد أو قيمة الإستخدام أيهما أكبر. ولإحتساب قيمة الإستخدام تتبع الهيئة طريقة تكلفة الإحلال المستهلكة.

عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن مبلغ الخدمة الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد هبطت قيمته ويتم تخفيضه إلى مبلغ الخدمة القابل للاسترداد.

يتم إجراء تقويم لكل أصل في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو ربما انخفضت. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، فإن الهيئة تقوم بتقدير مبلغ الخدمة القابل للاسترداد ويتم الغاء خسارة الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً فقط في حالة حدوث تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد مبلغ الخدمة القابل للإسترداد الخاص بالأصل. يكون الإلغاء محدودًا بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية للأصل مبلغ الخدمة القابل للاسترداد، ولا تتجاوز القيمة الدفترية بعد خصم الاستهلاك في حالة عدم اثبات خسارة هبوط القيمة للأصل في السنوات السابقة. ويتم اثبات الالغاء لخسارة الهبوط في الفائض أو العجز.

الأدوات المالية

الموجودات المالية

الإثبات الأولي والقياس

الموجودات المالية في نطاق معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام رقم 29 الإثبات والقياس: تصنف الموجودات المالية عند الاثبات الأولي من قبل الهيئة كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، وقروض ومبالغ مستحقة، واستثمارات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق أو موجودات مالية متاحة للبيع، حسبما هو ملائم.

تشمل الموجودات المالية للهيئة: النقد والودائع لأجل والمبالغ المستحقة القبض من المعاملات التبادلية وغير التبادلية وسلف الموظفين.

القياس اللاحق

يعتمد القياس اللاحق للموجودات المالية على تصنيفها.علماً بأن جميع الموجودات المالية للهيئة تندرج تحت فئة قروض ومبالغ مستحقة.
السلف والذمم المدينة هي موجودات مالية غير مشتقة ذات أقساط ثابتة أو قابلة للتحديد وغير متداولة في سوق نشطة. بعد القياس الأولي، يتم قياس مثل هذه الموجودات المالية لاحقاً بالقيمة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة السائد ـ ناقصاً انخفاض القيمة. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على الاقتناء والأتعاب أو التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة السائد. يتم اثبات الخسائر التي تنشأ من انخفاض القيمة في الفائض أو العجز.

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة تتمة

تتمة

الأدوات المالية

الموجودات المالية

إلغاء الاثبات

تقوم الهيئة بإلغاء اثبات أصل مالي أو حسب مقتضى الحال، جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الموجودات المالية المتماثلة عند:

- انتهاء الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- قيام الهيئة بتحويل حقوقها في استلام تدفقات نقدية من أصل أو تحمل التزام بدفع تدفقات نقدية مستلمة بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث أو (أ) قيام الهيئة بتحويل كافة مخاطر ومنافع الأصل أو (ب) عدم قيام الهيئة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الأصل ولكن قامت بتحويل السيطرة على الأصل.

الهبوط في قيمة الموجودات المالية

تقوم الهيئة بتاريخ كل تقرير مالي بتقييم احتمالية وجود دليل موضوعي على أن أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية قد تعرضت لهبوط القيمة. ويتقرر أن أصل معين أو مجموعة من الموجودات المالية قد هبطت قيمتها فقط في حالة وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمة الأصل نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاثبات الأولى للأصل (حدوث خسارة) ويكون لحدوث الخسارة أثر يمكن تقييمه بصورة يعتمد عليها على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية. تشمل الأدلة الموضوعية لانخفاض القيمة المؤشرات التالية:

- تعرض مدين أو مجموعة من المدينين إلى صعوبات مالية جوهرية،
- وقوع إهمال أو تقصير في سداد الفائدة او أصل المبلغ
- احتمال إفلاس المقترض أو إعادة هيكلته ماليا
- المعطيات التي يمكن ملاحظتها تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مثل التغيرات في المتأخرات أو الظروف الاقتصادية التي ترتبط بتعثرات السداد.

تقوم الهيئة في البداية بإجراء تقييم بصورة فردية للتأكد من وجود دليل موضوعي على هبوط قيمة أي من الموجودات المالية التي تعتبر هامة بمفردها، أو بشكل جماعي بالنسبة للموجودات المالية التي لا تعتبر هامة بمفردها. وإذا ما تبين للهيئة عدم وجود دليل موضوعي على هبوط في قيمة الموجودات التي تم تقويمها بشكل فردي للتأكد من هبوط قيمتها، سواءً كان هام أم لا، فأنها تقوم بإدراج الأصل في مجموعة من الموجودات المالية التي لها خصائص ومخاطر ائتمان متشابهة وتقوم بتقويمها بشكل جماعي للتأكد من هبوط قيمتها. إن الموجودات، التي يتم تقويمها على أساس فردي للتأكد من هبوط قيمتها والتي يتم بشأنها إثبات أو الاستمرار في إثبات خسارة هبوط القيمة، لا يتم إدراجها في عملية تقويم الانخفاض في القيمة التي تتم على أساس جماعي.

إذا كان هناك دليل رئيسي على تكبد خسارة هبوط القيمة تقاس خسارة الهبوط المحددة وذلك بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المتوقعة المستقبلية غير المتكبدة بعد). تخصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بمعدل العمولة الفعلية الأصلية للأصل المالي.

تخفض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص ويثبت مبلغ الخسارة في الفائض أو العجز. يتم شطب القروض مع المخصص المرتبط بالقروض ـ عندما يكون هناك نظرة واقعية للاسترداد المستقبلي وتم تحقق جميع الضمانات أو تحويلها إلى الهيئة. وفيما إذا تم في سنة لاحقة ـ زيادة أو نقص مبلغ خسارة الانخفاض التقديرية بسبب حدث وقع بعد اثبات الانخفاض في القيمة فيتم زيادة أو تقليص خسارة الانخفاض في المسجلة سابقاً من خلال تعديل حساب المخصص. ويتم إذا ما تم عكس قيد شطب ما في وقت لاحق، فيتم قيد الاسترداد إلى تكاليف التمويل في الفائض أو العجز.

المطلوبات المالية

الاثبات الأولي والقياس

تصنف المطلوبات المالية في نطاق معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام رقم 29 على أنها أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز أو القروض والسلف حسب الملائمة.

تحدد الهيئة تصنيف المطلوبات المالية عند الاثبات الأولي. يتم إثبات كافة المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والافتراضات، تضاف إلى تكاليف المعاملات المباشرة. تشمل المطلوبات المالية للهيئة الذمم الدائنة من المعاملات التبادلية وغير التبادلية.

القياس اللاحق

يعتمد قياس المطلوبات المالية على تصنيفها. جميع المطلوبات المالية للهيئة تكون تحت تصنيف القروض والسلف، ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة. تقاس المطلوبات المالية للهيئة لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم احتساب التكلفة المطفأة من خلال الأخذ في الاعتبار أي خصم أو قسط عند الاستحواذ والرسوم أو التكاليف التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

إلغاء الاثبات

يتم إلغاء اثبات المطلوبات المالية عند سداد الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدته. وفي حالة تبديل المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس الجهة المقرضة بشروط مختلفة تماماً، أو بتعديل شروط المطلوبات الحالية، عندئذ يتم اعتبار مثل هذا التبديل أو التعديل كتوقف عن اثبات المطلوبات الأصلية واثبات مطلوبات جديدة. يتم اثبات الفرق بين القيم الدفترية المعنية في الفائض أو العجز.

مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في قائمة المركز المالي، فقط عند وجود حق نظامي حالي ملزم لتسوية المبالغ المثبتة وعند وجود نية للسداد على أساس الصافي، او بتسييل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

منافع الموظفين

منافع ما بعد نهاية الخدمة

لدى الهيئة برنامج ما بعد نهاية الخدمة وهي منافع محددة لموظفيها وهذه المنافع غير ممولة.

يتم إعادة تحديد التزامات المنافع المحددة على أساس دوري من قبل خبراء اكتواريين مستقلين باستخدام طريقة وحدة الإئتمان المتوقعة. يتم تحديد القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام أسعار الفائدة لسندات الشركات عالية الجودة المقومة بالعملة التي سيتم دفع الاستحقاقات بها والتي تحتوي على شروط تقارب شروط الالتزام ذي الصلة. استخدمت الهيئة المعدلات التقريبية للسندات الحكومية. يتم احتساب صافي تكلفة الفائدة من خلال تطبيق معدل الخصم على صافي رصيد التزام المنافع المحددة يتم تضمين هذه التكلفة في حساب منافع الموظفين في بيان الأداء المالي.

يتم إثبات أرباح وخسائر إعادة القياس الناتجة عن تسويات الخبرة والتغيرات في الافتراضات الاكتوارية في الفترة التي تحدث فيها في قائمة صافي الموجودات. تدرج التغييرات في القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة الناتجة عن تعديلات أو خطوط الخطة فورًا في قائمة الأداء المالي لتكاليف الخدمة السابق

المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزامات حالية (قانونية أو متوقعة) ناتجة عن أحداث سابقة، وأنه من المحتمل ان يتطلب الأمر استخدام موارد تنطوي على منافع اقتصادية لسداد الالتزام وأنه يمكن تقدير مبلغ هذا الإلتزام بشكل موثوق به.

وفي الحالات التي تتوقع فيها إدارة الهيئة استرداد بعض أو كل المخصصات، على سبيل المثال بموجب عقد تأمين، فإنه يتم إثبات المبالغ المستردة كأصل مستقل وذلك فقط عندما تكون عملية الاسترداد مؤكدة فعلاً.

يتم عرض المصروف المتعلق بالمخصص في قائمة الأداء المالي لأغراض خاصة بعد خصم أية مبالغ مستردة.

الاحتياطيات

وفقاً للمادة الرابعة عشر من نظام السوق المالية تقوم الهيئة نهاية كل سنة مالية بتحويل الفائض من الموارد التي تتقاضاها إلى وزارة المالية بعد اقتطاع جميع النفقات الجارية والرأسمالية التي تحتاج إليها (احتياطي نفقات) من الفائض النقدي، وكذلك بعد تكوين (احتياطي عام) من الفائض النقدي المتبقي بما يعادل ضعف إجمالي نفقاتها المبينة في ميزانيتها السنوية السابقة.

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة

تتمة

تتمة

الأدوات المالية

المطلوبات المالية

المطلوبات المحتملة

لا تثبت الهيئة المطلوبات المحتملة، ولكنها تفصح عن تفاصيل بالموجودات والمطلوبات المحتملة في الايضاحات حول القوائم المالية، ما لم يكن احتمال تدفق خارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية بعيدا

الموجودات المحتملة

لا تثبت الهيئة الموجودات المحتملة، ولكنها تفصح عن تفاصيل الأصل المحتمل عندما يتأكد وجودة -فقط - بوقوع أو عدم وقوع واحد أو أكثر من الاحداث المستقبلية غير المؤكدة والتي ليست كلها ضمن سيطرة الهيئة في الايضاحات حول القوائم المالية. يتم تقويم الموجودات المحتملة –بشكل مستمر -لضمان أن تنعكس التطورات -بشكل المناسب -في القوائم المالية. وإذا أصبح في حكم المؤكد أنه سوف يحدث تدفق داخل لمنافع اقتصادية، يتم إثبات الأصل والدخل المتعلق بها في القوائم المالية للفترة التي يحدث فيها التغير.

الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الهيئة الطرف ذي صلة الشخص أو المنشأة التي تكون لديها القدرة على التحكم بشكل فردي أو مشترك، أو ممارسة تأثير كبير على الهيئة، أو العكس. يعتبر أعضاء الإدارة الرئيسين وشركة تداول أطرافًا ذات صلة وتضم أعضاء مجلس الهيئة.

العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملة الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة عند إجراء المعاملة. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية «إن وجدت» إلى الريال السعودي بالأسعار السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. ويتم إدراج المكاسب والخسائر الناتجة من تحويل العملات الأجنبية ضمن قائمة الأداء المالي.

4. أحكام وتقديرات هامة

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام من الإدارة استخدام أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاحات المرفقة والإفصاح عن المطلوبات المحتملة. إلا أن عدم التأكد المتضمن في هذه الافتراضات والتقديرات قد يؤدى إلى إجراء تعديلات هامة على القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات التي قد تتأثر في فترات مستقبلية.

الأحكام

ضمن سياق تطبيق السياسات المحاسبية للهيئة، قامت الإدارة بإبداء الأحكام التي لها تأثير جوهري على المبالغ المثبتة في القوائم المالية كما يلي:-

التقديرات والافتراضات

فما يلي الافتراضات الرئيسية التي تم الأخذ بها عند تقدير أثر الظروف المستقبلية على الأرقام الظاهرة في القوائم المالية والإفصاحات المتعلقة بها في تاريخ إعداد القوائم المالية والتي يرتبط بها مخاطر جوهرية قد تسبب تعديلات هامة على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة. اعتمدت الهيئة في تقديراتها وافتراضاتها على المعايير المتاحة عند إعداد القوائم المالية. إلا أنه يمكن أن تتغير الظروف والافتراضات القائمة حول التطورات المستقبلية وفقاً للتغيرات في السوق أو الظروف الناشئة خارج سيطرة الهيئة. وتنعكس هذه التغييرات على الافتراضات عند حدوثها.

الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية

يتم تقييم الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للموجودات باستخدام المؤشرات التالية للتوعية بالاستخدام المستقبلي المحتمل والقيمة من التخلص:

- طبيعة الموجودات وقابليتها للتكيف مع التغيرات في التكنولوجيا والعمليات.
- طبيعة العمليات التي يتم فيها توظيف الأصل.
- توافر التمويل لاستبدال الموجودات.
- التغييرات في السوق فيما يتعلق بالأصل.

الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (23) تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

هبوط قيمة الموجودات غير المالية - الموجودات غير المولدة للنقد

تقوم الهيئة بمراجعة واختبار القيمة الدفترية للموجودات غير المولدة للنقد عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أنه قد يكون هناك هبوط في إمكانيات الخدمة المستقبلية التي يمكن توقعها بشكل معقول من الأصل. عندما توجد مؤشرات هبوط محتمل، تقوم الهيئة بإجراء اختبارات هبوط القيمة، والتي تتطلب تحديد القيمة العادلة للأصل ومبلغ الخدمة القابل للاسترداد. يعتمد تقدير هذه المدخلات في الحساب على تقديرات الاستخدام والافتراضات. إن أي تغييرات لاحقة على العوامل التي تدعم هذه التقديرات والافتراضات قد يكون لها تأثير على القيمة الدفترية المبلغ عنها للأصل ذي الصلة.

المخصصات

يتم قياس المخصصات باستخدام أفضل تقديرات للإدارة المطلوبة لتسوية الالتزام في تاريخ التقرير، ويتم خصمها إلى القيمة الحالية التي يكون لها أثر ذا أهمية نسبية.

الافتراضات طويلة الأجل بشأن التزام المنافع المحددة للموظفين

يتم تحديد تكاليف التزام منافع الموظفين المحددة ومنافع ما بعد الخدمة باستخدام تقييمات اكتوارية. يتضمن التقييم الاكتواري وضع افتراضات متعددة قد تختلف عن التطورات الفعلية في المستقبل. وهذه تتضمن تحديد معدل الخصم وزيادات الرواتب المستقبلية ومعدل دوران الموظفين ومعدلات الوفاة. ونظراً لتعقيد التقييم، فإن الافتراضات الأساسية وطبيعتها الطويلة الأجل تجعل من التزام المنافع المحددة بالغ الحساسية بالنسبة للتغيرات في هذه الافتراضات. يتم مراجعة الافتراضات في تاريخ كل قوائم مالية.

الذمم المدينة وسلف الموظفين

تقوم الهيئة بتقييم السلف والذمم المدينة من العمليات التبادلية وغير التبادلية في نهاية كل فترة تقرير. عند تحديد ما إذا كان يجب تسجيل خسارة انخفاض القيمة في الفائض أو العجز، تقوم الهيئة بتقييم المؤشرات الموجودة في السوق لتحديد ما إذا كانت هذه المؤشرات تدل على هبوط قيمة في السلف والذمم المدينة.

عندما لا يتم تحديد هبوط محدد في القيمة، يتم احتساب الهبوط في قيمة الذمم المدينة من المعاملات التبادلية وغير التبادلية على أساس المحفظة، بناءً على نسب الخسارة التاريخية المعدلة للظروف الاقتصادية العامة والمؤشرات الأخرى الموجودة في تاريخ التقرير والتي ترتبط بالتخلف عن السداد. يتم تطبيق نسب الخسارة السنوية على أرصدة السلف في المحفظة وتغييرها إلى فترة ظهور الخسارة المقدرة.

5. تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لأول مرة

إن هذه القوائم المالية هي المجموعة الأولى من القوائم المالية للهيئة التي يتم إعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. بالنسبة لكل السنوات وحتى السنة المنتهية 31 ديسمبر2017م، فقد أعدت الهيئة قوائمها المالية بموجب المعايير المحاسبية المتعارف عليها سابقاً (المعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين).

وبناء على ذلك، أعادت الهيئة إصدار القوائم المالية التي تتفق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام المطبقة في 1 يناير 2018م على النحو المبين في ملخص السياسات المحاسبية الهامة في إعداد هذه القوائم المالية.

الاعفاءات المطبقة:

يسمح المعيار 33 « تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على أساس الاستحقاق للمرة الأولى» بعدم التطبيق بأثر رجعى لبعض المتطلبات بموجب معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

وتوضح هذه المذكرة التعديلات الرئيسية التي قامت بها الهيئة في إعادة إصدار قائمة المركز المالي التي أصدرت وفقًا للهيئة السعودية للمحاسبين القانونين كما في 1 يناير 2018م:

أ- طبّقت الهيئة أحكام التحول الخاصة بمعيار المحاسبة الدولية للقطاع العام رقم 1) عرض القوائم المالية(، فيما يتعلق بتقديم معلومات مقارنة في أول قوائم مالية انتقالية لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام واختارت عدم تقديم معلومات مقارنة.

ب- طبقت الهيئة أحكام التحول الخاصة بمعيار المحاسبة الدولية للقطاع العام رقم 29) الأدوات المالية : الاعتراف و القياس) ،

الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (23) تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

5. تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لأول مرة

تتمة

تتمة

الاعفاءات المطبقة:

لقياس الأدوات المالية بقيمتها العادلة عندما تكون معلومات التكلفة الموثوقة عن الموجودات والمطلوبات المالية غير متاحة، واستخدام تلك القيمة العادلة باعتبارها التكلفة المعتبرة، وعليه قامت الهيئة بقياس رصيد سلف الموظفين بالقيمة العادلة في تاريخ تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لعدم إمكانية الحصول على معلومات دقيقة للسلف التي بدأت وانتهت خلال السنوات السابقة لتطبيق طريقة معدل الفائدة الفعلي من تاريخ نشأة الأداة المالية.

ج- طبقت الهيئة حكم التحول الخاص بمعيار المحاسبة الدولية للقطاع العام رقم) 33 تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على أساس الاستحقاق للمرة الأولى (، فيما يتعلق بطلب خبير اكتواري مؤهل لإجراء تقييم اكتواري مفصل في تاريخ واحد وتقديم أو تأخير التقييم إلى تاريخ آخر. وبناء على ذلك، طلبت الهيئة إجراء تقييم اكتواري من خبير اكتواري مؤهل في 1 يناير 2018م وقررت تقديم التقييم إلى 31 ديسمبر 2018م.

تسوية المركز المالي كما في 1 يناير 2018 (تاريخ التحوّل إلى معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام).

	ايضاح	معايير المحاسبة السعودية كما في 1 يناير 2018م	التعديلات	معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام كما في 1 يناير 2018م
الموجودات				
الموجودات المتداولة				
النقد وما في حكمه		1.714.966.815	-	1.714.966.815
ذمم مدينة من معاملات تبادلية	1 - 5	-	1.228.231	1.228.231
ذمم مدينة من معاملات غير تبادلية	1 - 5	-	11.881.481	11.881.481
ذمم مدينة	1 - 5	13.109.712	(13.109.712)	-
الجزء المتداول من سلف الموظفين طويلة الأجل	2 - 5	-	10.443.026	10.443.026
دفعات مقدمة وأرصدة مدينة أخرى	2 - 5	67.347.193	(31.739.387)	35.607.806
		1.795.423.720	(21.296.361)	1.774.127.359
الموجودات غير المتداولة				
الجزء غير المتداول من سلف الموظفين	2 - 5	-	19.244.174	19.244.174
الممتلكات والمعدات	3 - 5	593.764.229	(12.746.459)	581.017.770

الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (23) تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

5. تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لأول مرة

تتمة

تتمة

الاعفاءات المطبقة:

تسوية المركز المالي كما في 1 يناير 2018 (تاريخ التحوّل إلى معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام).

	ايضاح	معايير المحاسبة السعودية كما في 1 يناير 2018م	التعديلات	معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام كما في 1 يناير 2018م
مشاريع تحت التنفيذ		1.710.641.795	-	1.710.641.795
موجودات غير ملموسة	3 - 5	-	12.746.459	12.746.459
		2.304.406.024	19.244.174	2.323.650.198
إجمالي الموجودات		**4.099.829.744**	**(2.052.187)**	**4.097.777.557**
المطلوبات				
المطلوبات المتداولة				
ذمم دائنة		12.415.187	-	12.415.187
مستحقات ومطلوبات متداولة أخرى	4 - 5	70.478.075	(5.829.188)	64.648.887
		82.893.262	(5.829.188)	77.064.074
المطلوبات غير المتداولة				
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	5 - 5	196.906.747	54.275.638	251.182.385
اجمالي المطلوبات		**279.800.009**	**48.446.450**	**328.246.459**
صافي الموجودات				
احتياطي نفقات		643.494.511	-	643.494.511
احتياطي عام		1.071.472.304	-	1.071.472.304
الفائض المتراكم	6 - 5	2.105.062.920	(50.498.637)	2.054.564.283
مجموع صافي الموجودات		**3.820.029.735**	**(50.498.637)**	**3.769.531.098**
إجمالي صافي الموجودات والمطلوبات		**4.099.829.744**	**(2.052.187)**	**4.097.777.557**

الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (23) تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

5. تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لأول مرة

تتمة

5-1 تم إعادة تصنيف الذمم المدينة البالغ رصيده مبلغ 13.109.712 ريال سعودي كما في 1 يناير 2018م إلى ذمم مدينة من معاملات تبادلية بقيمة 1.228.231 ريال سعودي) وذمم مدينة من معاملات غير تبادلية (11.881.481 ريال سعودي) تطبيقاً لمعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 1(عرض القوائم المالية) (IPSAS 1) والذي يحدد طريقة عرض الإيرادات من العمليات التبادلية وغير التبادلية.

5-2 تم إعادة تصنيف سلف الموظفين المدرجة ضمن دفعات مقدمة وأرصدة مدينة أخرى البالغ رصيده مبلغ31,739,387 ريال سعودي كما في 1 يناير 2018م إلى سلف موظفين متداولة بقيمة (10.443.026ريال سعودي) وسلف موظفين غير متداولة بقيمة (19.244.174 ريال سعودي) كما تم تطبيق معدل الخصم ٪3 على رصيد تلك السلف حسب استحقاق كل سلفه منها. وبلغ صافي الانخفاض (2.052.187 ريال سعودى) وتم عكس هذا المبلغ على الفائض المتراكم تطبيقاً لمعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 1(عرض القوائم المالية) (IPSAS 1) ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 29 (الأدوات المالية : الاعتراف والقياس) (IPSAS 29)

5-3 تم إعادة تصنيف البرامج إلى أصول غير ملموسة وبلغت صافي قيمتها 12.746.459 ريال سعودي كما في1 يناير 2018م تطبيقاً لمعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 1(عرض القوائم المالية) (IPSAS 1).

5-4 حسب متطلبات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام يتم الاعتراف بإيرادات المعاملات غير التبادلية "الرخص السنوية " فور استحقاقها بالكامل ولا يتم اطفاؤها على فترة الرخصة. ولذلك فإن رصيد الإيراد المقدم الخاص بالرخص السنوية في 1 يناير 2018م والذي يبلغ 5.829.188 ريال سعودي حسب المعايير السعودية المطبقة سابقاً تم اطفاؤها في الفائض المتراكم باعتبارها إيرادات تخص العام السابق تطبيقاً لمعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 23((الإيرادات من المعاملات غير التبادلية) (IPSAS 23).

5-5 تم تطبيق الإفتراضات الإكتوارية على مخصص مكافأة نهاية الخدمة باعتبارها خطة منافع موظفين المحددة ومنافع ما بعد الخدمة باستخدام طريقة وحدة الإئتمان المتوقعة عن طريق تقييم إكتواري مختص. وقد نتج عن هذا التطبيق زيادة في احتساب التزام الهيئة الخاص بمخصص مكافأة نهاية الخدمة بقيمة 54.275.638 ريال سعودي تطبيقاً لمعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 39(منافع الموظفين) (IPSAS 39) في 1 يناير 2018م هذا وقد قامت الهيئة بالأخذ باعفاءات خاصة عند التطبيق الأولي للمعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام (إيضاح رقم 5 – ج).

5-6 **إجمالي التأثير على الفائض المتراكم من عملية التحول حسب التفصيل التالي:**

	1 يناير 2018م
الفائض المتراكم وفقاً للمعايير المحاسبية السعودية	**2.105.062.920**
التأثير الناتج من احتساب القيمة الحالية لسلف الموظفين (5-2)	**(2.052.187)**
التأثير الناتج من إيرادات الرخص السنوية المقدمة (5-4)	**5.829.188**
التأثير الناتج من التقييم الاكتواري لمخصص مكافأة نهاية الخدمة (5-5)	**(54.275.638)**
الفائض المتراكم وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام	**2.054.564.283**

6. النقد وما في حكمه

	31 ديسمبر 2018م	1 يناير 2018م
ودائع لأجل*	2,193,000,000	1.701.000.000
النقد فى البنك (الحسابات الجارية)	**28.547.977**	13.966.815
	2,221,547,977	1.714.966.815

*تتمثل الودائع لأجل في قيمة ودائع الهيئة لدى البنوك المحلية في تاريخ القوائم المالية، لمدة تتراوح ما بين شهرين إلى تسعة أشهر والتي يمكن استردادها دون قيود أو تكلفة وبمعدلات فائدة مختلفة وقد تم تحميل قائمة الأداء المالي بإجمالي إيراد ودائع بلغ 52.2 مليون سعودي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م. وقد تم تحصيل ما قيمته 44.5 مليون ريال سعودى خلال السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2018م .

7. المدينون

أ - المدينون من المعاملات التبادلية	31 ديسمبر 2018م	1 يناير 2018م
الذمم المدينة	840,643	1.228.231
	840,643	1.228.231
أعمار المدينون من معاملات تبادلية		
أقل من 30 يوماً	606,268	650,291
من 31 – 90 يوماً	234,375	95.916
أكثر من 90 يوماً	--	482.024
	840,643	**1.228.231**

ب - المدينون من المعاملات الغير تبادلية	31 ديسمبر 2018م	1 يناير 2018م
شركة السوق المالية السعودية (تداول) (إيضاح 21-1)	**56,643,163**	**11.881.481**
	56,643,163	**11.881.481**
أعمار المدينون من معاملات غير التبادلية		
أقل من 30 يوماً	53,466,890	8.705.208
من 31 – 90 يوماً	--	--
أكثر من 90 يوماً	3,176,273	3.176.273
	56,643,163	**11.881.481**

8. دفعات مقدمة وموجودات متداولة أخرى

	31 ديسمبر 2018م	1 يناير 2018م
مصروفات مدفوعة مقدماً	32,805,686	20.250.908
إيرادات مستحقة	15.764.113	8.017.019
دفعات مقدمة للموردين	647,028	4.656.804
تأمينات لدى الغير	--	328.250
أخرى	1,736,402	2.354.825
	50,953,229	**35.607.806**

الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (23) تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

9. الممتلكات والمعدات

	اراضي	مباني	ديكورات وتحسينات	أثاث ومعدات مكتبية	سيارات	أجهزة حاسب آلي	الإجمالي	الإجمالي كما في 1 يناير 2018م
التكلفة								
كما في 1 يناير 2018م	**412.046.635**	**132.300.020**	**83.700.055**	**75.844.332**	**2.458.950**	**86.592.931**	**792.942.923**	**743.171.351**
الاضافات	-	-	1,413,091	1,137,756	420.000	542,371	3,513,218	**2.873.136**
المحول من المشروعات تحت التنفيذ	-	-	6,219,351	1,189,629	-	3,788,450	11,197,430	**61.302.973**
الاستبعادات	-	-	(14.566.738)	(9,459,138)	(1.560.45)	(31,853,624)	(57,439,952)	**(14.404.537)**
كما في 31 ديسمبر 2018م	**412.046.635**	**132.300.020**	**76,765,759**	**68,712,579**	**1.318.498**	**59,070,128**	**750,213,619**	**792.942.923**
الاستهلاك								
كما في 1 يناير 2018م	**-**	**23.483.253**	**57.064.549**	**53.322.328**	**2.079.783**	**75.975.240**	**211.925.153**	**200.181.512**
استهلاك السنة	-	3,969,001	7,820,876	5,110,569	187,499	7,693,533	24,781,478	**25.364.725**
الاستبعادات	-	-	(14.488.343)	(9,412,145)	(1.560.45)	(31,842,527)	(57,303,466)	**(13.621.084)**
كما في 31 ديسمبر 2018م	**-**	**27,452,254**	**50,397,082**	**49,020,752**	**706,831**	**51,826,246**	**179,403,165**	**211.925.153**
صافي القيمة الدفترية								
كما في 31 ديسمبر 2018م	**412.046.635**	**104,847,766**	**26,368,677**	**19,691,827**	**611,667**	**7,243,882**	**570,810,454**	
كما في 1 يناير 2018م	412.046.635	108.816.767	26.635.506	22.522.004	379.167	10.617.691		**581.017.770**

- في تاريخ ٢٩ صفر ١٤٣٨هـ (الموافق ٢٩ نوفمبر ٢٠١٦م) استلمت الهيئة خطاب نقل ملكية أرضها إلى وزارة المالية (الهيئة العامة لعقارات الدولة) والبالغ قيمتها ٢٩٧ مليون سعودي (2017م : ٢٩٧مليون سعودي) ولم يتم حتى تاريخ القوائم المالية الإنتهاء من إجراءات نقل الملكية.

الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (23) تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

10. مشروعات تحت التنفيذ

	الرصيد في 1 يناير 2018م	الإضافات خلال السنة	المحول إلى الممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة	المحول إلى المصروفات	الرصيد في 31 ديسمبر 2018م
مقر الهيئة فى المركز المالي*	1.690.626.849	-	-	-	1.690.626.849
تجهيزات أدوار الهيئة في مركز الملك عبد الله المالي	694,568			(694,568)	-
أثاث وتجهيزات	7,387,005	13,847,442	(11,197,430)	(836,163)	9,200,854
أجهزة وبرامج حاسب آلي وتجهيزات أخرى	11,933,373	10,848,138	(11,749,740)	(5,772,489)	5,259,282
	1.710.641.795	**24,695,580**	**(22,947,170)**	**(7,303,220)**	**1,705,086,985**

* نظراً لانتقال ملكية مشروع مركز الملك عبد الله المالي بالكامل بما فيه مقر الهيئة الجديد إلى صندوق الاستثمارات العامة تقوم الهيئة بالتنسيق مع الصندوق مباشرةً بصفتهم المالك الجديد بشأن العوض المناسب لقيمة المبني الحالي.

الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (23) تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

11. موجودات غير ملموسة

	31 ديسمبر 2018م
التكلفة	
1 يناير 2018م	42.139.875
الإضافات خلال السنة	582,498
المحول من مشروعات تحت التنفيذ	11,749,740
الاستبعادات	(4,080,850)
31 ديسمبر 2018	50,391,263
الإطفاء	
1 يناير 2018م	29.393.416
المحمل للسنة	4,842,565
الاستبعادات	(4,080,848)
31 ديسمبر 2018	30,155,133
صافي القيمة الدفترية	
في 31 ديسمبر2018م	20,236,130
في 1 يناير 2018م	12.746.459

12. ذمم دائنة

	31 ديسمبر 2018م	1 يناير2018م
موردين خدمات	1,263,952	5.453.186
اخرى	277,823	6.962.001
	1,541,775	**12.415.187**

الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (23) تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

13. مستحقات ومطلوبات متداولة أخرى

	31 ديسمبر 2018م	1 يناير2018م
مستحقات موظفين	54,664,606	48.969.495
مصروفات مستحقة	11,932,944	10.064.969
أخرى	6,453,939	5.614.423
	73,051,489	**64.648.887**

14. مخصص مكافأة نهاية الخدمة

أهم الفرضيات الاكتوارية المستخدمة في حساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة (خطة منافع محددة غير ممولة) هي كما يلي:

	31 ديسمبر 2018م	1 يناير2018م
معدل الخصم	%4.6	%3.8
معدل زيادة الراتب	%5	%5
معدلات دوران الموظفين	%7	%7

يتم تحديد القيمة المتوقعة لنهاية الخدمة في إطار البرنامج لكل موظف على النحو التالي:

- يتم توقع المرتب المستقبلي عند المعدل المفترض لزيادة الراتب
- ثم يتم تحديد القيمة الحالية الاكتوارية باستخدام قواعد الخطة، ومعدل الخصم المفترض ومعدل الوفيات ومعدل دوران الموظفين
- بعد ذلك يتم توزيع الالتزام المحدد على مدار سنوات الخدمة المتوقعة للموظف، مع تحديد الالتزام المتوقع بالتساوي على مدار كل سنة من الخدمة السابقة لحساب التزام المنافع المحددة.

فيما يلي الحركة في مطلوبات المنافع المحددة للموظفين:

	31 ديسمبر 2018م
في بداية السنة	251.182.385
المحمل على قائمة الأداء المالى خلال السنة (تكلفة الخدمة الحالية)	39,896,610
المدفوع خلال السنة	(13,923,268)
(مكاسب) فروق تقييم الإكتواري	(28,084,693)
أثر التحول إلى معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (إيضاح 5-5)	-
في نهاية السنة	**249,071,034**

الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (23) تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

14. مخصص مكافأة نهاية الخدمة تتمة

وفيما يلي تحليل الحساسية للافتراضات الاكتوارية :

	المخصص كما في 31 ديسمبر 2018م	التغير %
الافتراضات الأساسية	249,071,034	-
أساس معدل الخصم + 0.5%	235,372,867	(%5.5)
أساس معدل الخصم - 0.5%	263,978,720	%6
أساس معدل زيادة الراتب + 0.5%	263,145,822	%5.7
أساس معدل زيادة الراتب - 0.5%	235,991,395	(%5.3)
معدل دوران الموظفين 110%	247,822,518	(%0.5)
معدل دوران الموظفين 90%	250,346,778	%0.5
أساس معدل الوفيات 110%	249,020,291	(%0.0)
أساس معدل الوفيات 90%	249,121,915	%0.0

يوضح الجدول أدناه توقعات الالتزامات الغير مخصومة لمنافع نهاية الخدمة للموظفين لمدة خمس سنوات على أساس الافتراضات وبيانات الموظفين المستخدمة في حساب الالتزامات لتاريخ 31 ديسمبر 2018م:

العوائد المتوقع دفعها خلال السنة	المبلغ
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م	15,832,501
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م	20,164,965
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م	22,702,533
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م	27,426,380
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م	24,986,350

الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (23) تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

15. الإحتياطيات

بلغ مجموع الفائض المتراكم (قبل تكوين الإحتياطيات) كما في 31 ديسمبر 2018م مبلغ 4,327 مليون ريال سعودي (1 يناير 2018م: 3,770 مليون ريال سعودي) بينما بلغ الفائض النقدي منه (2,222 مليون ريال سعودي) ويتمثل في رصيد النقد وما في حكمه.

تطبيقا للمادة الرابعة عشر من نظام السوق المالية فقد قامت الهيئة في نهاية السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018م بتكوين احتياطي نفقات واحتياطي عام حيث:

تقوم الهيئة في نهاية السنة المالية وقبل تحويل الفائض من الموارد إلى وزارة المالية بتكوين احتياطي نفقات يعادل قيمة المصروفات المقدرة التي من المتوقع أن تتكبدها الهيئة السنة التالية للقوائم المالية، حيث بلغت الموازنة التقديرية لسنة 2019م مبلغ 762 مليون ريال سعودي بالإضافة إلى مبلغ 311 مليون ريال سعودي كإحتياطي إضافي تحوطاً لأى مطالبات أو مصروفات محتملة وعليه تم تكوين احتياطي نفقات خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018م بقيمة 1.074 مليون ريال سعودي (2017م: 643.5 مليون ريال سعودي).

كما يتم تكوين احتياطي عام يعادل ضعف اجمالي نفقاتها النقدية خلال العام الحالي، ونظرا لوجود عجز في تكوين الاحتياطيات فقد قامت الهيئة بتكوين الاحتياطي العام بقيمة الفارق بين احتياطي النفقات والفائض النقدي في نهاية السنة المالية ولم يتم تحويل أي مبالغ الي وزارة المالية، وذلك حسب الجدول التالي:

	31 ديسمبر 2018م	1 يناير2018م
الفائض النقدي كما في 31 ديسمبر (إيضاح – 6)	**2.221.547.977**	1.714.966.815
يخصم		
احتياطي النفقات المكون	**(1.074.089.695)**	(643.494.511)
رصيد الاحتياطي العام في 31 ديسمبر	**1.147.458.282**	1.071.472.304
الاحتياطي العام وفقاً للنظام	**(1,183,542,476)**	(1.080.576.794)
العجز في تكوين الاحتياطي العام	**(36,084,194)**	(9.104.490)

16. الإيرادات التبادلية والإيرادات غير التبادلية

جميع إيرادات الهيئة هي إيرادات غير تبادلية فيما عدا إيرادات خدمات وأنشطة الهيئة وعوائد الودائع. وفيما يلي توزيع الإيرادات التبادلية وغير التبادلية:

	تبادلي	غير تبادلي	31 ديسمبر 2018م
عمولات تداول الأوراق المالية	-	**559,909,905**	559,909,905
خدمات وأنشطة الهيئة	**2,328,800**	**149,679,086**	152,007,886
مخالفات الأنظمة واللوائح التنفيذية	-	**387,674,160**	387,674,160
عوائد الودائع	**52,247,514**	-	52,247,514
	54,576,314	**1,097,263,151**	**1,151,839,465**

الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (23) تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

17. رواتب ومزايا الموظفين

	31 ديسمبر 2018م
الرواتب	160,008,614
بدلات الموظفين	97,385,474
مكافآت نهاية الخدمة	39,896,610
مكأفاة موظفين	38,274,957
تأمين طبي	27,352,301
تأمينات اجتماعية	22,683,480
حصة الهيئة في برنامج الادخار	19,013,362
رحلات العمل والمؤتمرات	6,323,780
أخرى	8,386,670
	419,325,248

18. مصروفات عمومية وإدارية

	31 ديسمبر 2018م
مصروفات برنامج التوعية فى السوق المالية	24,039,479
الصيانة	23,473,552
الخدمات العامة	16,319,537
الإيجارات	13,425,789
الإشتراكات	12,835,872
برنامج حديثي التخرج	7,815,071
اتعاب أعضاء اللجان	6,189,842
الإعلام والعلاقات العامة	3,047,510
مصروفات العقود التشغيلية	2,346,059
مصروفات أخرى	2,107,212
	111,599,923

الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (23) تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

19. برنامج التوعية في السوق المالية

في تاريخ 25 جمادى الأولى 1438 هـ الموافق 22 فبراير 2017م صدر قرار مجلس الهيئة رقم (2-20-2017م) بتخصيص 0.2 نقطة أساس من حصة الهيئة لتمويل أنشطة الهيئة الخاصة ببرنامج التوعية في السوق المالية المتمثلة في رفع الثقافة المالية والادخارية والاستثمارية لدى المستثمرين، وتطوير أنظمة الرقابة على التداول لدى الأشخاص المرخص لهم والمساهمة في تأسيس وتشغيل الأكاديمية المالية المزمع انشاؤها.

كما أصدر المجلس قراره رقم (2-46-2017م) بتاريخ 22 رجب 1438هـ الموافق 19 أبريل 2017م باعتماد لائحة عمل لجنة الحساب التمويلي لبرنامج التوعية في السوق المالية السعودية.

فى تاريخ 1 يناير 2018م بلغت الايرادات المخصصة لبرنامج التوعية فى السوق المالية مبلغ (25.984.669 ريال سعودى)، كما بلغ المرتبط عليه لمصروفات البرنامج مبلغ (9.978.328 ريال سعودى) فى حين بلغ المنصرف الفعلى مبلغ (4.223.000 ريال سعودى).

وفيما يلي ملخص بإيرادات ومصروفات البرنامج في تاريخ 31 ديسمبر2018م:

	إيضاح	31 ديسمبر 2018م
رصيد الفائض للبرنامج في 1 يناير 2018م		**22,261,669**
إيرادات البرنامج خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م	1-19	**34,549,745**
مصروفات البرنامج النقدية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م		**(24,518,080)**
الارتباطات خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م		**(3,619,869)**
رصيد الفائض للبرنامج في 31 ديسمبر 2018م		**28,673,465**

20. الارتباطات

الارتباطات الرأسمالية

تبلغ الارتباطات الرأسمالية على الهيئة في 31 ديسمبر 2018م ما قيمته 3.4 مليون سعودي حيث بلغت القيمة الإجمالية لعقود المشروعات 17.8 مليون ريال سعودي بينما بلغ الجزء المدفوع منها 14.4مليون ريال سعودي (1 يناير 2018م: مبلغ 23.5مليون ريال سعودي).

ارتباطات عقود الإيجار التشغيلي

الهيئة كمستأجر

الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود إيجارية تشغيلية غير قابلة للإلغاء كما في نهاية فترة التقرير:

	31 ديسمبر 2018م	1 يناير2018م
خلال سنة	**1,336,386**	11.800.000
أكثر من سنة ولكن لا تتجاوز خمسة سنوات	**792,786**	2.500.000
أكثر من خمسة سنوات	-	-
	2,129,172	**14.300.000**

الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (23) تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

21. إفصاحات الأطراف ذات العلاقة

1-21 مبالغ مستحقة من جهات ذات علاقة

اسم الجهة ذات العلاقة	طبيعة العلاقة	الرصيد	
		31 ديسمبر 2018م	1 يناير2018م
شركة السوق المالية السعودية (تداول) (إيضاح7-ب)	علاقة إشرافية وتنظيمية	**56,643,163**	**11.881.481**

2-21 المعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة

اسم الجهة ذات العلاقة	طبيعة العلاقة	قيمة المعاملات المحصلة	
		31 ديسمبر 2018م	1 يناير2018م
شركة السوق المالية السعودية (تداول)	إيرادات الهيئة من خلال تداول	**645,148,223**	673,206,819
	المدفوعات نيابة عن الهيئة	**1,011,796**	290,889

يتمثل الرصيد المستحق على شركة السوق المالية السعودية تداول (طرف ذو علاقة) بشكل أساسي فيما تتقاضاه الهيئة عن الخدمات المرتبطة بالسوق المالية السعودية غير المحصلة حتى تاريخ قائمة المركز المالي، حيث يتم إصدار مطالبات أتعاب وعمولات تداول الأسهم وكذلك الخدمات التي تقدمها والمرتبطة بالسوق المالية السعودية والرسم السنوي ويتم تحصيلها من قبل تداول نيابة عن الهيئة.

وفقا لنظام هيئة السوق المالية وتطبيقاً للمادة الثانية والعشرون تخضع شركة السوق المالية السعودية تداول تحت إشراف الهيئة بالإضافة إلى العلاقة التنظيمية المتمثلة فيما يلي:

- يدير السوق السعودية مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء يعين بقرار من مجلس الوزراء وبترشيح من رئيس مجلس الهيئة، يختارون من بينهم رئيساً للمجلس ونائباً للرئيس على أن تكون مدة عضوية مجلس إدارة السوق ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة أو أكثر.
- تحدد اللوائح والتعليمات التي يقرها مجلس الهيئة الإجراءات المتعلقة بعقد اجتماعات مجلس إدارة السوق (تداول) وكيفية اتخاذ القرارات فيه، وخطط تسيير أعمال مجلس الإدارة، والصلاحيات والمهام المنوطة بكل من مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وسائر الأمور الإدارية والمالية ذات الصلة.
- يعين مجلس إدارة السوق (تداول) مديراً تنفيذياً له بعد أخذ موافقة مجلس الهيئة، ويحظر على المدير المعين أن يقوم بأي عمل حكومي أو تجاري آخر، أو أن تكون له مصلحة أو ملكية في أي شركة وساطة في السوق ويكون إعفاء المدير التنفيذي من منصبه بقرار من مجلس إدارة السوق.

الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (23) تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

21. إفصاحات الأطراف ذات العلاقة تتمة

3-21 تعويضات كبار موظفي الإدارة في الهيئة

	31 ديسمبر 2018م
مزايا كبارالموظفين قصيرة الأجل	9,296,516
منافع نهاية الخدمة	495,921
إجمالي التعويضات المدفوعة إلى كبار موظفي الإدارة	**9,792,437**

22. الأدوات المالية وإدارة المخاطر

تتألف الأدوات المالية من النقد وما في حكمه والمدينون والذمم الدائنة ومستحقات ومطلوبات متداولة اخرى ولتقدير قيمتها العادلة تم افتراض أنها تعادل قيمتها الدفترية نظراً لطبيعتها واستحقاقها قصير الأجل.

القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات ما أو سداده عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يحدد قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات ستتم إما:

- في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو
- في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للموجودات أو المطلوبات.

إن السوق الرئيسي أو الأكثر فائدة يجب أن تكون قابلة للوصول إليها من قبل الهيئة.

تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الموجودات أو المطلوبات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

يأخذ قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية بعين الاعتبار مقدرة المتعاملين في السوق على تحقيق منافع اقتصادية عن طريق الاستخدام الأفضل والأقصى للأصل أو بيعه لمتعاملين آخرين في السوق يستخدمون الأصل على النحو الأفضل وبأقصى حد.

تستخدم الهيئة طرق تقويم ملائمة وفقاً للظروف، وتتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وزيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو الافصاح عنها في القوائم المالية ضمن التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة المذكورة ادناه وعلى أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى الأول: الأسعار المتداولة في سوق نشط لموجودات أومطلوبات مماثلة (أي بدون تعديل أو تجديد الأسعار).
- المستوى الثاني: طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى– الهامة لقياس القيمة العادلة – قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى الثالث: قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات أقل في المستوى التي تعتمد على بيانات سوقية غير قابلة للملاحظة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم إثباتها في القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل متكرر، تقوم الهيئة بالتأكد فيما إذا تم التحويل بين المستويات الهرمية لقياس القيمة العادلة وذلك بإعادة تقويم التصنيف (على أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

ولغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قامت الهيئة بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات والمطلوبات والتسلسل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة المذكورة أعلاه.

الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (23) تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

22. الأدوات المالية وإدارة المخاطر تتمة

القيمة العادلة:

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

القيمة العادلة للأدوات المالية

الجدول التالي يلخص الأدوات المالية للهيئة المحملة أو المفصح عنها بالتسلسل الهرمي القيمة العادلة والتي تعكس ذلك الجزء الجوهري في المعطيات المستخدمة في القياس:

	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
كما في 31 ديسمبر 2018م		
الموجودات المالية		
النقد وما في حكمه	2.221.547.977	2.221.547.977
المدينون من معاملات تبادلية	840.643	840.643
المدينون من معاملات غير تبادلية	56.643.163	56.643.163
سلف الموظفين	24.754.798	24.754.798
إجمالي الموجودات المالية	**2.303.786.581**	**2.303.786.581**
المطلوبات المالية		
ذمم دائنة	1.541.775	1.541.775
إجمالي المطلوبات المالية	**1.541.775**	**1.541.775**

	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
كما في1 يناير 2018م		
الموجودات المالية		
النقد وما في حكمه	1.714.966.815	1.714.966.815
المدينون من معاملات تبادلية	1.228.231	1.228.231
المدينون من معاملات غير تبادلية	11.881.481	11.881.481
سلف الموظفين	29.687.200	29.687.200
إجمالي الموجودات المالية	**1.757.763.727**	**1.757.763.727**
المطلوبات المالية		
ذمم دائنة	12.415.187	12.415.187
اجمالي المطلوبات المالية	**12.415.187**	**12.415.187**

المخاطر الناتجة من الأدوات المالية وإدارة المخاطر

الهيئة معرضة لمخاطر مالية ضمن دورة أعمالها العادية قد تؤثر جوهرياً على نتائج أعمال أحد أو جميع قطاعاتها.

مخاطر السوق

مخاطر السوق تنشأ نتيجة تذبذب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية جراء ما يطرأ على السوق من تقلبات في الاسعار.

تتكون مخاطر اسعار السوق من ثلاثة أنواع وهي: مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار العملات، ومخاطر الأسعار الأخرى مثل أسعار الأسهم.

تتضمن الأدوات المالية التي تتأثر بمخاطر السوق النقد ومن ضمنه الودائع وقد تراوح معدل الفائدة على الودائع خلال السنة (من ٪2 إلى ٪3).

حساسية سعر الفائدة

تتعلق تحاليل الحساسية في الأقسام التالية بالمركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018م و1 يناير 2018م.

إن التغيير المعقول المحتمل ل 100 نقطة أساس للأسعار الفائدة بتاريخ التقارير المالية كان من شأنه زيادة (انخفاض) الأداء المالي بالمبالغ الموضحة أدناه. ويفترض التحليل أن جميع المتغيرات الأخرى، لا سيما أسعار صرف العملات الأجنبية، تظل ثابتة.

الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (23) تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

22. الأدوات المالية وإدارة المخاطر

تتمة

تتمة

حساسية سعر الفائدة

حساسية سعر الفائدة:

	زيادة / (نقص) نقاط الأساس	الأثر الزيادة / (النقص) على قائمة الأداء المالي
31 ديسمبر 2018م		
الموجودات المالية		
النقد وما في حكمه	+100	21.106.166
	-100	(21.106.166)
سلف الموظفين	+100	(509.543)
	-100	509.543
1 يناير 2018م		
الموجودات المالية		
النقد وما في حكمه	+100	15.513.361
	-100	(15.513.361)
سلف الموظفين	+100	(633.831)
	-100	633.831

تستثني تحاليل الحساسية تأثير الحركة في متغيرات السوق على القيمة الدفترية لالتزامات التقاعد وما بعد التقاعد الأخرى والمخصصات والموجودات والمطلوبات غير المالية للعمليات الأجنبية.

إن حساسية بند صافي الفائض أو العجز ذي الصلة هو تأثير التغيرات المفترضة في مخاطر السوق المعنية. وهذا يقوم على أساس الموجودات المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها كما في 31 ديسمبر 2018م و1 يناير 2018م.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة الهيئة صعوبة الحصول على الأموال لمقابلة التزاماتها المتصلة بالأدوات المالية. تتضمن عملية إدارة مخاطر السيولة المتبعة لدى الهيئة التأكد وبأكبر قدر ممكن من توافر سيولة كافية لمقابلة مطلوباتها حال استحقاقها.

يتم سداد الذمم التجارية الدائنة الأخرى عادة خلال 30- يوماً. وجميع هذه الذمم الظاهرة في قائمة المركز المالي بقيمة (1.5 مليون ريال سعودي) هي مستحقة السداد خلال أقل من 30 يوماً.

مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان عدم مقدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته مقابل أداة مالية أو عقد عميل، مما يؤدي إلى تكبد خسائر مالية، والهيئة ليست معرضة لمخاطر الائتمان من أنشطتها التشغيلية.

مخاطر الائتمان

الجودة الإئتمانية للأصول المالية

تمثل شركة تداول أكبرعميل للهيئة في المملكة العربية السعودية كما في 31 ديسمبر 2018م مبلغ 56.6 مليون ريال سعودي (1 يناير 2018م: 11.8 مليون ريال سعودي) من الذمم المدينة التجارية.

الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (23) تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

22. الأدوات المالية وإدارة المخاطر

تتمة

تتمة

مخاطر الائتمان

الجودة الإئتمانية للأصول المالية

في 31 ديسمبر 2018م تحليل أعمار الذمم المدينة من المعاملات التبادلية كانت كما يلي:

	31 ديسمبر 2018م	1 يناير2018م
غير متأخرة وغير منخفضة القيمة أقل من 30 يوم	606.268	650.291
متأخرة من 31 - 90 يوم	234.375	95.916
متأخرة أكثر من 90 يوم	--	482.024
	840.643	**1.228.231**

في 31 ديسمبر 2018م تحليل أعمار الذمم المدينة من المعاملات الغير تبادلية كانت كما يلي:

	31 ديسمبر 2018م	1 يناير2018م
غير متأخرة وغير منخفضة القيمة أقل من 30 يوم	**53.466.890**	8.705.208
متأخرة من 31 - 90 يوم	**--**	--
متأخرة أكثر من 90 يوم	**3.176.273**	3.176.273
	56.643.163	**11.881.481**

برأي الإدارة أن المبالغ التي لم تتعرض لانخفاض في قيمتها والمتأخرة لأكثر من 30 يوماً ما تزال قابلة للتحصيل بالكامل استناداً إلى سلوك السداد السابق والتحليل الشامل للمخاطر الائتمانية للعميل بما في ذلك التصنيفات الائتمانية الأساسية للعميل، في حال كانت متاحة.

تحتفظ الهيئة بنقد وما في حكمه بمبلغ 2.2 مليار ريال سعودي في 31 ديسمبر 2018م (1 يناير 2018م: 1.7 مليار ريال سعودي) لدى بنوك ذات تصنيف إئتماني جيد.

23. اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة الهيئة بتاريخ 18 رجب 1440هـ (الموافق 25 مارس 2019م).

الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (23) تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الباب التاسع
الملحق الإحصائي

09

• محتويات الملحق الإحصائي

1. عدد طلبات طرح وتنظيم الأوراق المالية التي وافقت عليها الهيئة وإشعارات الطرح الخاص التي تلقتها
2. إجمالي مبالغ طرح الأوراق المالية (مليار ريال) مصنفةً بحسب نوع الطرح
3. عدد المكتتبين الأفراد (بالمليون) مصنفين بحسب قنوات اكتتاب الطرح العام
4. مبالغ اكتتاب الأفراد (مليار ريال) مصنفة بحسب قنوات اكتتاب الطرح العام قبل رد الفائض
5. عدد صناديق الطرح العام مصنفةً بحسب نوع استثمار الصندوق
6. قيم أصول صناديق الطرح العام (مليون ريال) مصنفةً بحسب نوع استثمار الصندوق
7. قيم أصول صناديق الطرح العام المستثمرة في الأسهم (مليون ريال) مصنفةً بحسب النطاق الجغرافي
8. عدد المشتركين في صناديق الطرح العام مصنفين بحسب نوع استثمار الصندوق
9. أبرز تطورات الرقابة على التداولات والتعاملات
10. متوسط عدد الشركات التي نُشرت قوائمها المالية ربع السنوية مصنفةً بحسب ورود / عدم ورود ملاحظات على قوائمها المالية
11. عدد الشركات التي نُشرت قوائمها المالية السنوية مصنفةً بحسب ورود / عدم ورود ملاحظات على قوائمها المالية
12. عدد قضايا المخالفات الواردة والمنتهية الإجراءات فيها والمتعلقة بمخالفات نظام السوق المالية ونظام الشركات ونظام مكافحة غسل الأموال واللوائح التنفيذية مصنفة بحسب نوع المخالفة
13. قضايا المخالفات المنتهية إجراءاتها في مخالفات نظام السوق المالية مصنفةً بحسب نوع المخالفة
14. عدد قرارات التراخيص مصنفةً بحسب نوع القرار
15. عدد الأشخاص المرخص لهم مصنفين بحسب حصولهم على خطاب ممارسة العمل
16. عدد تراخيص أنشطة أعمال الأوراق المالية مصنفةً بحسب ممارسة/عدم ممارسة العمل
17. عدد الأشخاص المرخص لهم مصنفين بحسب عدد أنشطة أعمال الأوراق المالية المرخص لهم في ممارستها
18. عدد الزيارات/المهام التفتيشية التي نفذتها الهيئة مصنفةً بحسب نوعها
19. عدد الأعمال التي قامت بها الهيئة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
20. قائمة المركز المالي المجمّعة (غير مدققة) للأعوام 2016م - 2018م الأصول (مليون ريال) للأشخاص المرخص لهم
21. قائمة المركز المالي المجمّعة (غير مدققة) للأعوام 2016م - 2018م الالتزامات (مليون ريال) للأشخاص المرخص لهم
22. قائمة المركز المالي المجمّعة (غير مدققة) للأعوام 2016م - 2018م حقوق الملكية (مليون ريال) للأشخاص المرخص لهم
23. استثمارات الأشخاص المرخص لهم للأعوام 2016م - 2018م (مليون ريال)
24. قائمة الدخل المجمّعة (غير مدققة) للأعوام 2016م - 2018م (مليون ريال) للأشخاص المرخص لهم

1. عدد طلبات طرح وتنظيم الأوراق المالية التي وافقت عليها الهيئة وإشعارات الطرح الخاص التي تلقتها

العام	الطرح العام للأسهم وطرح الأسهم لغرض الإدراج في السوق الموازي	طرح خاص	طرح عام لأدوات دين	طرح أسهم حقوق أولوية	اندماج واستحواذ	تحويل الديون	خفض رأس مال	أسهم منحة
2006م	10	-	1	3	3	-	1	21
2007م	27	1	2	4	1	-	1	18
2008م	13	19	1	5	1	-	-	17
2009م	13	64	2	3	1	-	-	13
2010م	7	93	1	1	-	-	1	4
2011م	6	74	2	5	1	-	1	10
2012م	8	90	1	3	1	-	1	22
2013م	5	115	2	1	1	-	-	18
2014م	5	118	-	10	1	-	-	24
2015م	5	198	1	4	0	-	1	20
2016م	3	208	0	3	1	-	5	10
2017م	10	202	0	1	2	-	15	11
2018م	6	191	0	5	1	1	9	19

2. إجمالي مبالغ طرح الأوراق المالية (مليار ريال) مصنفةً بحسب نوع الطرح

العام	طرح عام لأسهم	طرح خاص	طرح أسهم حقوق أولوية	طرح عام لأدوات الدين	تحويل الديون	الإجمالي
2006م	10.5	-	7.2	3.0	-	**20.7**
2007م	22.6	0.8	3.8	13.0	-	**40.2**
2008م	36.4	6.7	22.5	5.0	-	**70.6**
2009م	3.9	17.9	1.4	7.7	-	**30.9**
2010م	3.8	19.1	0.4	7.0	-	**30.3**
2011م	1.7	10.0	4.5	5.6	-	**21.8**
2012م	5.3	33.3	7.4	0.2	-	**46.2**
2013م	2.0	50.3	0.2	7.5	-	**60.0**
2014م	25.2	33.6	5.8	4.5	-	**69.1**
2015م	4.2	23.8	2.3	3.9	-	**34.2**
2016م	2.8	24.9	0.9	0.0	-	**28.6**
2017م	3.9	31.8	0.4	0.0	-	**36.1**
2018م	3.7	20.6	[1]3.7	0.0	[2]0	**28.0**

1 - لا تشمل الشركات التي حصلت على موافقة الهيئة خلال عام 2018م، ولم تكمل طرح أسهم حقوق الأولوية خلال نفس العام.
2 - لم توافق جمعية الشركة على عملية تحويل الديون.

3. عدد المكتتبين الأفراد (بالمليون) مصنفين بحسب قنوات اكتتاب الطرح العام

العام	الهاتف المصرفي	الإنترنت	فروع البنوك	الصراف الآلي	أخرى	الإجمالي
2006م	6.1	4.2	11.2	12.0	-	33.5
2007م	9.0	5.7	6.2	15.0	-	35.9
2008م	12.1	11.0	6.7	28.6	-	58.4
2009م	3.1	2.7	1.0	6.1	-	12.9
2010م	2.1	2.0	0.8	5.3	-	10.2
2011م	0.6	0.9	0.2	1.3	-	3.0
2012م	1.4	2.4	1.0	6.4	-	11.2
2013م	0.9	2.0	1.1	6.2	-	10.2
2014م	1.1	2.5	1.0	6.5	-	11.1
2015م	0.5	1.2	0.4	3.0	0.3	5.4
2016م	0.2	0.3	0.1	0.9	-	1.5
2017م	0.01	0.01	0.00	0.02	0.00	0.05
2018م	0.04	0.03	0.00	0.03	0.00	0.10

4. مبالغ اكتتاب الأفراد (مليار ريال) مصنفة بحسب قنوات اكتتاب الطرح العام قبل رد الفائض

العام	الهاتف المصرفي	الإنترنت	فروع البنوك	الصراف الآلي	أخرى	الإجمالي
2006م	5.5	3.6	12.0	9.3	-	30.4
2007م	8.3	7.7	49.4	13.1	-	78.5
2008م	14.4	17.4	18.7	30.8	-	81.3
2009م	1.8	1.7	0.6	3.2	-	7.3
2010م	1.4	1.6	0.7	3.0	-	6.7
2011م	0.5	1.1	0.4	1.0	-	3.0
2012م	1.2	3.5	1.7	4.6	-	11.0
2013م	0.6	1.7	0.8	3.5	-	6.6
2014م	4.2	37.5	269.5	6.6	-	317.8
2015م	0.7	2.3	1.1	2.3	0.3	6.7
2016م	0.3	1.0	0.7	0.7	-	2.7
2017م	0.01	0.05	0.03	0.03	0.00	0.12
2018م	0.05	0.16	0.03	0.04	0.00	0.28

5. عدد صناديق الطرح العام مصنفةً بحسب نوع استثمار الصندوق

العام	الأسهم	أدوات الدين	أسواق النقد	عقاري	قابض	متوازن	رأس المال المحمي	صناديق المؤشرات المتداولة	صناديق الاستثمار العقاري المتداولة	أخرى	الإجمالي
2007م	122	11	49	4	33	-	-	-	-	14	233
2008م	135	7	57	4	34	-	-	-	-	25	262
2009م	151	6	61	6	30	2	3	-	-	7	266
2010م	154	6	56	6	27	2	8	2	-	8	269
2011م	150	7	50	10	43	2	5	3	-	5	275
2012م	138	9	47	10	43	3	2	3	-	4	259
2013م	141	8	45	13	41	2	-	3	-	4	257
2014م	150	9	46	11	41	2	-	3	-	4	266
2015م	169	9	44	10	30	2	-	3	-	3	270
2016م	168	8	44	12	32	2	-	3	1	5	275
2017م	161	8	44	11	32	2	-	3	7	5	273
2018م	141	5	43	10	25	2	0	3	16	4	249

6. قيم أصول صناديق الطرح العام (مليون ريال) مصنفةً بحسب نوع استثمار الصندوق

العام	الأسهم	أدوات الدين	أسواق النقد	عقاري	قابض	متوازن	رأس المال المحمي	صناديق المؤشرات المتداولة	صناديق الاستثمار العقاري المتداولة	أخرى	الإجمالي
2007م	62,317.0	808.0	33,893.0	1,591.0	2,363.0	-	-	-	-	4,127.0	105,099.0
2008م	24,824.0	153.0	43,035.0	2,293.0	1,756.0	-	-	-	-	2,754.0	74,815.0
2009م	29,719.0	205.0	54,518.0	2,237.0	1,913.0	115.3	217.5	-	-	635.1	89,559.9
2010م	30,974.0	218.9	58,015.7	1,557.4	2,677.3	91.2	358.1	74.2	-	773.5	94,740.3
2011م	26,628.4	241.2	49,544.1	2,550.6	2,715.6	115.6	230.5	117.1	-	50.4	82,193.5
2012م	27,988.2	637.2	53,878.3	2,587.4	2,731.0	64.2	43.3	107.8	-	30.2	88,067.6
2013م	34,441.2	563.3	60,945.8	4,131.1	2,797.9	130.5	-	58.7	-	111.3	103,179.8
2014م	35,585.4	641.9	66,381.6	4,975.5	2,837.2	124.6	-	55.9	-	108.7	110,710.8
2015م	33,011.6	831.3	61,713.3	4,430.5	2,727.0	91.9	-	35.3	-	57.4	102,898.3
2016م	22,444.0	848.7	57,497.6	3,610.3	2,584.9	82.5	-	36.5	555.0	176.2	87,835.7
2017م	20,980.1	754.1	72,651.5	8,811.9	2,887.7	75.9	-	36.0	3,637.0	398.5	110,232.7
2018م	20,675.4	509.7	62,444.0	8,347.9	2,899.6	71.8	-	37.7	16,449.8	425.8	111,861.7

7. قيم أصول صناديق الطرح العام المستثمرة في الأسهم (مليون ريال) مصنفة بحسب النطاق الجغرافي

العام	أسهم محلية	أسهم خليجية	أسهم عربية	أسهم آسيوية	أسهم أمريكية	أسهم أوروبية	أسهم دولية أخرى	الإجمالي
2009م	18,541.8	1,780.4	405.4	1,092.8	1,072.8	2,089.5	4,736.3	29,719.0
2010م	19,074.1	1,942.1	246.3	1,116.8	1,162.2	2,211.3	5,221.2	30,974.0
2011م	17,135.1	1,519.5	107.1	810.2	1,174.6	1,845.2	4,036.7	26,628.4
2012م	17,445.2	1,632.7	185.0	842.7	1,348.2	2,191.5	4,342.9	27,988.2
2013م	21,331.3	2,127.4	196.7	860.6	1,763.2	2,746.0	5,416.0	34,441.2
2014م	22,634.1	2,342.8	459.5	786.8	2,020.1	2,662.5	4,679.6	35,585.4
2015م	20,024.5	3,014.3	306.9	856.0	2,003.6	2,747.9	4,058.5	33,011.7
2016م	16,703.8	2,476.1	189.8	690.0	668.3	475.0	1,241.0	22,444.0
2017م	14,951.1	1,941.5	147.3	909.5	842.4	688.4	1,499.9	20,980.1
2018م	15,575.4	1,616.3	123.6	646.0	920.3	592.8	1,200.9	20,675.3

8. عدد المشتركين في صناديق الطرح العام مصنفين بحسب نوع استثمار الصندوق

العام	الأسهم	أدوات الدين	أسواق النقد	عقاري	قابض	متوازن	رأس المال المحمي	صناديق المؤشرات المتداولة	صناديق الاستثمار العقاري المتداولة	أخرى	الإجمالي
2009م	275,062	137	68,398	4,484	6,523	757	124	-	-	846	356,331
2010م	247,771	94	60,306	3,199	6,430	646	940	592	-	437	320,415
2011م	226,204	42	54,839	4,565	6,201	685	849	399	-	121	293,905
2012م	212,128	249	51,758	4,565	5,845	497	154	332	-	96	275,624
2013م	197,523	203	49,024	5,021	5,453	440	-	307	-	139	258,110
2014م	187,426	232	46,307	5,869	5,254	414	-	255	-	274	246,031
2015م	181,997	207	43,430	5,455	4,996	377	-	249	-	266	236,977
2016م	172,315	185	39,747	5,140	4,656	351	-	292	1,457	268	224,411
2017م	162,697	181	39,817	8,088	4,784	326	-	292	21,921	339	238,445
2018م	155,278	114	38,867	7,499	4,984	305	-	368	124,780	372	332,567

9. أبرز تطورات الرقابة على التداولات والتعاملات

العام	تنبيهات نظام الرقابة	عمليات البحث المكثف للتداولات والتعاملات المشتبه في مخالفتها نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية	الاستفسارات الرقابية	حالات اشتباه في مخالفة
2006م	-	252	-	66
2007م	-	283	-	41
2008م	34,294	968	-	44
2009م	25,374	1,311	-	41
2010م	20,722	1,234	-	42
2011م	22,303	1,331	-	35
2012م	26,323	1,687	-	32
2013م	26,251	1,779	-	43
2014م	30,824	1,974	-	15
2015م	30,549	1,555	-	29
2016م	31,896	2,028	-	51
2017م	35,561	1,395	77	30
2018م	36,111	616	77	13

10. متوسط عدد الشركات التي نُشرت قوائمها المالية ربع السنوية مصنفةً بحسب ورود / عدم ورود ملاحظات على قوائمها المالية

العام	القوائم المالية (ربع السنوية) التي لم ترد عليها ملاحظات	القوائم المالية (ربع السنوية) التي وردت عليها ملاحظات
2006م	61	25
2007م	82	29
2008م	103	24
2009م	94	40
2010م	98	40
2011م	105	41
2012م	107	47
2013م	111	49
2014م	118	48
2015م	117	53
2016م	111	62
2017م	102	73
2018م	120	35

11. عدد الشركات التي نُشرت قوائمها المالية السنوية مصنفة بحسب ورود / عدم ورود ملاحظات على قوائمها المالية

العام	القوائم المالية السنوية التي نُشرت ولم ترد عليها ملاحظات عن العام السابق	القوائم المالية السنوية التي نُشرت وورد عليها ملاحظات عن العام السابق
2006م	57	20
2007م	70	16
2008م	97	14
2009م	86	41
2010م	97	36
2011م	107	38
2012م	106	44
2013م	113	46
2014م	112	51
2015م	119	48
2016م	117	54
2017م	118	56
2018م	141	39

12. عدد قضايا المخالفات الواردة والمنتهية الإجراءات فيها والمتعلقة بمخالفات نظام السوق المالية ونظام الشركات ونظام مكافحة غسل الأموال واللوائح التنفيذية مصنفة بحسب نوع المخالفة

النوع	العام											
	2007م	2008م	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
مخالفة تلاعب وتضليل / سلوكيات السوق	14	47	41	38	30	31	39	14	10	23	14	6
مخالفة إفصاح	10	28	19	67	63	36	56	244	99	27	1	48
مخالفة تداول بناءً على معلومة داخلية	-	-	2	3	6	1	2	1	20	31	17	7
مخالفة لائحة الأشخاص المرخص لهم	7	4	6	54	23	29	23	62	89	81	10	25
مخالفة تملك/ تصرف نسب من دون إشعار الهيئة	19	11	4	3	10	10	7	20	31	2	0	0
مخالفة ممارسة أعمال الأوراق المالية من دون الحصول على ترخيص من الهيئة	45	53	55	39	67	49	39	11	24	13	3	13
مخالفة قرارات مجلس الهيئة	-	1	2	-	2	7	4	7	24	7	1	15
مخالفة لائحة طرح الأوراق المالية	-	4	6	2	1	3	6	1	4	0	0	8
مخالفات أخرى لقواعد التسجيل والإدراج	-	3	3	8	1	1	3	1	2	21	8	32
مخالفة التداول خلال فترة الحظر	3	-	7	17	15	20	39	42	65	19	0	17
مخالفة لائحة حوكمة الشركات	-	-	9	15	35	41	43	22	30	4	8	10
مخالفة لائحة صناديق الاستثمار/العقاري	-	-	3	7	35	41	20	72	0	16	34	7
مخالفة قواعد الكفاية المالية	-	-	-	-	-	-	5	27	30	0	0	4
لائحة الاندماج والاستحواذ	-	-	-	-	-	-	-	2	0	0	1	0
مخالفات أخرى	-	-	-	-	-	-	1	4	4	0	4	16
نظام الشركات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	9	78	9
نظام مكافحة غسل الأموال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6
الإجمالي	**98**	**151**	**157**	**253**	**288**	**269**	**287**	**530**	**432**	**253**	**179**	**223**

13. قضايا المخالفات المنتهية إجراءاتها في مخالفات نظام السوق المالية مصنفةً بحسب نوع المخالفة

النوع	العام											
	2007م	2008م	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
مخالفة تلاعب وتضليل / سلوكيات السوق	8	8	34	44	29	20	1	5	12	22	15	18
مخالفة إفصاح	6	12	28	49	73	67	24	109	210	98	5	21
مخالفة تداول بناءً على معلومة داخلية	-	-	4	4	4	2	-	2	25	28	28	0
مخالفة لائحة الأشخاص المرخص لهم	1	5	10	25	45	27	3	30	89	112	20	22
مخالفة تملك/ تصرف نسب من دون إشعار الهيئة	18	9	7	12	4	11	7	2	24	28	0	0
مخالفة ممارسة أعمال الأوراق المالية من دون الحصول على ترخيص من الهيئة	25	46	53	37	69	35	12	16	12	28	1	11
مخالفة قرارات مجلس الهيئة	-	-	3	-	1	2	3	8	23	8	2	14
مخالفة لائحة طرح الأوراق المالية	-	-	4	3	2	1	2	1	1	0	1	6
مخالفات أخرى لقواعد التسجيل والإدراج	-	-	6	8	1	1	1	1	2	27	6	25
مخالفة التداول خلال فترة الحظر	-	-	-	19	21	8	16	27	57	65	0	16
مخالفة لائحة حوكمة الشركات	-	-	8	12	27	51	9	32	26	24	12	10
مخالفة لائحة صناديق الاستثمار/العقاري	-	-	-	7	27	45	6	4	87	14	36	6
مخالفة قواعد الكفاية المالية	-	-	-	-	-	-	-	12	44	5	0	2
لائحة الاندماج والاستحواذ	-	-	-	-	-	-	-	0	2	0	1	0
مخالفات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	1	2	2	6	16
نظام الشركات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	4	78	6
نظام مكافحة غسل الأموال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	5
الإجمالي	**58**	**80**	**157**	**220**	**303**	**270**	**84**	**250**	**616**	**465**	**211**	**178**

14. عدد قرارات التراخيص مصنفةً بحسب نوع القرار

العام	ترخيص جديد	تعديل ترخيص	سحب ترخيص	إلغاء ترخيص
2007م	35	6	2	-
2008م	34	9	2	2
2009م	12	4	6	6
2010م	4	13	3	14
2011م	3	8	-	16
2012م	2	8	-	2
2013م	5	5	-	-
2014م	2	8	-	3
2015م	-	8	-	-
2016م	-	4	2	3
2017م	5	7	0	2
2018م	11	9	0	1

15. عدد الأشخاص المرخص لهم مصنفين بحسب حصولهم على خطاب ممارسة العمل

العام	مرخص لهم حاصلون على خطاب ممارسة العمل	مرخص لهم لم يحصلوا على خطاب ممارسة العمل	الإجمالي
2007م	46	34	80
2008م	71	39	110
2009م	85	25	110
2010م	90	7	97
2011م	81	3	84
2012م	80	4	84
2013م	84	5	89
2014م	87	1	88
2015م	88	0	88
2016م	83	0	83
2017م	82	4	86
2018م	87	9	96

16. عدد تراخيص أنشطة أعمال الأوراق المالية مصنفةً بحسب ممارسة/عدم ممارسة العمل

العام	ممارسة/عدم ممارسة	التعامل	الإدارة	الترتيب	تقديم المشورة	الحفظ
2007م	ممارس	51	46	64	68	49
	غير ممارس	-	-	-	-	-
2008م	ممارس	67	69	92	97	72
	غير ممارس	-	-	-	-	-
2009م	ممارس	57	55	74	78	58
	غير ممارس	10	16	21	21	17
2010م	ممارس	63	68	80	82	72
	غير ممارس	2	3	6	6	3
2011م	ممارس	60	66	76	76	67
	غير ممارس	1	3	3	2	3
2012م	ممارس	56	65	75	75	66
	غير ممارس	2	2	3	3	2
2013م	ممارس	56	65	78	77	67
	غير ممارس	4	5	4	6	3
2014م	ممارس	56	65	79	81	65
	غير ممارس	2	1	1	1	-
2015م	ممارس	61	65	80	81	65
	غير ممارس	2	0	1	0	0
2016م	ممارس	61	64	75	74	65
	غير ممارس	0	0	0	0	0
2017م	ممارس	60	63	73	73	64
	غير ممارس	4	1	6	5	2
2018م	ممارس	64	67	80	78	66
	غير ممارس	1	7	8	8	0

17. عدد الأشخاص المرخص لهم مصنفين بحسب عدد أنشطة أعمال الأوراق المالية المرخص لهم في ممارستها

العام	نشاط واحد	نشاطان	ثلاثة أنشطة	أربعة أنشطة	جميع الأنشطة
2007م	6	26	8	4	36
2008م	4	38	8	6	54
2009م	4	34	8	9	55
2010م	3	22	7	10	55
2011م	2	12	4	11	55
2012م	2	15	5	8	54
2013م	2	18	4	9	56
2014م	2	22	4	7	53
2015م	2	21	5	6	54
2016م	2	16	6	8	51
2017م	3	15	7	8	53
2018م	4	17	13	8	54

18. عدد الزيارات/المهام التفتيشية التي نفذتها الهيئة مصنفةً بحسب نوعها

العام	خاصة	دورية
2007م	33	-
2008م	51	2
2009م	67	5
2010م	54	18
2011م	82	20
2012م	65	77
2013م	74	[3]83
2014م	107	54
2015م	50	55
2016م	43	52
2017م	19	42
2018م	18	[4]52

3 - شملت التفتيش على شركة السوق المالية السعودية (تداول).
4 - شملت التفتيش على شركة السوق المالية السعودية (تداول)، وشركة مركز إيداع الأوراق المالية.

19. عدد الأعمال التي قامت بها الهيئة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب[5]

العام	معالجة الطلبات الواردة من الجهات الحكومية	معالجة طلبات واستفسارات الأشخاص المرخص لهم
2009م	492	18
2010م	1067	33
2011م	2401	92
2012م	1958	47
2013م	2819	774
2014م[6]	11660	146
2015م	128	283
2016م	180	277
2017م	273	423
2018م	333	377

5 - عدد الزيارات التفتيشية الدورية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عام 2017م بلغت 9 زيارات، وفي عام 2018م بلغت 12 زيارة.

6 - تشمل القضايا الواردة من الجهات الحكومية والتي تتعلق بأوامر التنفيذ لهذا العام والأعوام التي تسبقه فقط.

20. قائمة المركز المالي المجمّعة (غير مدققة) للأعوام 2016 - 2018م الأصول (مليون ريال) للأشخاص المرخص لهم

العنصر	مرخص لهم تابعون لبنوك سعودية			مرخص لهم سعوديون			مرخص لهم إقليميون			مرخص لهم دوليون			مرخص لهم ترتيب/مشورة			الإجمالي		
	2016م	2017م	2018م	2016م	2017م	2018م	2016م	2017م	2018م	2016م	2017م	2018م	2016م	2017م	2018م	2016م	2017م	2018م
نقد وما يعادله	4,888	4,325	5,271	1,479	990	877	1,095	753	840	1,527	1,882	1,813	191	196	221	9,180	8,146	9,022
ذمم مدينة	355	318	635	2,441	948	1,149	149	261	256	74	151	228	62	30	17	3,081	1,708	2,285
مدينو تمويل هامش التغطية	1,864	5,222	6,011	261	149	174	6	88	53	0	0	0	0	0	0	2,131	5,459	6,238
استثمارات	4,728	5,372	4,609	5,178	4,619	4,839	1,329	1,430	1,396	0	0	1,585	39	61	1	11,274	11,482	12,430
أصول ثابتة	172	152	117	249	165	157	121	31	34	20	20	26	11	10	7	573	378	341
أصول أخرى	496	685	781	403	334	279	90	63	61	34	73	99	13	14	18	1,036	1,169	1,238
إجمالي الأصول	12,503	16,074	17,424	10,011	7,205	7,475	2,790	2,626	2,640	1,655	2,126	3,751	316	311	264	27,275	28,342	31,554

21. قائمة المركز المالي المجمّعة (غير مدققة) للأعوام 2016م - 2018م – الالتزامات (مليون ريال) للأشخاص المرخص لهم

العنصر	مرخص لهم تابعون لبنوك سعودية			مرخص لهم سعوديون			مرخص لهم إقليميون			مرخص لهم دوليون			مرخص لهم ترتيب/مشورة			الإجمالي		
	2016م	2017م	2018م	2016م	2017م	2018م	2016م	2017م	2018م	2016م	2017م	2018م	2016م	2017م	2018م	2016م	2017م	2018م
ذمم دائنة ومصروفات مستحقة	388	448	628	271	239	389	67	163	119	39	78	60	9	11	12	774	939	1,208
قروض بنكية	1,025	3,111	2,894	1,497	490	535	241	154	124	14	123	1,601	0	0	2	2,777	3,878	5,156
قروض تالية الاستحقاق	0	0	0	0	0	0	55	0	0	0	0	0	1	0	3	56	0	3
الزكاة وضريبة الدخل	157	179	271	210	85	102	49	56	61	22	33	21	4	5	1	442	358	456
مستحقات نهاية الخدمة	319	353	373	96	98	105	33	35	38	23	28	29	8	8	6	479	522	551
ذمم دائنة أخرى	444	586	781	535	493	598	43	26	51	43	62	122	13	6	11	1,078	1,173	1,563
إجمالي الالتزامات	2,333	4,677	4,947	2,609	1,405	1,729	488	434	393	141	324	1,833	35	30	35	5,606	6,870	8,937

22. قائمة المركز المالي المجمّعة (غير مدققة) للأعوام 2016م- 2018 م – حقوق الملكية (مليون ريال) للأشخاص المرخص لهم

العنصر	مرخص لهم تابعون لبنوك سعودية			مرخص لهم سعوديون			مرخص لهم إقليميون			مرخص لهم دوليون			مرخص لهم ترتيب/مشورة			الإجمالي		
	2016م	2017م	2018م	2016م	2017م	2018م	2016م	2017م	2018م	2016م	2017م	2018م	2016م	2017م	2018م	2016م	2017م	2018م
رؤوس الأموال المدفوعة	5,200	5,800	5,800	6,368	5,172	5,157	2,531	2,292	2,305	1,584	1,909	1,998	240	265	237	15,923	15,438	15,497
الاحتياطي النظامي	1,050	1,211	1,261	571	479	431	50	55	66	49	58	50	19	20	5	1,739	1,823	1,813
أرباح مبقاه	2,383	2,979	3,859	149-	246-	318-	326-	206-	180-	116-	173-	153-	9-	16-	17-	1,783	2,338	3,191
أرباح / خسائر الفترة	1,589	1,504	1,706	170	99	173	38-	32-	11-	3-	8	23	3	11	1-	1,721	1,590	1,890
حقوق ملاك أخرى	52-	97-	149-	442	296	303	85	83	67	0	0	0	28	1	5	503	283	226
إجمالي حقوق الملكية	10,170	11,397	12,477	7,402	5,800	5,746	2,302	2,192	2,247	1,514	1,802	1,918	281	281	229	21,669	21,472	22,617

23. استثمارات الأشخاص المرخص لهم للأعوام 2016م - 2018م (مليون ريال)

العنصر	مرخص لهم تابعون لبنوك سعودية			مرخص لهم سعوديون			مرخص لهم إقليميون			مرخص لهم دوليون			مرخص لهم ترتيب/مشورة			الإجمالي		
	2016م	2017م	2018م	2016م	2017م	2018م	2016م	2017م	2018م	2016م	2017م	2018م	2016م	2017م	2018م	2016م	2017م	2018م
أسهم مدرجة	82	74	134	341	207	350	55	95	133	0	0	1,585	0	0	0	478	376	2,202
صناديق استثمارية	2,899	3,243	2,746	3,554	2,988	3,197	447	524	536	0	0	0	0	0	0	6,900	6,755	6,479
أدوات دين	111	72	96	39	50	40	286	254	217	0	0	0	0	0	0	436	376	353
التوريق	0	0	0	0	0	0	3	3	14	0	0	0	0	0	0	3	3	14
الملكية الخاصة/ شركات تابعة وشقيقة	25	32	40	611	752	754	153	137	154	0	0	0	17	4	1	806	925	949
عقارات	1,611	1,951	1,593	633	622	498	385	417	342	0	0	0	22	57	0	2,651	3,047	2,433
المجموع	4,728	5,372	4,609	5,178	4,619	4,839	1,329	1,430	1,396	0	0	1,585	39	61	1	11,274	11,482	12,430

24. قائمة الدخل المجمّعة (غير مدققة) للأعوام 2016م - 2018م (مليون ريال) للأشخاص المرخص لهم

العنصر	مرخص لهم تابعون لبنوك سعودية			مرخص لهم سعوديون			مرخص لهم إقليميون			مرخص لهم دوليون			مرخص لهم ترتيب/مشورة			الإجمالي		
	2016م	2017م	2018م	2016م	2017م	2018م	2016م	2017م	2018م	2016م	2017م	2018م	2016م	2017م	2018م[7]	2016م	2017م	2018م
التعامل	1,237	956	1,035	85	67	76	24	24	26	34	36	55	0	0	0	1,380	1,083	1,192
إدارة الأصول	1,357	1,565	1,696	503	529	605	174	159	170	15	31	33	0	0	0	2,049	2,284	2,504
المصرفية الاستثمارية	492	366	340	230	167	202	40	57	47	21	21	59	56	59	47	839	670	695
المشورة/ الأبحاث	0	0	0	0	0	1	1	2	0	0	0	0	0	0	0	1	2	1
الحفظ	78	109	154	22	17	14	7	9	10	4	11	19	0	0	0	111	146	197
الاستثمارات	328	366	469	244	222	205	7-	27	40	14	11	20	3	2	3	582	628	737
إيرادات أخرى	32	14	-12	372	32	67	25	30	52	180	186	202	20	26	23	632	288	329
الإيرادات	3,524	3,376	3,682	1,456	1,034	1,170	264	308	345	268	296	388	70	87	82	5,594	5,101	5,655
الرواتب والأجور	1,165	1,148	1,221	564	491	519	199	206	219	141	162	198	42	46	52	2,121	2,053	2,199
التسويق	12	11	12	38	18	23	2	2	4	2	2	3	1	1	1	55	34	43
مصاريف أخرى	758	713	743	684	426	455	101	132	133	128	124	164	28	29	26	1,697	1,424	1,523
إجمالي المصاريف	1,935	1,872	1,976	1,286	935	997	302	340	356	271	288	365	71	76	79	3,873	3,511	3,765
الأرباح/الخسائر	1,589	1,504	1,706	170	99	173	38-	32-	11-	3-	8	23	1-	11	3	1,721	1,590	1,890

7 - تجدر الإشارة إلى أن بيانات الأشخاص المرخص لهم بالترتيب و/أو المشورة لعام 2018 تشمل البيانات المالية لشركتين مرخص لهما بإدارة محافظ المستثمرين ذوي الخبرة وإدارة صناديق الاستثمار الخاصة غير العقارية.

رؤيـــة VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

التقرير السنوي
1440/1439هـ(2018م)

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

Saudi CMA
cma.org.sa

نَستَثمِـرُ في الثِقـة
Investing confidence

نَستَثمِرُ في الثِقة

Investing confidence

Saudi CMA

cma.org.sa